

وشائق فقه أحكام القضاء الجنائي في الأندلس

مستخرجة من مخطوط الأحكام الكبرى
للقاضى أبى لأطبع عيسى بن سهل الأندلسى

دراسة وتحقيق

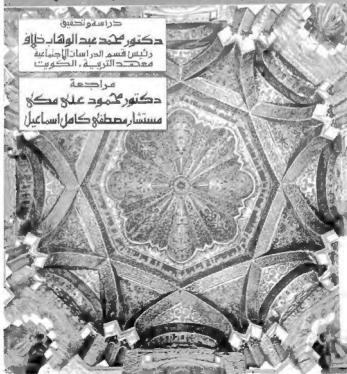
دكتور محمد عبد الوهاب خياط

رئيس قسم الدراسات الجامعية
معهد التربية، الكويت

مراجعة

دكتور محمود على مكى

مستشار مصطفى كامل اسماعيل



إهداء ٢٠٠٤

د. محمد عبد الوهاب غلاب

القاهرة

حقوق الطبع محفوظة

المركز العربي لتداول الإعلام

٢ | شارع بهجت علي - الزمالة القاهرة

وَشَائِقُ فِي أَحْكَامِ الْمَضَاءِ الْجَنَائِي فِي الْإِنْدَلَسِ

مستخرجة من مخطوط الأحكام الكبرى
للقاضي أبي الأصمغ عيسى بن سهل

دراسة وتحقيق

الدكتور

محمد عبد الوهاب خاتون

رئيس قسم الدراسات الاجتماعية، معهد لدراسة المسلمين

مراجعة وتقديم

الدكتور محمود علي مكي

المستشار العلمي، كلية الشريعة، جامعة القاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

ليس هناك شك في أن الدراسات الاندلسية قد تقدمت تقدما عظيما خلال السنوات الثلاثين الأخيرة ، وإنها تمت نموا كبيرا سواء من ناحية الكيف أو الكم . ومن الجدير بالملاحظة أن عددا كبيرا من الباحثين العرب قد اقتنعوا هذا الميدان بعد أن ظل سنوات طويلة وهو مقصور أو يكاد يكون مقصورا على المستشرقين الأوروبيين . وكان ذلك اثرا من آثار النهضة الفكرية الشاملة التي سادت العالم العربي خلال نصف القرن الأخير .

لغير أن هذه الصلابة الكبيرة التي تمت بالنسبة للدراسات الاندلسية كانت تتناول التاريخ السياسي في المقام الأول ، ثم الأبحاث المتعلقة بالأدب ، غير أنه بقيت جوانب كثيرة من التاريخ الاندلسي لم تزل بعد حلقها من العناية ، ونعني بها التاريخ الاجتماعي والاقتصادي بصفة خاصة . هذا على الرغم من أن المواد اللازمة لثل هذه الدراسات متوفرة توفرا كبيرا . فنصوصها كثيرة وغنية بالمعلومات التي يمكن أن تعين على تسليط الأنوار حول هذه الجوانب . ولعلنا في حاجة إلى القول بأن التاريخ السياسي وإن كان هو الهيكل الذي يقوم عليه كل بناء حضاري لامة ما فإنه ليس من اليسر أن نتعرف على ملامح هذه البناء الحضاري والناصر التي تألف منها إلا إذا أولينا المجتمع المنتج للحضارة قدرا كبيرا من البحث المتقصى لكل النتاج الفكري لذلك المجتمع .

وقد تنبه بعض العلماء من قديم إلى أهمية الوثائق الغفيرة وقيمتها الكبرى في تبين ملامح الحياة الاجتماعية والاقتصادية لشعب الأندلس . ولابد أن نشير في معرض ذلك إلى المستشرقين الإسبانين لويس نورتيث Lopos Ortis وسلفادور فيلا Salvador Vila اللذين قاما منذ الثلاثينيات بتوجيه النظر إلى ما في كتب الفقه الاندلسي وما يتصل بها من كتب « التوازل » و « الفتاوى » من مادة غنية بالمعلومات ، وقد اصطلح

لويس لوريتش بدراسة عظيمة القيمة حول « دخول الذهب المالكي الى الأندلس » في سنة ١٩٢٠ لم أتبعها بعدد من الدراسات حول الفتاوى الأندلسية وقيمتها الكبرى ، وقام سلفاتور فيلا بنشر الفصول الخاصة بنوازل الزواج في الأندلس مستخرجا إياها من كتاب « الفتع » لابن مغيث الطليطي . وفتح هذان الباحثان بذلك الباب نحو هذه الدراسات .

كذلك قام كاتب هذه السطور ببيان أهمية هذه الكتب بمناسبة استخراج كتاب أحكام السوق للفقهاء الأندلسيين الأفرنجيين يحيى بن عمر الكنتاني من مجموعة ضخمة من الفتاوى هي التي تحمل عنوان « الحيار القريب » للونتريشي . وقد راعني وأنا أقرأ هذا الكتاب الضخم المؤلف من أربعة عشر مجلدا أن أجيد هذا العدد الهائل من الوثائق الفقهية والفتاوى التي لا تكاد تترك جانبا من جوانب المجتمع الأندلسي إلا وقلته على نحو معين ، فهذه الوثائق والفتاوى الموزعة على كل أبواب الفقه إنما تتناول قضايا واقعية تمثل حياة الناس المصطربين في المجتمع بل هي تكاد تؤرخ لواقع هذه الحياة يوما بيوم ، حتى أننا لا نبالغ إذا قلنا أنه يمكن التواريخ لحياة المجتمع الأندلسي من خلال هذه الوثائق .

وقد أدرك مؤرخ الأندلس الأستاذ ليلى بروغنسال هذه الحقيقة بالفعل فرجع في المجلد الثالث من تربيته الأندلس الذي نشره في سنة ١٩٥٥ إلى كتاب مطبوع جليل القيمة هو كتاب « الأحكام الكبرى » لقلاضي أبي الأصبع عيسى بن سهل الجبتي (المتوفى سنة ٨٦ هـ) ، فرجع إليه في كثير من مواضع ذلك المجلد الذي ألفه للحديث عن نظم الحكم في الأندلس وعن حياة المجتمع الأندلسي وكوأسامه الاقتصادية والعمرانية .

وكان من الواضح من هذه الدراسات أن نشر مثل هذه الكتب الخاصة بالنوازل والأحكام وفتاوى الفقهاء قد أصبح ضرورة لا غنى عنها لتعرف على حياة الأندلسيين . ونحن نعود بهذه المناسبة للاعابة بالباحثين إلى أهمية هذه الكتب وحاجة المدرسين المساسة إليها ، وضرورة التعاون بين المهتمين بالتراث الأندلسي للعمل على إخراجها إخراجا علميا يسر استخلاص الفوائد منها .

ولهذا فإنه لا يسمننا إلا أن نتوه بالجهد الذي بذله الأخ الدكتور محمد عبد الوهاب خلاف من أجل تقديم هذه المجموعة من الوثائق الخاصة بأحكام

القضاء الجنائي في الإسلام ، بعد ان استخرجها من نفس هذا الكتاب الذي
نه الى قيمته الأستاذ ليحيى بروفنسسال ، ونعني به كتاب « الأحكام
الكبرى » لابن سهل . وقد اضطلع الدكتور محمد خلاف بتحقيق هذه
المجموعة والتطبيق عليها تطبيقاً علمياً ثم بدرستها دراسة علمية سوف
يكون لها فضل في الكشف عما احتوت عليه من معلومات بالغة القيمة حول
المجتمع الإسلامي .

ويشتمل هذا الكتاب على مجموعة من القضايا تبلغ عشرين قضية
سرى القاريه فيها الوقا مختلفة من التوازل الجنائية وسوف يتبع من
خلالها الاجراءات التي كانت متبعة في هذه القضايا ثم الفتاوى المختلفة
للقضاة المسلمين الذين كان القاضي يستفتيهم فيها ، وأخيراً الأحكام
النافذة فيها وحيثيات هذه الأحكام . كل هذا سوف نراه في التفصيل راجع ،
ثم سنرى من خلال هذه العرض كثيراً من التفاصيل التي تعطينا أحوال
المجتمع في حياته اليومية والأحداث التي كانت تقع بين أفرادها وألوان ممن
كانوا يعكرون صفو حياته الآمنة والطمأنينة التي كانت تفرس على الجنة
بعد ان تمر القضايا في طريق من الاجراءات التي تكفل العدالة . لقد كانت
الشريعة الإسلامية سياجاً يحفظ الحياة المستقيمة للمجتمع وكان القضاة
الذين سوف تكرر أسمائهم في سياق هذه القضايا وأعين لتبجهم مقدرين
لمسئولياتهم بصفتهم مشرعين من الطراز الأول .

ولا يسعنا في النهاية الا ان نوجه خالص شكرنا وامتناننا لهذا الجهد
الذي اضطلع به الأخ الدكتور محمد خلاف ونرجو ان يمينه الله على استصافه
القي القائمة من هذه المجموعة من الوثائق وان يوفقه الى استخراج
مجموعات أخرى من أمثال هذه الوثائق التي لا نشك في أنها ستكون على
أكبر جاذبية من القيمة والفائدة للمهتمين بتاريخ الإسلام وتراثها الذي يعد
من مغاخر التراث الإسلامي كله .

ومن الله نستمد العون ونستلهم التوفيق .

مصر الجديدة في شهر ربيع الأول ١٤٠٠ هـ .
الوائق ١٨ يناير ١٩٨٠ م .

محمود علي مكي

تمهيد

1 - كتب الأحكام والنوازل وأهميتها :

لقد عظم الاهتمام بالدراسات الأكاديمية في السنوات الأخيرة . فالتاريخ السياسي والحياة الأدبية أمور لا شك في قيمتها وخطرها ، ولكنها ليست كل شيء ، فإن هناك نواحي أخرى في حياة الأندلس والمغرب لم تنظر بهذا النصب ، من الاهتمام على الرغم من أنها لا تقل قيمة ولا خطرا .

ولتضرب مثلا بالكتب الفقهية التي ما زال منها في مكتبات أسبانيا والمغرب عدد هائل من المخطوطات لم يأخذ بعد سبيله إلى النشر أو الدراسة .

وقد كان للفقه المالكي آثاره العميقة في جميع نواحي الحياة في المغرب والأندلس حيث لا يمكن أن نغفل أي ظاهرة من تاريخ هذه البلاد بغير أن نجعل نصب أعيننا الأوضاع الفقهية فيها .

ولعل التاريخ الإسلامي لم يشهد في عصوره بلدا لعب المذهب المالكي فيه الدور الأول كما عرف ذلك في الأندلس والمغرب وما زال الأمر كذلك إلى حد كبير في بعض نواحي الحياة في المغرب العربي حتى الآن .

وهناك مجموعة من كتب الفقه المالكي تستحق عناية خاصة تلك هي كتب الفتاوى أو النوازل أو الأحكام التي جمع مؤلفوها ما أجاب به الفقهاء الذين كان لهم حق إصدار الفتاوى عن أسئلة وجهت إليهم في مشاكل معينة . وتأتي أهمية هذه الفتاوى لا من الناحية الدينية فقط بل من كونها توضح بعض المجتمع وتحركاته وحياته اليومية وأهم

الشكليات التي تم له . وتلقى الضوء على كثير من دقائق الحياة الاجتماعية والاقتصادية .

وعن لدور الباحثين من أجل ذلك الى زيادة الاهتمام بدراسة مجموعات الفتاوى في الأندلس والمغرب . ونحن على يقين من أنها ستكشف لنا حجا كثيرة مما تجهله من تاريخ هذه البلاد . وكذلك كتب الفروع المالكية التي كان يطلق عليها اسم كتب الوثائق « الشروط » فإنها تبين لنا الكثير من دقائق التقاليد والس والعرف الذي جرى به القضاء ، ونوضح السياسة القضائية حين إصاح . كما أنها تطلنا على مدى الأصالة في التشريع الأندلسي والمغربي . ومدى آكار البيئات الاقليمية في هذا التشريع وان كان مرد كل ذلك الى الشريعة الاسلامية واجتهادات المدرسة المالكية في الأندلس والمغرب .

ولقد سار بسبب الأساتذة العرب على نهج تحقيق تلك الأنواع من النصوص الأندلسية والمغربية - على الرغم من قلتها - لذكر منهم أستاذنا الدكتور مصود على مكي بتحقيقه لكتاب أحكام السوق ليحيى ابن عمر الأندلسي الذي نشره في المجلد الرابع (سنة ١٩٥٩) من صحيفة معهد الدراسات الاسلامية بدمرد . والدكتور محمد الطالبي بتحقيقه كتاب العوائد والبدع لأبي بكر الطرطوشي الذي نشر سنة ١٩٥٩ في المطبعة الرسمية لجمهورية تونس . والأستاذ حسن حسبي عبد الوهاب بشره كتاب آداب المظنبي لمحمد بن سحون وقد أعيد للطبع سنة ١٩٧٣ برامحة وتمليك محمد الرومي المطوي . والدكتور موسى لقبال بتحقيقه كتاب التيسر في أحكام التسمير ، لأحمد بن سعيد المجلندي المتوفى سنة ٦٢٦ هـ / ١٢٢٩ م نشر الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر - ١٩٧١ م - والأستاذ أحمد جلولي وراجح بونار بتحقيقهما كتاب جامع جوامع الاختصار والتبيان فيما يدرس للمصنفين وآباء الصياني تأليف أحمد بن أبي جمعة المقرئ المتوفى سنة ٩٥٠ هـ نشر الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر ١٩٧٣ . ونشر الدكتور فرحات

دشراوي أدب القاصي والقصة لأبي المهلب هيثم بن سليمان القيسي
نشر الشركة التونسية للتوزيع ١٩٧٨

وكان لا بد أن تتحه عناية الباحثين الى المزيد من هذه الدراسات الهامة - وذلك لقلتها كما أسلفت - ولعلنا هذا البحث وبما سيتلوه من دراسات في هذا المجال - ان شاء الله - أكون قد وفقت في الاسهام ببعض الجهود في حقل يحتاج الى جهود كثيرة ومتفاهرة .

والوثائق التي تقدمها في هذه المنصحات هي التي عالجت أحكام القضاء الجنائي في الأندلس حتى القرن الخامس الهجري / العاشر الميلادي استخلصناها من مخطوط الأحكام الكبرى للقاضي أبي الأصبغ عيسى بن سهل وهي على قلتها توضح دور القضاء في الفرب على أيدي المجرمين والمفسدين وأهل الشر والقصاص سهم لمعالجة الجريمة بكل أنواعها في المجتمع الأندلسي وأرساء قواعد الحق والعدل في المجتمع وأصول القواعد القانونية التي تحكم هذا المجتمع كي يسوده انطمان الناس على حياتهم وممتلكاتهم على هدى المبادئ القوية المستوحاة من الشريعة النراء ومن مبادئ الفقه الاسلامي .

ولقد شجنتي أستاذي الدكتور محمود علي مكي على السير في هذا الانجاء من اختيار موضوعات متقاة - لها تأثيرها على الحياة الاجتماعية - من مخطوط الأحكام وتحقيقها وعمل دراسة حولها لنعم الفائدة منها .

ولقد سجلت بمراجعة - أستاذي الدكتور محمود مكي أستاذ الأدب الأندلسي بكلية الآداب - جامعة القاهرة - والأستاذ المستشار مصطفى كامل اسماعيل رئيس مجلس الدولة المصري سابقا ووزير العدل السابق بجمهورية مصر العربية والخبير القانوني مجلس الأمة الكويتي حاليا - نصوص هذه القضايا وتحريجاتها وأعدت كثيرا بملحقاتها القيمة فلها شكري وتقديري .

٢ - مخطوط الاعلام بنوازل الاحكام او الاحكام الكبرى :

أورد ابن بشكوال في كتابه الصلة عنوان كتاب القاضي أبي الأصمغ
عيسى بن سهل باسم « الأحكام » .

ووضح ابن لمحوون في كتاب الديباج المذهب لمرة أعيان المنعجب
في ترجمته للقبيه عيسى بن سهل أن له كتابا يسمى الاعلام بنوازل
الأحكام .

ونجد في بعض صور المخطوط التي بين أيدينا عرواها ثالثا : هو
النوازل للقاضي أبي الأصمغ عيسى بن سهل .

والنسخة الأصلية التي اعتمدنا عليها في تحقيق هذه التصايف هي
نسخة مكتبة الزاوية الناصرية بشكروت رقم ١١٨٩ مخطوطات الأوقاف
٨٣٨ ق الخزاعة العامة بالرياض . وأما تاريخ الانتهاء من كتابة هذا المخطوط
فهو يوم السبت لأربع خلون من شهر جمادى الأولى من عام واحد
وخمسائة ورمزا لها بالأصل . وهي نسخة كاملة وخطها واضح الى
حد ما وعدد أوراقها ٢٩ ورقة والنسخة الثانية من مخطوطات مكتبة
الزاوية الناصرية بشكروت تحت رقم ٣٧٠ ق مخطوطات الأوقاف وعدد
أوراقها ٣٨٠ ورقة ولم نستطع قراءة تاريخ كتابها ورمزا لها بـ (قج) ،
والنسخة الثالثة تحت رقم ١٧٢٨ د المكتبة العامة بالرياض وعدد أوراقها
٢١٢ ورقة وليست مؤرخة والنسخة الرابعة تحت رقم ٣٣٩٨ د بالمكتبة
العامة بالرياض وعدد أوراقها ٢٧٧ ورقة وبدأ هذه المخطوطة بالتضاء في
مسائل القالب أي أنها ليست كاملة .

وهناك نسخة خامسة ولكنها ليست كاملة أيضا وهي عبارة عن
صمب المخطوط تقريرا وتقع في ٢٠٩ ورقة ومؤرخة بحاتم كاتبها في الـ
الأول من شعبان سنة ١١٧٨ وهي تحت رقم ٥٥ ق الخزاعة العامة للمكتب
وهذه النسخة استعملناها نظرا لعدم وجود هذه الوثائق بها .

ولقد حصلت على نسخ فوتوغرافية لهذه المخطوطات من الحوازة العامة للكتب والوثائق بالرباط - المغرب شكرا لأستاذنا محمد إبراهيم الكتاني محافظ دار الوثائق على جهوده وكرم معاوته .

ولقد اشتركت مع أستاذي الدكتور مصمود على مكي بتحقيق هذا المخطوط القيم فقصاه الى أرمه أقسام وسيظهر الجهد الأول منه قريباً إن شاء الله .

ويكفي هذا لبيان أهمية هذا المخطوط ما سجله هنا لرأى لقادة الأندلس وعالمها المالكي أبي بكر بن الرمي المتوفى سنة ٥٤٣ هـ في توضيحه لطريقة الأندلسيين في التعليم في كتابه « المواسم من القوامس » (نسخة جامع الزيتونة - حط) بأن الصبيان كانوا يحشون تعليمهم بأحكام ابن سهل^(١) .

٢ - مؤلف الكتاب :

أبو الأصمغ عيسى بن سهل بن عبد الله الأسدي . وأصله من جيان من البرابطة . سكن قرطبة وتلقه بها وسع من حاتم الطرابلسي ، وتلقه بأبن حنابل ولارمه واحتض به واحد أيضاً عن أبي القنطان وروى عن مكي ابن أبي طالب وابن شماس وابن عامر الحافظ وسع ببيان من الفقيه هشام بن سوار وبرباطة من الفقيه يحيى بن زكريا القليلي وبطليطة من القاضي أسد بن رافع رأسه وأجازته أبو عمر بن البر .

وكان جيد الفقه مقدماً في الأحكام - وله فيه كتاب سماه الاعلام بوزل الأحكام وذكر في أول هذا الكتاب عن نفسه ، أنه كان يعطف المدونة والمستخرجة الحفظ المتقى ، وولى بقرطبة الشورى وأما حاكمها ودخل سبته فخره بمكاته صاحبها البرعواطي فأس فيها ، وأخذ عنه

(١) ٢. حسن حسني عبد الوهاب ، آداب المعلمين - لمحمد بن مسعود ص ١٤٠ - ١٤٤ ، طبعة جديدة ، تطبيق محمد العروسي المطبوع ، الشركة التونسية لفنون الرسم سنة ١٩٧٢

جماعة من فقهاها منهم قاضي الجماعة أبو محمد بن منصور والقاضي أبو اسحق إبراهيم بن أحمد البصري والفقير أبو إسحق بن حنبل ولازمه وسمع منه القاضي أبو عبد الله بن عيسى التميمي ثم ترك الرواية عنه . قال القاضي عياض : سمع منه خلافاً أبو محمد وأخوه أبنا العوزي وولي قضاء متبعة ومكتاسة ثم رجع إلى الأندلس ، فولى قضاء عرقة إلى أن دخلها المرابطون فبقي سيرا ثم عرف منها . وبقي بقرعة إلى أن توفي . وذكره الامام أبو الحسن ابن الأثير . فقال . كان من أهل الحصول الباهرة والمعرفة التامة يشارك في فنون من العلم .

وقال ابن الصبغيني : كان من أهل العلم والفهم والتفنن في العلم مع الخير والورع وسعة الدين وكثرة الجود ، بارع الخط فصيح الكتابة حاضر الذهن له قريض جزل .

وفي أيام أبي يعقوب يوسف بن تاشفين رفع إليه شدته في القضاء ، فصره ثم توفي بقرعة سنة ست وثمانين وأربعمائة .

محمد عبد الوهاب خلاف

الكويت في ١٢ صفر ١٤٠٠ هـ
الموافق ٣١ ديسمبر ١٩٧٩ م

الفصل الأول

عَرَضُ الْقَضَايَا

تناول فيما يلي مراداً لوقائع حدد من القضايا الجنائية التي وقعت أحداثها في الأندلس في القرنين الرابع والخامس الهجري . وطرحت حل القضاء وانتهى فيها إلى رأى بعد مشورة الفقهاء وأهل العلم والرجوع إلى أحكام الشريعة الإسلامية والفقهاء الإسلامى وهى التي تيسر لنا استخلاصها من المخطوطات التي لم يمتد من بينها إلا إلى مخطوط ابن سبيل . وإن كنا نحسب أن هذا ليس هو المخطوط الوحيد في بابيه وأن هذه القضايا ليست هى الوحيدة التي طرحت على القضاء .

وعلى غلة ما حواه هذا المخطوط من القضايا ذات الطابع الجنائي - من بين القضايا الأخرى التي عالجها - فإنها تلقى صوماً على الإجراءات وأسلوب البحث القانوني والتحقيق والتفتيش الذي كان يتولاه القاضي قبل الفصل في موضوع القضية .

ولو صبح أن هذه القضايا كانت هى الوحيدة التي عرضت على القضاء في حينها فإن مدلول ذلك هو استحباب الأمن والطمأنينة والسلامة في المجتمع الأندلسي في ذلك العصر إلى حد كبير مقارنة عدد هذه القضايا بالنسبة لعدد سكان البلاد وبالحقيقة من الزمان التي وقعت أحداثها خلالها .

وقد توخينا تبسيطاً على القارئ مراداً أحداث هذه القضايا بأسلوب عصري أدنى إلى الفهم من الأسلوب المصطلح عليه في مثل المصدر الذي اجتزأنا منه هذه القضايا . وما هو جدير بالذكر أن المصدر المشار إليه لم يقتصر على القضايا ذات الطابع الجنائي وإنما تناول بها نفسه ضرورياً عديدة من المشاكل القانونية ، بعضها ذات طابع مدني (الحلف باليمين اللازمة والحش فيها ، مسائل من التلق وادعاء الحرية ، باب في البيوع ، باب العيوب ، باب القضاء في مسائل الخائب ، باب الإقرار ، باب الشفعة ، باب ما ينقسم وما لا ينقسم والاختلاف فيه ، باب من مسائل الاحتساب ، باب يمين مع الشاهد) والبعض الآخر ذو طابع تجاري (باب في البيوع) والثالث

متعلق بالأحوال الشخصية (الوصايا بالأيام والأموال ، مسائل من العتق وادعاء الحرية ، النكاح ، في الصدقات والكفول والقراضي في ذلك) والرابع متعلق بولاية القضاء (القضاء وما يتعلق به وما يعمد به الأحكام) والخامس بالمواد الجنائية (باب من مسائل الاحتساب ، باب الجبن مع الشاهد) .

وقد خصصنا هذا الفصل لمرض القضايا الجنائية الواردة في المخطوط المذكور وانصرفنا فيه على سرد أحداثها دون ما سواها وبيان ما اتخذ فيها من إجراءات وما تجبى فيه منها إلى رأى أهل الشورى وما انتهى إليه الفصل فيها .

ويمكن تصنيف موضوعات هذه القضايا في مجموعات تتميز كل منها بصرب من الجرائم . نتحد مواصفاتها وتنظيمها أحكام وقواعد تنبثق في أصولها وتقوم على فكرة موحدة تتعلق من قبيل القياس على ما يمثلها وتقوم على فكرة من العدالة المطلقة سواء من حيث الشكل والإجراءات أو من حيث الموضوع .

فئة جرائم تتكون من أفعال مما يوصف في التشريع المصري بأنها جنائيات كجرائم القتل العمد يواضع الاختصاص ، والضرب والجرح المنصوص إلى الموت أي القتل الخطأ في عرف القوانين الوصية الرأفة ثم هناك قضايا أدنى من هذه في مرتبة الخطورة على المجتمع مثل جرائم تعكير الأمن والعصبية تهديد سلامة الأرواح والاعتداء على حرمة الملك الخاص والعمومي بالإلذاء والضرب والتهديد والتخلف والسب .

وقد اتبنا في إيراد القضايا التالية ترتيبا وفقاً لوصف كل منها من حيث الجسامة عينا بالجنائيات ورأينا في استعراضها مراتب خطورتها ثم أوردنا الجنب على الأساس ذاته وإن كان ترتيبا في المخطوط على خلاف ما تقدم ولم يلزم هذا الترتيب لورودها متتارة في المخطوط كما احتفظنا بالمتنوين المذكورة في المخطوط في صدر كل قضية وإن كان في ثنائها ما يخرج بالجرمة الموصوفة فيها إلى أوصاف أخرى إذ يطوى الكثير فيها على أكثر من موضوع يشكل في حد ذاته جريمة ذات أوصاف قد تكون معايرة للأصل المذكور في العنوان .

القضية الأولى: فيمن كان القتل هنا ولي وشهد بذلك وجلان لم يعرفهما القاضى :

يمكن أن يستخلص من وقائع القضية الأولى أن القاضى عندما أبلغ بأن شخصاً اعتدى على آخر بالقتل ولم يكن لديه متسع من الوقت لسماع الشاهدين إذ حان وقت الظهيرة ضد أمر القاضى بحبس المتهم مؤقتاً على دعة التحقيق احتياطياً ربّما يتم سماع الشهود والرأى (المبلغ) بعد أن صرّهم القاضى من مجلسه بيد أن هؤلاء لم يعودوا لأداء الشهادة ومن ثم كان البلاغ مجرداً من الدليل المؤيد لثبوت الواقعة .

ولما استطلعت الحبس إلى أكثر من خمسة عشر يوماً ، استطلع القاضى رأى رجال الشورى ، فأجابوا بأنه يجوز الحبس مدة شهر أو ما يقرب من ذلك انتظاراً لسماع الشهود وجمع الأدلة وإتمام التحقيق . فإذا لم يتسن لإجرائه هذا التحقيق ولم يتقدم ولى التزم بالمطالبة بحقه . ولم يتم دليل لإثبات التهمة ، فإن الحبس لا يكون قائماً على سند مشروع ويتعين والحالة هذه الإفراج عن المتهم .

ومعاد هذا أن حالة الحبس التحفظى لا تتحقق إلا إذا كان القرض منه جمع الاستدلالات المؤيدة للاتهام الذى هو سبب الحبس . ومن ثم يصبح هذا الحبس غير مشروع إذا انتفى السبب المبرر لقيامه ويتعين الإفراج عن المتهم ما دام لم يتم فى فترة الحبس أى دليل مبرز للاتهام ، فصحة الحبس قيام الشبهة فى ارتكاب فعل جافى معاقب عليه وحالة الحبس موقعة باستتباع الأدلة فى فترة الحبس . فصير الحبس مطلق على تأكيد الدليل فإذا لم يتم الدليل المبرر لاستمرار الحبس أو لجزاء كمال الحبس غير قائم على سبب ، وانقضى شرعيته وانقضى الإفراج عن المتهم .

وهذا الرأى هو ما ذهب إليه جمهور فقهاء الشورى وهم ابن لباية وأيوب بن سليمان وابن وليد وعبد الله بن يحيى ، ويحيى بن سليمان ، وابن معاذ .
(٢ - فتاوى الجلال)

القضية الثانية : من أن القاضى متعلقاً برجل برعيه بدم وليه :

تتمثل هذه القضية كسائقها بالحبس الاحتياطى والمدة التى يمكن أن يستطيل لها هذا الحبس ، وبمحصل واقعة الحبل على نحو ما يستعاد من ظروف القضية أن شخصاً حصر إلى القاضى ممسكاً بتلابيب آخر يتبره بقتل وليه زاعماً و الوقت ذاته أنه أحق الناس بالتقصاص منه لدم وليه ولكنه لم يأت بدليل مصداقاً لقوله الذى لا يبعدو لزام عدم الدليل أن يكون مجرد ادعاء فإذا أتم الشاكى الدليل على أنه صاحب الحق فى التقصاص - وهو لم يأت ببينة تثبت اتهامه للشخص الآخر بقتل وليه - فإن القاضى فى هذه الحالة لزام الشبهة القائدة أن يأمر بحبس المتهم خمسة عشر يوماً وإذا أثبت حقه فى التقصاص دون إثبات ولايته لدم والإتيان بالبينة على ارتكاب المتهم لفعل القتل الذى أودى بوليه . فإن القاضى فى هذه الحالة أن يقرر حبه إما مدة غائبا ثلاثون يوماً إن كان منها أو لا تجاوز بضعة أيام إن اتى دليل القتل ضده . فإذا استطاع ول الدم أن يقدم الدليل لاتهامه مد القاضى فترة حبس المتهم مدة يشقها هو لكون الشبهات قد تبرزت لديه وقوى الدليل على صحة الاتهام .

وهذا هو رأى لفهاء الشورى ابن لابه ، ومحمد بن غالب وبجى بن عبد العزيز ، ومحمد بن وليد ، وسعد بن معاذ ، وأحمد بن بلى ، وأيوب بن سليمان ، وعبيد الله بن بجى ، وبجى بن عبد الله ، وبجى بن سليمان .

ونظراً على هذا ما رواه القاضى من أنه ورد فى كتاب ابن حبيب بأنه إذا ما ادعى شخص بوقوع اعتداء بالضرب عليه من آخر وكان يحنى على حياته من أثر هذا الاعتداء لسابقة حداوة بين المعتدى والمعتدى عليه ، فإن المدعى عليه لا يحبس بمجرد قول المدعى إلا إذا تأيد قوله بدليل يرجعه ، ويقوى المشبهة فى وقوع الاعتداء صلا ، فإذا كان الاعتداء من الشدة والمطورة بحيث يحنى منه على حياة المحنى عليه ، فإن الحبس فى هذه الحالة يؤمر به لمدة أطول حسبما يراه القاضى تبعاً لظروف الحالة .

القضية الثالثة : من رمى حجراً فأصاب امرأة مجهولة كانت من ماضينا :

تدور هذه القضية حول حادث قتل فيه امرأة مجهولة الشخصية على أثر حجر رماعا به شخص ولا يترى ما إذا كان قد قصد قتلها عامداً أم أنه أصابها من قبيل الخطأ . وشهد عليه قوم اعترف فيها إذا كانوا عدولا تعتبر شهادتهم دليلاً قاطعاً أم غير ذلك فلا نعلم أن تكون مجرد شبهة برتفع هذا الحادث ، ولم يثبت أن المرأة المقتولة ولى دم . فذهب البعض إلى أن القاعدة عند المسلمين ، أنه لا يهدر دم مسلم فجميع المسلمين أحق بدم من لا ولى لدمه ، ومن ثم ثرم القصاص ووجبت القدية ، إلا أن الأمر هنا يختلف تبعاً لما إذا كان قتل تلك المرأة قد وقع عمداً أم خطأ .

ولذا عدم جرم الشهود بأن الرمية كانت عمداً أو خطأ أمر القاصي بحبس المتهم احتياطياً لتحقيق واقعة الرمي من جانب ، وكان هذا الحبس لمدة شهر ونصف ، وقد ظل المتهم منكراً الرمية المنسوبة إليه . وقد تطرق القاضي إلى تفسير مفهوم القوت الذى اختلف فيه الرأى ، ففى قول أنه هو الشهود المبدول ، ومن آخر أنه هو القيف والحاجة غير المبدول ، وأن القسامة إنما تكون بالشاهد المبدل .

فإذا طال أمر الحبس ، ولم يظهر ولى لدم القتيلة ولم يثبت التماسك من ركني العمد أو الخطأ فى الرمية فالعمول عليه فى هذه الحالة هو قول الشهود المبدول بالجميع على قول غير المبدول .

فإذا عدل أحد الشهود عن قوله فيعتمد بمشوكه حلاله على معدل الصواب ولا لأن المتهم يؤمر بأداء الجمين .

وقد اختلف الرأى بين فقهاء الشورى فى تعريف القوت والقيف فى مقام ترجيح شهادة كل منهم والأخذ بها إذ استمادها للشك فى صحتها ، وذهب رأى إلى الانسحاب إلى القسامة إذا ما كان للمجنى عليها ولى وأنه لا أهل لعله القسامة فى حالة عدم وجود هذا الولى . وإذا ثبت القتيلة ولى فإنه يكون هو المختلف للقاتل وإن لم يثبت لها ولى فالمسلمون أولياؤها وولرثوها كما يرون

مما يرثون منها . والقصود بهذا براءة هو بيت المال . وعلى المحبوس لدفع التهمة عنه أن يقسم خبيراً بما أنه ما رماها عمداً فإن بكل من الجين استمر محبوساً حتى يخلص إذ لا يظل دم مسلم ومن ثم فليس لاول وهو القوام على حقوق المسلمين أن يصر عن القاتل إذ لا يملك هذا الحق الذي هو ملك المسلمين كافة

وقد ذهب القاضى بعد مشورة فقهاء الرأى إلى أنه لا وجه لتخفيف المتهم الجين إذا ما أخذ بمذهب القتالين بأن الإرث هم الشهود المدلول ، إذ تكون شهادتهم محل لفة كما تكون مرجحة على الجين الذى يقسمه القاتل وإما يكون تخفيف الجين عند عدم وجود الشهود المدلول .

القضية الرابعة : من حبس في دم ، فشهد له بالطهارة والبراءة :

تتحصل وقائع هذه القضية في أن شخصاً اتهم بقتل آخر فحسب بسبب هذا الاتهام وقد شهد أشخاص عدول بأن هذا المتهم من أهل الطهارة والاستقامة والفضة وأنه يحب الخير لا تعلق به شبهة مما اتهم به . من قتل وإما كان حبسه نتيجة وشابة من شخص يعتقد حله ويشفى الانتقام منه بسبب معاملات مالية وديون في دمه لم يبق بها إلا بالزر القليل ، وقد دفعه إلى هذه الوشابة طمعه في التكاية بالمتهم لتخلص من ديونه له .

وقد اتفق رأى الفقهاء المشهورين على وجوب إطلاق سراح المتهم لما ثبت من استقامته وأمانته وبعده عن الشبهات ولا سيما أن حبسه قد استعاض رعاه سدين . في حين أن شهادة الرأى صده ، مثار شك كبير في صحته إزاء طهارة المدعى عليه واستقامته وانتماء الرية عنه في ارتكاب الفعل المنسوب إليه ، والذي حبس من أجله . وعدم قيام دليل على وقوع القتل منه فعلاً . وقد رأى فقهاء الشورى أنه ما كان يحل حبسه إزاء هذه الظروف

القضية الخامسة : حبس ابن بريئة في تلميع وعيته بالقبائلية :

يمكن إجمال ظروف هذه القضية ووقائعها في أن شخصاً يدعى ابن بريئة اتهم بالفساد والهرطقة ، فأمر القاضى بحبسه حبساً امتد إلى عامين وذلك بناء على شهادة شاهد واحد أكد فساده وإجرامه ولكن لم تتأيد شهادته بدليل آخر

يعرزه ، ولو أنها في ذاتها موجبة الحبس الطويل إلى أن تظهر توبة المحبوس وقد تحقق بالفعل صلاح هذا الأخير إبان حبسه يشهادة أهل الحبس أنه استقام وتعد وتلا القرآن وصلى وصام وحسنت حاله مما حدا بالقاضي إلى إعادة النظر في أمره وإطلاق سراحه لتوبته ولا سيما أنه لم يتم ضده سوى دليل مستند من شاهد واحد نقصه سلوك المحبوس في السجن مما شجع له في الإفراج عنه على أساس لظاهر من سلوكه . وإن لم تكن توبته قد بدت للأخيرة .

القضية السادسة : محبوس في دم لم يثبت عليه عا رى به وشهد باستقامته :

يمكن إيجاز هذه القضية في أن شخصاً نسب إليه أنه رى يدم ، ولم يتم دليل على صحة ما رى به وقد شهد شاهد عدل بأن المحبوس من أهل الظهارة والسلوك القويم وتأيدت شهادة هذا الشاهد بأقوال جماعة أئمتنا صلواتهم واستقامته ، وقد رفع الأمر إلى الأمير فرد القضية إلى القاضي لإعادة النظر فيها من جديد في ضوء ما كشفت عنه شهادة هؤلاء الشهود . وأوصح الأمير أنه إذا لم يتم دليل على ما أسند إلى المحبوس من اتهام بل على العكس من ذلك ظهر صلاحه وتقواه في أثناء الحبس فلا ميرر لبقائه في الحبس ولزم إطلاق سراحه . وقد انتهى فقهاء الشورى إلى الأخذ بما أشار به الأمير من وجوب إطلاق سراحه لثروال السبب الذي قام عليه الحبس .

القضية السابعة : رماه بقتل أخيه وتعلق به فيه فرماه الآخر بقتل عماله :

تدور أحداث هذه القصة حول تبادل الاتهام بين شخصين ، أحدهما : ينهم الآخر بقتل أخيه ، والثاني ينهم الأول بقتل عماله .

فذهب القاضي إلى حبس المرمي بقتل أخيه ، دون المرمي بقتل عماله ، وطلب القاضي إلى المتهم بقتل أخيه تقديم البينة على قتل الآخر لخاله ، معجز عنها . وإذا كان قد حبس بغير دليل كاف ، فقد حق إطلاقه إزاء عدم تقديم الطرف الآخر أي دليل ضده وإن كان حبيسه من قبيل الاحتياط وعن سنبل الاحتياط ، وبالمثل فإن المبلغ الأول بقتل أخيه - إزاء عجز الثاني عن تقديم الدليل على صحة ما يدعيه ضده من قتله لخاله - لا يكون ثمة وجه لحبيسه فيها لتالات الاتهامان لثقتان الدليل في كليهما . وإنما كان الحبس تشديداً بصفة احتياطية .

القضية الثامنة : معن بشر بن عيلون يعقوله أباه وأتاهمه بقتل امرأة :

خلاصة هذه القضية أن أباً شكاً ولدته إلى القاضي لعقوله إياه ، وعدم بره به . فأمر القاضي بحبه تأدياً له . وفي أثناء الحبس وجه إليه اتهام بأنه سبق له قبل الحبس أن قتل امرأة ولم يتم على المطالبة بدعها أحد ، وإنما كان ما جرى من أمرها مجرد دعم لم يتأيد بدليل قاطع ومن ثم فإن حبس الولد في حقوقي أبيه يكون قانوناً على سببه ويتفق مع حبس الحبس بالنسبة إلى الادعاء بقتل المرأة لتجرده عن الدليل . وقد تقدم الأب بعد ذلك إلى القاضي طالباً الإفراج عن ولده اكتفاء بما كان من أمر حبه الذي استطلعت عشرة أشهر على اعتبار أن فيه إزدواج الكافي إذ يؤمل بعد إطلاقه أن يصلح حاله في الأمر بأبيه ، وإذ نزل الأب عن شكواه ، فإن الحبس ينقذ سببه ، ولا يجوز إقامة الحبس على سبب غير محقق وهو قتل المرأة الذي لم يتأيد بدليل .

القضية التاسعة : تراشوا في دم صحنوا فيه ثم اصطالحوا في السجن وكلبوا أنفسهم :

مفاد هذه القضية أن ثلاثة حضروا إلى القاضي باتهام متبادل بينهم كل منهم يدعى على الآخر قتل ابن عمه . فأمر بحبسهم . وما إن أتى المساء حتى بعثوا إلى القاضي بأنهم قد تصالحوا وتنازل كل منهم عن اتهامه للآخر . ولكن القاضي من قبيل الاحتياط لم يتسجل في إخطالهم وآثر الرجوع إلى فقهاء الشورى الذين أجازوا بأنه ما دام كل منهم قد نزل من حقه ولم يتم التليل على حصة دعاه ، فإن الإفراج عنهم يكون واجباً إذ ليس على القاضي إجبار الناس على طلب حقوقهم وانفسك بها .

ويلاحظ هنا في الخصومة المروعة أن القدم في حالة القتل ليس ملكاً خاصاً لأول الدم حتى ينزل عنه فلا يعاقب القاتل وإنما هو حق جماعة المسلمين الذي لا يملك أحد بمفرده أن يصرف فيه .

والذي حصل هنا أن الرأي اتجه إلى الإفراج لا لتنازل كل مدعى من المتهمين الثلاثة عن ادعائه قبل الآخر ، وإنما لأنه لم تثر لدى القاضي أية شبهة في ارتكاب القتل الملقى به وهو واقعة القتل . كما لم يتم أمامه أي دليل على

حصة هذه الواقعة ولذا لزم الإطلاق بعد نزول المحوسين الثلاثة عن ادعاءاتهم التي تجردت من الدليل .

القضية المباشرة : رجلا نفعلا أعتما ، وشهد بذلك عليهما ، وكشف القاضي عن أمرهما ، فلم يختلف أنهما قتلاها لرية اتبهماها بها :

تجمل ظروف هذه الدعوى في أن شخصين اتبما بقتل أعتما لربية في سلوكها . وشهد صدها شيود عدول . فأمر القاضي بحبسهما ، وزيادة في التأكيد بحث في القرى من يجمع الاستدلالات على صحة وقوع هذا الحادث لتقدير الدليل أثبت للإدانة بما في ذلك من جمع صوت استقالة الخيني عينا ، وتعرف عليه أثناء وقوع الاعتداء تمريراً للجنة حتى لا يؤخذ الأحرار بدم أعتما إلا بعد التثبت والاستيفاء من صحة ما ربا به ، ولم يكشف القاضي بشهادة العدول بل لجأ إلى وسائل إثبات أخرى تمريراً للدليل الذي قام لديه وتأكيداً لاكتناحه .

القضية الحادثة عشرة : رى العريف بدم أخيه ستة رجال فحبسهم الأمير ثم صرفه فظفر فيهم إلى القاضي :

تلخص أحداث هذه القضية في أن ستة أشخاص اتبموا بقتل شقيق الشاكي الذي حل لتبهم صيداً ، فوجد مقتولا في الصباح . وقرر الشاكي أن الذين قتلوا أخاه من هؤلاء الستة أربعة سماهم لأنه يعرفهم بأعبيهم وبذلك برزت ساحة الإثبات الباقيين ، وإن اختلف في نسبة أحد الأربعة . وقد رد بعض المتهمين حل الشاكي بتاتهم إياه بدورهم بالاستيلاء على ماشيتهم بعد الاعتداء عليهم بالضرب . وبذلك حصل تبادل في الاتهام ولم يتم دليل على أي من هذه الادعاءات بما في ذلك الادعاء بقتل شقيق المبلغ إزاء إكثار الأربعة المتهمين الذين تعرف عليهم هذا الأخير لواقعة القتل وقد امتد حبسهم عشرين شهراً على رواية ، وستة على رواية أخرى .

وقد أشار فقهاء الشورى على القاضي باستطلاع رأي الأمير لتعجيلا له بنواب الإمبراج عهم وأصاعوا أن هذا الإمبراج أصبح لازماً لإزاء الادعاءات

المبادلة التي تلقى ظلام الحرية في صحبها ، وإذا كان القتل قد وقع بالفعل فإن
الشك قائم فيمن ارتكب هذا القتل . ولما المدة التي حسبها المرميون بالقتل
العقاب الكافي . ولا سيما أن الشاكى وإن سمى الأربعة الذين حصر بهم اتهامه
على اختلاف في اسم أحدهم إلا أنه لم يكن في وسعه أن يتمكن من التعرف
عليهم بأنهم .

القضية الثانية عشرة : مسألة الطينى الذى أصبح في داره مقتولا :

تخصص وقائع هذه القضية في أن من يدعى الحاج أبى مروان عبد الملك
ابن ربادة الله الطينى وجد في صبيحته ذات يوم مقتولا في فراشه ، وقد ارتدى
إليه الأكبر ثياب الحديد البيض وناذى في الناس بدحوم إلى الصلاة على روح
أبيه في المسجد ولما علم أبى الوليد بن جهور حاكم قرطبة بالأمر بعث إلى
صاحب المدينة محمد بن هشام المعروف بالحفيد مكلفاً بإياد بالترجى إلى دار
القتيل لتحقيق الواقعة وظروف الحال . فذهب صاحب المدينة امتثالاً لهذا الأمر
إلى بيت الجبى عليه لعامة القتل الذى وجده مصاباً بنيف وستين طعنة بألة
حادة في جسده وتبع في الدار أى أثر مقلل يكون قد دخل الدار أو خرج
سها فلم يبتد إلى أثر بعيد في ذلك وإنما عثر على ثياب القتل غبأة في غرفة وإلى
جانبا سكبن أثلامه كما لاحظ سراويل نسائه الموجودة في الفرقة ذاتها بقعاً
من الدم ، وباستجوابى أجابت إحداهن بذكر اسم الجارية التي قطعت
وأصاحت أبى ساعدها في عملية القتل . وأن القتل كان يستحق هذا القتل منذ
بصح سنين .

وبسؤال أصغر ولدى القتل - وقد كان الأكبر هو الذى نادى بالصلاة
على أبيه والثالث صعب الجبة مصاباً بشلل - رجم هذا الأخير في بادى الأمر
أن لصوحاً تسلوا إلى أبيه واعتدوا عليه بالقتل ، ثم رجع عن أقواله وقرر
أن حقيقة الحال هو أن جوارى أبيه من القتل قطعت ، وقد كان أخوه الأكبر
وقت ذلك واقفاً خلف باب المنزل أى : عالماً بما يجري ومشركاً فيه
بالسكوت . وقد ثبت موت الجبى عليه ووراثته وأن أبى أخيه هما اللذان
يؤدون إليهما ميراثه مع أبى المصاب بالقتل .

وقد شاور صاحب الملية في الأمر الفقيه ابن عتاب الذي أثنى بأنه لا قتل على أحد من كان في الدار إلا أن على كل واحد منهم القسامة أنه ما قتله ولا يمكن أحداً من قتله ولا شارك في ذلك على أن يسجنوا جميعاً واستند في تأييد رأيه إلى سابقة فصي عينا القاضي أبو بكر بن زرب ، ولم يمر الفصل بها وإن كان لها أصل في السنة والحجة هي أنه إذا ما عرج شخص من دار فدخل الدار فمزمع فوجدوا فيه قتيلاً يسيل دمه فاشبهوا فيه - كان مرجع الأمر في ذلك إلى القوثر ومثله مما يقاس عليه ، إذا ما وجد قتيلاً في قرية ، ووجد في مكان منها شخص يحمل آلة حادة أو نحوها مما يصلح أداة لقتل أو كانت عليه آثار دماء لقتيل فالأمر يتعلق بلوث يوجب القسامة لعدم قيام الدليل القاطع إلا أن ابن عتاب ، لما وجد أن ابن زرب فصي في حالة مماثلة بغير ذلك أحد برأيه وهو المحكم في حالة امرأة نزل عندها رجل فمات ثوبه فجاءه فاشتمت بقتله ، فلما سأل ولي دم القتل الإمام مالكاً في الأمر رد بعدم إمكانه تأكيد حصة هذا الاتهام ، وأصاف أنه ينبغي كشف أمرها ، فإن انقضت التهمة عنها لم يجر حبسها ويحل سيلها وما دامت غير متهمة فلا يسوغ تهديدها لحملها على اعتراف ما .

أما إذا كانت متهمة ، فقد قال ابن القاسم إنها نجس ولا يصح إطلاق سراحها حتى ينجلي موقفها فإن لم يتم ضدها دليل على حصة الاتهام استحلقت محسن يميناً ويحل سيلها .

وفي خصوص قتل الحاج أبي مروان الطوسي رأى ابن عتاب أن قول إحدى النساء بأنها ورعيلات لما ساعد على القتل هو قول يحتمل التصديق ولا مبرر أن النساء كن قد حادون منزل القتل وتدخلت الشرطة لإحصارهن واستجوابهن بعد ذلك وإقرار إحداثهن على التحول السالف بيانه بعد إزاهن .

وقد أثنى ابن القطان وابن مالك أن لاین القتل المصائب بالشلل الحق في يده برصمه ولي أنه إلا أن القاضي استراب في استحقاق هذا الالزام لما يتر منه في أول الأمر من ادعائه بأن لصوصاً هم الذين تسلموا إلى الدار وقتلوا أباه ثم حدوده عن رأيه واتهام النسوة بقطعه مما يعمل على مظنة الاشتراك في واقعة القتل وإن سلباً .

وقد انتهى الوزير أبو الوليد بن جهور بالأخذ برأى ابن عتاب ونفذ
التفهاء به وأقسم الابن الأكبر هو وأُمُّه ولده وأُمُّه ولد القاتل .

ولعل القاصي في توريثه لابن القاتل المصاب بالثلث اعتد في ذلك على
حاله المرضية التي تشفع له في ترده في روايته من الحادث وفي عدم
استطاعته المبادرة إلى دفع القتل عن أبيه .

القضية الثالثة عشرة : شوري كتيبا في قتل ابن قطيس زوجه رحمة ابنة
عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد بن شهيد :

تعلق هذه القضية بحادث قتل كان صاحبه رحمة ابنة عبد الرحمن بن
عبد الله بن خالد بن شهيد وروجة قطيس بن عيسى التي وجدت مولودة
ومقتولة . وكان مبروفاً أن زوجها يلازمها سكناً وإقامة .

لما كلف الخراج الدولة أبو عمرو عباد بن المعتمد حاكم قرطبة
صاحب المدينة محمد بن يزيد بتصفيق الواقعة بين له من معاينة دار القتيبة عدم
وجود أي أثر لقتل من أجهى عن الدار من نافذة أو سقف وبذلك انحصر
الاثام في زوجها .

وقد كانت القتيبة حبيبة الوزير ميث بن محمد بن يونس الذي أصبح
ولي دمه لتوكيل ابنته حمدة - أم القتيبة - له . وكان يشارك الأم حمدة في
ميراثها أغواتها .

فلستحي صاحب المدينة قطيساً وواجهه بالتهمة فأذكرها وإن لم يد دفاعاً
فيها أسند إليه ، وثبت عند صاحب المدينة أن أولى الناس بدمها دمه ودموها
وأبناهم أيها للأب .

ولقد نكل ابن عم أبيها محمد بن أحمد عن القسامة ولو كانت القسامة واجبة
عليه . وذهب ابن العم الآخر إلى أن القسامة واجبة إذا ما لزم لتأييد
الاثام أو تفيه .

وباستطلاع الوزير صاحب المدينة لرأى التفهاء في ذلك كله قائلاً :
باطلة حسن طيس وتكليه وتصفيق الحقائق عليه لحمله على الإقرار بالحقيقة .
فإن طال حبه ولم تتأبد الأدلة ضده بقسم حيث في الجميع حسين يميناً بأنه
لم يقتل زوجه .

وقال بصير الفقهاء : أن القسم واجب على ولي الدم بأن المتهم هو القتيل
واقص منه . فإن كان ولي الدم غير بالغ س الرشد وجبت القسامة على أبنائه
حم أبيه لعدم أهليته لها وإن بلغ الرشد كان له أن يقسم بنفسها .

واعترض الفقيه محمد بن مرجع على هذا الرأي مستنداً إلى حديث الرسول
عليه الصلاة والسلام عندما قضى بالقسامة في عهد الله بن سبل الأصباري ثم
الخارقي يوم قتل جبير وأقرها حسياً كانت في الجاهلية .

القضية الرابعة عشرة : مسألة ابن نيرة وابنة المقتولين من مالك منية
المعجب واحطال أمولهما لينظر فيها :

تعلق هذه الدعوى بوقائع حاصلها أن من يدعى ابن نيرة وجد مقتولا
هو وأحد ولديه ، الأكبر منهما ، ولم يعرف في خصوص توريث ما تركه
ابن نيرة من مال ما إذا كان يجرى في شأنه توريث الأحرار أم أبناء الإمام .
وقد انتهى الرأي في هذه المسألة إلى أنه إزاء عدم إمكان الجزم بما إذا كان
القتيل من أبناء الأحرار أم من أبناء الإمام فإن الحكم في هذه المسألة يستوجب
حسب مال الأب الموقوف من قبيل الاحتياط على أساس أحد فرضين :
أولها : أن يكون ابن نيرة من أبناء الإمام فيكون لآله حكم فيما يخص بوارثه ،
والثاني ، أنه إن لم يكن كذلك تميز الحكم بالنسبة إلى الوارث وهو الابن
الصغير . ذلك أن الابن يأخذ حكم أبيه ، على أن يدعى أهل الثوري لأخذ
رأيه فيما يتعلق في مال القتل بعد حصره وإحصائه ، فإذا أحصوا على رأى كان
هو الواجب اتباعه في هذا الشأن . وذلك قياساً على سابقة مماثلة جرى فيها هذا
الحكم أيام القاضي ابن سلمة فأصبحت مبدأ يعتنى .

القضية الخامسة عشرة : تسمية الجهني على ألقاب وعخته :

موضوع هذه القضية شهادة شهود على اعتناء منسوب وقومه من ألقاب
وعخته على الجهني ، ولكن هذه الشهادة لم تهض إلى مستوى القليل القاطع
لإحاطتها بالشبهة التي تتميز بالشك حول صحة واقعة الاعتناء ، مما يجعل منه

الثاني في حبس المتهمين إلى أن تسمع شهادة القاتل بالدم ترجيحاً أو نفياً للاحكام . فإذا لم تأيد شهادة الشهود التي هي مثار الشك وعدم الاعطانتان بيته مرجحة خلال شهر من حبس المتهمين . ولم يأت المطالب بالدم بتدليل آخر تدعيماً لأفواهه ، وأقوال الشهود وجب إطلاق سراح المجهوس إعمالاً لمبدأ أن الشك يصر لصالح المتهم ، وأن نطق جانيّاً خير من أن يحبس بريئاً . وإنما كان الحبس الذي جرى في حق المتهمين يقوم على ميرر حتى تظهر براءتهما .

الفصلية السادسة عشرة : شوري في ثور استحقاقه ورثة عن ميتهم :

يمكن إجمال وقائع هذه القضية في أن محمد بن يحيى تقدم إلى القاضي المظالم بقرعة يشكرو مفادها أنه وجد أباه قتيلاً ، وقد كان يملك ثوراً سرق ، وكان هو المقصود بالسرقة التي اقترمت هناك القتل ، وذكر أنه وجد الثور مع شخص سماه وطلب من القاضي الحكم في حله القضية . فسأله القاضي دليل ملكية والده القتل للثور المقول بسرقة ، فأبرز له عقد استرقاء مؤرخ بذي القعدة من سنة ٤٦٤هـ تضمن ملك أبيه للثور بأوصافه المبيدة فيه . وأكد أن أباه لم يبع هذا الثور قبل قتله لأحد وأنه هو أيضاً لم يزل هو ملكته لهذا الثور الموروث له إلى أحد ما ويستشهد على ذلك بشهود أبوه في قوله هذا ، وقبل أن يتم ثبوت الأمر لدى القاضي أثناء التماكي وأبدى له أنه تصالح مع من وجد الثور في حيازته ، وأنه استرده منه لقاء مبلغ أداه إليه . وبذلك انتقلت حيازة الثور إليه بوصفه وارثاً له مع بقية الورثة . ثم ما لبث أن تقدم من يدعي أحمد بن عيشون إلى القاضي بادعاء بملكية هذا الثور ، ودلل على هذه الملكية بقصد استرقاء تاريخه العاشر من ذي الحجة سنة ٤٦٤هـ تضمن ملكه للثور المذكور بأوصافه وماله وأحضر شهوداً لإثبات صحة ملكته للثور ، ثم عاد محمد بن يحيى إلى القاضي الذي كلفه بإثبات موت أبيه وورثته لتقديم للقاضي توكيلاً صادراً من والدته بتفويضه في كل ما يتعلق بشؤون التركة ومنها ثور المنتزع عليه .

وقد أبلغ القاضي محمد بن يحيى بما ثبت لديه من ادعاء ابن عيشون بملكية الثور ، وما تقدم إليه من دليل في هذا الخصوص ومنحه أجلاً قاطعاً لإعداد دفاعه لهذا قبل انتشاء هذا الأجل مبدئياً أنه لا دفاع له في هذا الادعاء

سوى ما سبق له إثباته بمقتضى عقد الاسترعاء . ومن جهة أخرى قام القاضي في الوقت ذاته بإشعار ابن عيشون بما ثبت لديه في خصوص ادعاء محمد بن يحيى وما دلل به على أقواله .

وشاور صاحب المظالم في هذه المسألة الفقهاء . فكان رأى الفقيه المشاور محمد بن مرج أن يقضى صاحب المظالم بالتور لورثة يحيى بن أحمد مستقداً إلى قدم تاريخ ملكهم للتور وذلك بعد تعيين الورثة بأن هذا التور كان ملكاً ليحيى الذي لم يتصرف فيه بأى وجه من الوجوه في حياته وكذلك ورثته من بعده وبذلك تنقطع حجة أحمد بن عيشون في التور .

فإن نكل محمد بن يحيى وأمه عن الجبى حلف أحمد بن عيشون أن التور ملكه ولم يتصرف فيه بأى وجه من الوجوه إلى حين يبينه هذا عندئذ يقضى حصص المالكين لأصنامهم وتبقى حصص البصائر مقصورة ملكاً لهم - أما ابن سهل فإن فتواه تخلص في أن بينة ورثة يحيى هي الأتقى لأنها مؤرخة وعدد لا بد من الجبى على محمد بن يحيى محصور ابن عيشون أنه ما باع أو تصرف في التور الموروث بأى وجه من الوجوه وكذلك تحلف أمه هس بمثل ذلك .

وذكر أن هناك ثلاث روايات ملاك وأصحاب في استخلاص المستحق على ما استحق إحداها التي سبق ذكرها والتي جرى العمل بها باتفاق الفقهاء وكانت إحدى هذه الروايات من المذونة .

وأورد أمثلة كثيرة لتوضيح وجهة نظره مستقاة من قضايا سابقة في منابع ابن القاسم من ملاك ومن كتاب الوكالات والبصائر في بوازل عيسى بن دينار ، ومن كراء ابن كنانة في النوادر ، وصحون ، وابن حبيب .

القضية السابعة عشرة : مسألة من تعدى على دار فكسر بابها وهرب وجها واقتهب مملها :

تتلخص وقائع هذه المسألة في أن جماعة شهدوا عند القاضي بأنهم قالوا لعمر بن عبد العزيز أنهم سمعوا أن ابنه انضبا إلى جماعة من أهل الشر والفساد الذين قاموا بكسر باب دار عبد الله وانتهبوا ما في الدار وتعدوا على صاحب الدار حتى أشق على الموت . وعواجهة عبد الملك ومحمد أبني عمر أيدا هذا

القول وشهدا بمعرفتهما للفتنة بأعيانهم وأسمائهم وأصنافاً أنهم من أهل الفساد وشرب الخمر .

وشاور القاضي الفقيه الذي رأوا تأديب هؤلاء الفتنة وحسبهم حتى يشعروا عكس ذلك - كذلك رأوا الحد وزيادة التأديب على من شهد عليه بشرب الخمر .

غير أن القاضي ابن سهل كان له رأى يضاف إلى آراء الفقهاء الذين لم يطرخوا في حكمهم إليه : وهو تفرجهم للمشهود عليهم بقيمة ما اتلبوا من المال واستند في ذلك لآراء سابقة لابن حبيب في كتاب الأحكام وابن الماجشون وأصيح .

القضية الثامنة عشرة : مسألة في أهل الشر :

تلخص وقائع هذه المسألة في أن القاضي شاور الفقهاء في الشهادات الواقعة على أحد وعمر ابنه عطف المنسوب إليهما أنهما من أهل الفساد والشر وعدم الاحتشام وأذى الناس بالفساد ولقد التفتى عليهم

فقرروا الإخلاص عليهما بالأدب المرجع والمجس الطويل لما في ذلك من صلاح العباد والبلاذ ، وأن في ذلك صلاح المجتمع لأن من لم يمنع الناس من الباطل لم يحصل لهم على الحق .

القضية التاسعة عشرة : زعم أن غلاتاً شرية وعلج يظنه وغير ذلك من المنعجة :

موضوع هذه الدعوى ادعاء بصرب من المنيى عليه ومن وليه ويطلب المحتدى عليه تمكيه من إقامة البينة على هذا الاعتداء الذي بلغ حد الإدعاء وكذلك الحال بالنسبة إلى أي اعتداء بإحداث جروح بالمحتدى عليه تسيل منها الدماء . والرأى أن المتهم بالصرب أو الجرح يحبس حتى تبين حال المصاب إذا ما برأس جرحه وعلى المدعى أن يقيم البينة إذا ما كان الاعتداء لم يصل حد الجرح وإن أحدث آلاماً مبرحة في المحتدى عليه دون أثر ظاهر لهذا الاعتداء . فإن قام الدليل ولم يستطع المدعى عليه دفعه فرد الأمر في حجه إلى تقدير القاضي في ما ثبت له بالبينة أما الجرح الخفيف الذي يحتمل أن يكون المدعى قد أوقعه بنفسه فالأمر في شأنه مثل من لا جراح ظاهرة به .

أما الصرب المبرح مير الظاهر أو المبرح الخفيف فالأمر فيه مرجعه إلى مدى الشبهة في وقوع هذا الاعتداء أو عدمه على أن يحبس المدهى عليه ويكلف المدهى بالثبوت .

أما إذا كان الادعاء موجهاً إلى غير ذى شبهة في مثل هذا الاعتداء فإن الأمر في شأنه لا يكون محسباً على نحو ذى الشبهة .

ويقول مالك في المرأة تتعلق بالرجل القاضل المعروف عنه التحريم أنه اعتصمها كرهاً فإن أُلحِد عليها .

وأصناف مالك من رحم أن حقه عند شخص سماه فإن فيه القسامة فإذا كان المتهم ورعاً غير متهم ولا مشهور عنه مثل هذا الاعتداء فإن القاتل يكون مصدقاً بقوله قبل وفاته لأن المرأة أصدق ما يكون قولاً إذا حضرته الوفاة وحان مراته للدنيا . وإن روى بدمه صبيلاً أنقسم ورثته وأغلبوا الدية من حائلة هذا الصبي وكذلك إن روى بدمه دعياً أو أمه أو عبداً أنقسم ورثته واستحقوا الدية . فإن كان القاتل عبداً أنقص منهم ، أما إن كان عبداً يغلب من سبب العبد إما الدفع أو القداء وطلب أهل جزية الذي قتل هذا الرجل .

أما في حالة الضرب الذي يقضى إلى الموت فإن القسامة واجبة باقتراض قيام التهمة الاحتمالية لدى المدهى وإن لم يسبق قيام منازعة بين المدهى والمدهى عليه حتى يكون الأمر ميّثاً .

فإن كان هذا الادعاء موجهاً إلى صالح من الناس فلا يلزم به

ومن قال إن فلاناً سقاء سماً ثم مات أنقسم على قوله وحتى القصاص

ونجس القسامة في ذلك في حالة من يموت نتيجة وكسبة في بطنه يقدم شخص لم يتيه .

وفي حالة الرجل تقدم إليه زوجته طلعاً يغتصب على أثر تناوله عا يوفون معه بالموت فاشهد لمرأته وغالبها على ما كان .

فقد اختلف الرأي في هذا الأمر وذهب الإمام إلى وجوب القسامة على غرار الحال في القتل حتى الموت أو الضرب حتى الموت وكذلك المبرح بسيف أو بخصي .

ولا يمنع من القسامة إلا يكون المضروب الذي أنقضى إلى الموت لم يترك أثراً ظاهراً في البطن عليه وفي القتل المبرد يقسم البطن عليه قبل موته على ما ادعاه وليس عليه أن يكتشف عن تفاصيل الظروف التي وقع فيها هذا الاعتداء .
وعند صحن وأصبح لا يثبت قول الميت أن دمه عند فلان إلا بشاهدين إذ يجب القسامة بقوله .

القضية المشرونة : في امرأة رمت رجلاً بأنه الخطيئة :

ظروف هذه الدعوى أن امرأة شكت إلى القاضي اعتداء رجل عليها زعمت أنه اغتصبها حادثة وسبت هذا الاعتداء إلى رجل شهد عدول من أهل الظهارة والدة بأنه يمين عن التهمة التي رمت بها . ونفوا علمهم بما أسندته إليه بينما قام دليل على أن هذه المرأة متجسبة في ادعائها لما عرف بها من سوء التعلق .

وقد رجع القاضي إلى أهل الرأي الذين اتهموا إلى أنها إذا رمت رجلاً بشبهة لارتق إليه انتفت عنه بشهادة من سئلوا فيه فإن الحد عليها يكون واجباً وهو حد الفرية وحدته ثمانون سوطاً على قول أبي صالح . وقال ابن نابة أنها تضرب مائة جلدة لإكراهها بالزنا بالإضاعة إلى ثمانين جلدة التي هي حد القذف . فإن رجعت عن ادعائها بالاعتداء عليها لزمها حد القذف فحسب وأشار القاضي أبو الأصم إلى المراجع التي تناولت هذه المسألة

وفي قول ابن الموات إن جاءت تدعى والملاحى عليه بجهد من الشبهة وقع عليها حد القذف دون الزنا .

ومن هذا الرأي أيضاً ابن القاسم وابن وهب ومالك ومن رأى ابن الماجشون أنه لا يلزمه صدق كما لا يخفى لما رمت به . وقاله أصح وإن كان متبهماً عليها عليه صدق المثل . قاله ابن الماجشون وأشب . وقال ابن القاسم . فإذا كان ادعائها محتمل التصديق وشهد بما يبرره رجلاً فتحلف بجميع وحدته تستحق صدقاتها إن أصرت على أنه مال بها ويوجع هو صرباً .

وقال ابن حبيب : سألت مطرفاً عن سرق متاعه فاتهم من جيرانه ورجلا لا تدري حاله وتعامل عما إذا كان للإمام أن يجبه حتى يسيئين أمره فرد مطرف بالإيجاب على ألا يظليل جبهه .

فإن كانت سرقة مشهودة ووجد عنده بعض المتاع المسروق وزعم أنه اشتراه من مجهول دون أن يأتي بيينة على صدق زعمه فلا سبيل للمدعي إلا دينا وجد عنده وإن كان التهم غير معروف بالسرقة فعلى السلطان حبسه وتجري أمره ، أما إن اشتهرت عنه السرقة فإنه يقتل عيبراً حبساً مؤبداً إلى أن يموت في السجن .

وقال ابن المواز : من ادعى بسرقة اتهم بها من هو من أهل التهم كشف عنه وجري بالضرب إن ثبت عليه .

وقال القليث : من وجد معه متاع مسروق ادعى بشرائه فإذا لم يلم الدليل على ملكيته للمسروق حتى يموت على قول عمر بن عبد العزيز . فإن كان من أرباب السوابق في السرقة وسبق الحكم عليه بالسجن غير مرة حبس وطلبت منه الإيمن .

فقال الشيخ : لا يمين عليه وإذا لم توجد الموقوفات لديه كلها أو بعضها فلا يقطع بإدانته وإنما يطال حبسه .

الفصل الثاني

نظرة عامة على السَّيامة القضائية
في المواد الجنائية في الأندلس

نظرة عامة على السياسة القضائية

في المواد الجنائية في الألمان

استعرضنا فيما شرحناه من قضايا ولحكام صدرت في تلك الحقبة على قدر ما وسعنا الجهد في الإلمام به من خطوط الإعلام بتوازل الأحكام أو الأحكام الكبرى لقاضي إلى الأصعب عيسى بن ميل الذي اعتمدنا عليه كمرجع أكثر إحاطة وأوفى بياناً استعرضنا عديداً من المبادئ القانونية التي انتهى القضاء إلى الأخذ بها في شتى الموضوعات على اختلاف ظروفها واوراقها.

وبنظرة ممتعة متصلة في تفاصيل النقاط القانونية ، الأصلية منها والفردية التي أثيرت بصدد هذه القضايا ، على قلة عدد ما وصل إل علمنا منها تتكشف لنا أمور بالغة الدقة في تفاصيل القواعد القانونية التي تحكمها .

لنستظهر ما جرى على ألسنة القضاة الذين تناولوا بالتحقيق ولوائح هذه القضايا وحكموا فيها بنصح أن كافي بمفهم كانت تلعب إلى أقصى مدى في الإحاطة بمسبح جوانب الرأي القانوني وتقليبه على شتى وجوهه .

ولم يكن القاضي على مكانته العلمية ورفعة شأنه ليستأثر بالرأي بمفرده في مسألة شائكة أعداً بظاهرها ، بل كان يصنع إلى أبعد أغوارها ولا يستكف من الرجوع في كل ما يمس له من مشاكل وتساؤلات إلى أهل الشورى ممن كانوا يحذونه بالرأي على أن يكون له الترجيح في نهاية الأمر . وهذا هو أهم مراتب العلاقة في الحكم بين الناس ، فالقاضي يميل إليهم ويمكنه من إنشاء دفاعه ولكه في الوقت ذاته يتصون للعلاقة والمجتمع ، فلا يدعه طليقاً من باب الحيطة ، وإن كان الدليل ضده غير قاطع وبقية تحت تصرف القناعة إلى أن يستجمل الحقيقة في أمره . وبذلك يصحح بين حماية حق الدفاع وحماية المجتمع .

ونضيف إلى هذا أنه لا يغرد بالحكم تبعاً لرأي يصحبه أو يتدبر قد يخطئ فيه غلواً أو تقيطاً . وقد يتنبه عنه رأي ليس له به علم غيلجاً في كل

هذا إلى أهل الشورى وجرى عليهم الرقاع ليبدوا له رأى القانونى الصحيح مؤيداً بالسوابق فى الحالات الماثلة من قضاء السلب ، وذلك ينسحب البحث فى كل قضية وتأصيلها إلى جهود سابقة فى القرون الماضية ، ويستجمع القاضى بين يديه آراء الفقهاء للوصول إلى أسلم الحلول وأعدلها وإن كان الحكم يجرى فى نهاية الأمر فى الأندلس على مذهب الإمام مالك باعتبار أن أهل الشورى هؤلاء من المنتسبين إلى المذهب المالكي .

ويمكن أن نستخلص من القضايا السالف لإرادها مشخصات السيات العامة لحياة المجتمع الأندلسى إبان القرنين الرابع والخامس الهجرى وهى كما يبدو استناد لما كان عليه المجتمع ذاته فى القرون السابقة .

وأول ما نلاحظه من هذه السيات العامة هو قلقة عدد الجنايات التى كانت ترتكب ولعل مرد هذا إلى حالة اليسر التى كان ينعم بها المجتمع الأندلسى فى ذلك الحين إذ أن ظاهرة الإجماع تمتشى تصاعداً وهبوطاً مع الظروف الاجتماعية المبطنة فكما كانت الحياة شاقة ، كان الصراع مريراً وكثير الاعتناء وتعددت أسباب لارتكاب الجرائم وتباينت أنواعها . وكما ساد القرحاء تراجع الحافز إلى الإجماع وغلب بالتالى عدد الجرائم وتغلصت أسباب الضيق فى ارتكابها .

وبما يذكر أن من بين القضايا التى استصرصناها ما يرجع للدافع فيه إلى عوامل شخصية وأسباب تتعلق بالشرف والكرامة أو أسلوب المعاملة بين أفراد الأسرة الواحدة . وهذا فى ذاته وإن كان فعلاً مؤثماً إلا أنه فى قراره لا يدل على طمع إجرائى وبذلك يفرح هذا الصريح الجنايات من عداد الجرائم العامة التى ترتكب بنافع حب الأجرام أو غريزته أو بقصد السلب والنهب .

وبتجريد القضايا السالف بيأتها من الحوادث التى مردها إلى الشرف والكرامة لا يبق إلا القليل منها الذى يمكن أن يكشف عن روح إجرامية فى المجتمع الأندلسى . وهذا القليل الذى تيسر لنا جمعه ولم يثر على سواء على حد اجتهدنا لو قورن بأحصائيات الجرائم فى العديد من الدول المتقدمة فى العصر الحاضر لكأنه له أبلغ الدلالة على معنى لا يغب عن الذهن وهو أن تأصل العقيدة الإسلامية ومبادئها القويمة وحماها على الفضائل والتسامح وحسن المعاملة

كان هو العامل الأساسي الفعّال في ظروف المجتمع المسلم في الأندلس من ارتكاب أي فعل يتطوّل على مخالفة هذه المبادئ .

ولذا نلّمس أن الجرائم موضوع القضايا آتية الذكر إنما وقعت تحت ضغط مؤثرات دفعت إليها بالضرورة في ظروف ضعف ولولا ذلك لما وقعت هذه الجرائم .

وإذا صح أن الإجرام ظاهرة توجد في كل مجتمع إنساني فإن ما نلّمسه من القضايا التي حدثت في الأندلس حتى القرن الخامس الهجري غير شاهد على تنزّه هذا المجتمع عما تتورط فيه عادة المجتمعات الأخرى .

وقد كان دأب القضاة التوفيق بين مصلحة الفرد في حالة كونه متهماً في الدفاع عن نفسه إحقاقاً للمصلحة ومصلحة المجتمع الذي يوجد فيه مثل هذا الفرد ، وحظه في أن يتمتع بالحماية من اعتداء كل من تسول له نفسه المساس بحريات الغير أو أرواحهم أو أمنهم أو سلامتهم أو أموالهم .

وكانت تقوى الله فيما يصدره القاضي من أحكام وقرارات وما يشطّله من إجراءات في حق المتهمين من حيث تقييد حرياتهم أو المساس بأشخاصهم أو أموالهم وزحاً نسياً بشكل حماية أمنية للأفراد في تلك الحفظة من الزمن .

وكانت معاملة القضاة للمتهمين معاملة إنسانية رفيقة تتفق ومبادئ التسامح المعروفة عن الدين الإسلامي وهي تلك التي ينادى بها اليوم ميثاق حقوق الإنسان الصادر من الأمم المتحدة .

ومن بين الجرائم التي وقعت في ذلك العصر ما يمكن أن يعزى إلى نزوات النفس كعقوق الوالدين والغيث والفساد والاستهتار وكان دور القاضي فيها هو دور الأب الناصح الشفيق إذا حبس فإنه لا يقصد الإيلاء أو الإستهان وإنما التثويم والإصلاح بالحس مع الموصظة العلية . والنصيحة المثل ، مما كان له في عصر المصطفى من الأثر ما هو أبلغ من قطّاب . وكان الصفو أبدر إلى لسانه كلما سعت له فرصة من أخذ المصطفى بالشدة ، يحدوه إلى ذلك طمع في ثواب الله وأمل في إصلاح من خرج على المجتمع بفعل مخالف لأصول الشريعة الإسلامية .

ومن بين القضايا التي لا تشكل روجاً إجرامية في المجتمع الأندلسي جرائم القتل الخطأ والإصابة الخطأ لانعدام القصد الجنائي فيها الذي هو أساس العقاب وإنما مردها إلى عدم التصدير أو عدم الخدر أو عدم اتخاذ الحجة اللازمة مما يؤدي إلى حدوث النتيجة التي تعاقب عليها الشريعة بالنظر إلى الفعل المادي ذاته وتبجته بالنظر إلى النية الجنائية .

وكان المسك بالعدالة عند القاضي وإصراره على الوصول إلى الحقيقة لا يتأثران بكبريائه فتأخذه المرة بالأثم وإنما كان على الدوام مستعداً للملوم من قضاء سابق له متى استبان وجه الحق أمامه واستظهر موعظ الخطأ في حكمه الأول . وكان يرحب بمشورة أهل الشورى ومراجعتهم إياه في قضاء له للاتمسك برأى ولا يصير عليه ، وإنما يعيد النظر كلما لاح له وجه الصواب لئلا ينهى أن يقضى به .

وهذا كان القاضي يمثّل ما عليه اليوم في أرق النظم القضائية من جعله على درجتين لتدارك ما قد يقع من خطأ من القاضي الأول وإصلاحه دليماً لتأدي في المسك برأى تبيين خطأه .

وهذه صورة مثل من السلسلة القضائية ومن تجرد القاضي في الإسلام وحيدته وعدم انسياقه وراء كبريائه وفي ذلك القنداء بما أثر عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - في الحضي هل رجوع القاضي للصواب ، إذا ثبت له خطأ قضاء قضى به بالأسرع وقتاً لتلك الجبداً الذي قرره في رسالته المشهورة إلى أبي موسى الأشعري حينما قال : « ومراجعة الحق خير من التأييد في الباطل »* .

هذه إلانة موجزة تبرز معالم السياسة العامة في القضاء الجنائي في الأندلس في القرنين الرابع والخامس الهجري باعتبارهما امتداداً لما كان عليه الحال في هذا الشأن ذاته في القرون السابقة عليه . وما حال هذه السياسة مبتكرة أو مستحدثة وإنما مردها إلى مرجع واحد هو الشريعة الإسلامية مصدر الأحكام في الحدود والتعزيرات واجتهاد الإمام مالك وتلاميذه .

(٥) راجع رسالة عمر إلى أبي موسى الأشعري في البيان واليمين لمحمد (٢ / ٤٨ - ٥٠)
 وفي الرسالة قبل هذه العبارة : « ولا يمسك قضاء نفسه بالأسرع فراجعت فيه نفسك وحدث
 له فرددك أكثر ترجع عنه إلى الحق وإن الحق لهم » .

الفصل الثالث
النصوص

نصوص الوثائق

١ - « لِمَنْ قَاتَلَ هَذَا وَلِيَّ^(١) وَشَهِدَ بِأَنَّهُ رَجُلَانِ لَمْ يَعْرِفْهُمَا النَّاسُ » :

(980) فهنا - وفقك الله - ما كشفت^(٢) عنه من أمر الذي أتاك ؛
برجل ، نزع أنه قتل وليه ، وأتاك برجلين شهدا أن هذا المرى^(٣) قتل ولي^(٤)
هذا ، ولم تعرف^(٥) الرجلين . فحسبت المرى وأمرت أن يعود إليك لتشاهدان ،
إذا^(٦) كنت على ظهر ، حتى تكتب شهادتهما فلم يعودا إليك ، ولم يعد
الراي ، ولا تتركه ولا تحريه^(٧) ، ولا أتاك بسبب^(٨) أكثر مما ذكرت ، وله في
حبسك أكثر من خمسة عشر يوماً . وأردت معرفة الواجب له . فالواجب
إذا لم يأت الراي بأكثر مما ذكرت ، ولا ثبت نسبة من المقتول بزعمه ،
فلا معنى لحبس هذا المرى ، كان متبهماً ، أو غير متبهم . وإنما قال أهل العلم
بحبس المتهم الشبر ، ونحوه ، إذا قام بدم المقتول وليه ، وثبت ذلك . فأما
مثل هذا فلا كلام له^(٩) ، ولا يجب به حبس من رماه .

(١) المقصود بالقول : « من له القيام بالنجم وهو كراوت المقتول » فهو الذي
له حق المطالبة بدمه لدى السلطة الحاكمة . والقول أيضاً هو المقتول نفسه إذ أن معنى القول
ميتان بين المقتول ومن يطالب بدمه ، والمقصود هنا في النص هو المقتول .

(٢) في الأصل : كشف ولا يكون في التصحيح الأخرى .

(٣) في ما : المرى .

(٤) مضافة : ودا .

(٥) في فتح : يعرف .

(٦) في الأصل : إذا فتح : إذا ولا يكون قد دبه .

(٧) في ما : فتح : تركه .

(٨) في الأصل : سبب ولا يكون من فتح

(٩) في فتح : فيه .

قاله ابن لياطة^(١٠) . وأيوب^(١١) (بن سليمان^(١٢)) وابن وليد^(١٣) ،
وعبيد الله^(١٤) (بن يحيى^(١٥)) ، ويحيى بن سليمان^(١٦) ، وابن معاذ^(١٧) .

(١٠) هو محمد بن عمر بن لياطة يكنى أبا عبد الله من أهل قرطبة ، عاش ٨٩ عاماً ، كان
إماماً في الفقه متقدماً على أهل زمانه في حفظ القرآن وتفسيره بالفتيا ، عوس كتب القرآن سبعين
مرة وكان مشاركاً في أيام الأمير عبد الله مع عبيد الله بن يحيى ، وعبد بن غالب ، وعلاء بن وهب
الطبري ثم انفرد بالفتيا مع صاحبه أبيه صالح أيوب بن سليمان . وكان أبو صالح يفتي على نفسه
ثم انفرد بعد موت أبي صالح سبعين سنة فلم يشارك أحد في الفتيا والقيام بالفتيا من أول أيام
عبد الرحمن الخامس . توفي ٣١٤ هـ - ٩٢٦ م .

انظر ابن القزويني : تاريخ علماء الأندلس ترجمة ١٦٨٩ ، مطبوع ابن سبيل ورقة ٤٢٢
المجلد ١ : طبعة المجلس ترجمة ٦١٠ ، القسري : بنية المجلس في تاريخ رجال الأندلس
ترجمة ٢٢ ، ابن فرسود : التتبع للكتاب في سورة أميان للكتاب ص ٢١٥

(١١) هو : أيوب بن سليمان بن عظم بن صالح بن حاتم . يكنى أبا صالح من أهل قرطبة
وأحد من جهات . كان إماماً في رأي مالك وأصوله متقدماً في الفقه توفي ٣٠٢ هـ / ٩١٤ م
انظر ترجمته في ابن القزويني ترجمة ٢٦٧ ، ابن سبيل ورقة ٤٢٣ بنية المجلس ١٦١ ، التتبع
للكتاب ٩٨ .

(١٢) ساقطة في الأصل والنسخ الأخرى وظل كور من تبع .

(١٣) هو : محمد بن وليد بن محمد بن عبيد الله بن عبيد . من أهل قرطبة ، يكنى أبا عبد الله
كان عالماً بالشروط مشاركاً في الأحكام ، وكان متقدماً من أحد بن محمد بن رباح القناني .
قال ابن سبيل كان معاً يوضع الأحكام توفي سنة ٣٠٩ هـ / ٩٢١ م
انظر ابن القزويني ترجمة ١١٨٠ ، ابن سبيل ورقة ٤٢٣ التتبع للكتاب ص ٢٦٨ .

(١٤) هو : عبيد الله بن يحيى بن يحيى بن كثير التميمي . يكنى أبا عمرو كان رئيس فقهاء المالكية
في الأندلس شيخ الفقهاء في قرطبة وهو ابن علقمة يحيى بن يحيى تلميذ الإمام مالك . كان رجلاً
عالمًا عظيم الشأن والجاه وكان آخر من حدث من وفاته توفي ٢٩٧ هـ / ٩١٠ م

انظر ابن القزويني ترجمة ٧٦٤ ، ابن سبيل ورقة ٤٢٣ ، المجلد ١ : طبعة المجلس في
ذكر ولادة الأندلس ترجمة ٥٨١ ، بنية المجلس ترجمة ٩٧٣ ، التتبع للكتاب ص ١٤٦
(١٥) ساقطة في الأصل والنسخ الأخرى وظل كور من تبع .

(١٦) هو : يحيى بن سليمان بن حلال . ذكره ابن سبيل بأنه كان صالحاً فقيهاً في المالكي
مشهوراً مع ابن لياطة نشطه الحكومة والخدمة توفي (٣١٥ هـ / ٩٢٧ م) انظر ابن سبيل ورقة :
٤٢٣ ، بنية المجلس ترجمة ١٤٧٥ .

(١٧) هو : سعد بن سعد بن حبان من أهل قرطبة وأحد من جهات وكنى أبا عمر
كان عالماً بالسائل مفتياً ، ينسب إليه في المسند الجامع وسبع سنة توفي ٣٠٨ هـ / ٩٢٠ م
انظر ابن القزويني ترجمة ٥٣٧ ، ابن سبيل : ورقة ٥٢٣ ، المجلد ١ : ترجمة ١٦٣ ،
بنية المجلس : ٧٨٦ ، التتبع للكتاب ص ١٢٥ .

2 - من أي القاضي مطلقاً برجل يرميه بدم وليه .

(285) كشف القاضي عن رجل يأتيه وقد تعلق بأعر يرميه بدم وليه ،
ويزعم أنه أحن الناس بالقيام بدمه ، وأنه حمد لفتله^(٢٨٥) ، ولم يوضح ما ادعاه ،
ولاحظ سبياً . ما الذي^(٢٨٦) يجب في ذلك ؟ فتقول^(٢٨٧) رضى الله عنك .
إذا جاء مثل هذا فإن المدعى يحتاج إلى أن يثبت أنه ولي الدم . فإذا ثبت
تبعده^(٢٨٨) من المدعى عليه^(٢٨٩) دمه . كشفت هل له بيعة^(٢٩٠) على دعوته ؟ فإن
ادعى ثبوت ذلك من يومه أو من لده ، أمر القاضي بحبس^(٢٩١) المرء^(٢٩٢)
(منها خمسة عشر يوماً^(٢٩٣) ، وإن^(٢٩٤) أثبت التمسك^(٢٩٥)) ، ولم تحضره^(٢٩٦)
بيعة على الدم ، أطلت له في حبه حل ضررين : إن كان المرء منها خمسة
عشر يوماً إلى الثلاثين في وولية زونان عبد الملك بن الحسن^(٢٩٧) ، وإن كان
غير منهم فالأومر ونحوهما . فإن أتى طالب الدم في داخل المدة بسبب قوى

(١٨) في فتح : كله .

(١٩) في فتح : لاله .

(٢٠) في ١ : تقول .

(٢١) في الأصل : تسره ، والوصواب ما أجهتا . والتقدم هو القرى ، ويقال في البراءات
التقدم أي ميرات الحرب القاربة إلى الميت (انظر كتاب الحرب مادة تعد) والقصوى النص :
إذا ثبت أنه أقرب أهل المقتول سباً إليه .

(٢٢) ساقطة في الأصل ، دار الله كبرى ديب .

(٢٣) في ديب : ١ : به .

(٢٤) في ديب : يحبس .

(٢٥) في فتح : المدعى عليه .

(٢٦) ساقطة في ديب ، ١ : ١ .

(٢٧) في فتح : إن .

(٢٨) في فتح : تحبس له .

(٢٩) هو عبد الملك بن الحسن ، بن محمد بن موسى ، بن عبد الله بن أبي رافع مولى رسول
الله صل الله عليه وسلم . بن أهل قرطبة . يكنى أبا مروان وقيل أبا الحسن ويعرف بزونان بدم
القرى . وكان من أهل علم الحديث فرسل الجندب لرواية مالك بن أهل الأندلس . وكان عليه
مدار القضاة وكتب لقاضي قرطبة إرناج بن عباس . رأى يحيى بن يحيى وولد تقي طيلة . وكان يحيى
بن يحيى مديناً بكلام دونان توى ٢٢٢ هـ / ٨٤٦ م . انظر القاضي عياض : ترتيب المدارك
وتقريب المسالك لمرة أطعم صاحب كتاب جز ٢ / ٢٠ - ٢١ .

مقط^(٢٠) هذا الحكم ، ووجبت الزيادة في حبه على ما تراه ، مما يرجح به إحقاق للمعصية ، أو غير ذلك . هذا الذي يجب (به النظر)^(٢١) إن شاء الله عز وجل^(٢٢) .

قاله ابن أبيه ، ومحمد بن غالب ، ويحيى^(٢٣) (بن عبد العزيز)^(٢٤) ، ومحمد بن وليد ، وسعد بن معاذ ، وأحمد بن يحيى^(٢٥) ، وأيوب بن سليمان ، وعبد الله بن يحيى ، ويحيى بن عبد الله^(٢٦) ، ويحيى بن سليمان .
(قال القاضي)^(٢٧) وفي كتاب ابن حبيب^(٢٨) سمعت مطرفاً يقول

(٢٠) ي ر ج : سقط .

(٢١) قد أ : لا تقبل به .

(٢٢) مسألة في : لا ، قج .

(٢٣) يحيى بن عبد العزيز المعروف بابن الخزاز من أهل قرطبة ، يكنى أبا ذريرة . كان يملئ قلبه بكلام الله عز وجل وكان مشغولاً مع عبد الله بن يحيى وعفرائة في أيام الأمير عبد الله تولى سنة ٢٩٥ هـ / ٩٠٧ م .

انظر ابن القزويني : ترجمة ١٥٧٠ ، ابن سبيل : القدر ١٢٢ / ١٢٣ .

(٢٤) سائل من قسمة قج ، وأحمد الشافعي بن أبي مرة كان يبيع الأعرى .

(٢٥) هو أحمد بن يحيى بن خلف من أهل قرطبة يكنى أبا عبد الله ولله الجساعة مع الفصول والخلف ، وكان أحمد بن عبد ربه ينفذ من عجائب قديمها وذكره ابن سبيل بأنه أصل أهل دس . تولى ٢٢١ هـ / ٩٣٥ م .

انظر ابن القزويني : ترجمة ١٠٣ هـ / ابن سبيل دولة ١٢٤ القديح للذهب ص ٣٧ .

(٢٦) يحيى بن عبد الله بن يحيى بن يحيى بن خلف من أهل قرطبة . يكنى أبا عبد الله . كان يمشي مع أبيه تولى سنة ٢٠٣ هـ / ٩١٥ م .

انظر ابن القزويني : ترجمة ١٥٢٢ هـ / ابن سبيل دولة ١٢١ القديح للذهب ص ٣٥١ .

(٢٧) مسألة من الأصل ، د : أو لا تكرر من قج .

(٢٨) هو عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن خازن بن جاعة أرمينية بن مرداس القسبية يكنى أبا مروان كان باليم لاوسكن قرطبة . كان مشغولاً مع يحيى بن يحيى ، وسعد بن حسان - وكان سائلاً لله في طلب القديس وله من لغات في الفقه والتواريخ منها القرائنة في الفقه والمسائل على أبواب الفقه لم يزل يثقلها ، وكتاب تلخيص الموطأ ، والجواب وغير ذلك من كتب الشهيرة . وكان يحسن من عمر بن أبيه يقول : عبد الملك بن حبيب عالم الأندلس ، ويحيى بن يحيى مثلهما وحسن بن دينار تلميذهما . تولى أول ولاية الأمير محمد سنة ٢٢٨ هـ / ٨٥٢ ومعه ٦٤ عاماً .

انظر ترجمته في ابن القزويني : ترجمة ٨١٦ هـ / تاريخ الملوكة ٢ / ٢٠٣٠ دس الحيد ص ٦٢٨ ، بنو القديس ١٠٦٣ ، القديح للذهب ص ١٥٤ - ١٥٥ وكتاب ابن حبيب المقصود هو والرائحة .

من (٢٩) ادعى على رجل أنه شجه (٣٠)، أو ضربه ضرباً يخاف منه حل نفسه، وقد عرفت المداولة بينهما، فلا يجبس المدعى عليه بقول المدعى إلا أن يأل بقطع بين، وشية قوية، أو يكون المدعى (٣١) بحالة يخاف عليه فيها الموت.

وقد أشرنا بذلك على حكائنا فحكما به.

وقال ابن الماجشون (٣٢) وأصح (٣٣). انصرها.

3 - من روى حبراً فأصاب امرأة مجهولة (٣٤) فانت من ساعتها :

(gag) سألنا وظلنا من رجل، من رجل زعم دكون (٣٥) أنه (٣٦) منظره، شهد عليه لوث من بينة، لم تعرف (٣٧) منهم أحداً أنه روى حبراً، فقص الحبر حاراً (٣٨)، حتى وقع امرأة، فانت من ساعتها، ولم ترم أحداً بعدها.

وحازت المرأة مجهولة الموضع، لا يعلم لها ولى، يقوم بعدها (٣٩)،

(٣٩) ق. تيج : ليس.

(٤٠) القبح : هو الإصابات التي تلحق بالرأس والوجه وأتواها عشرة، وهي كلها الأصابع، إلا المرفعة إذا كانت عمداً، لأنه لا يمكن مراعاة المرافعة لها.

(٤١) ق. تيج : والمدعى عليه.

(٤٢) هو د. أبو مردان حيد الله بن حيد العزيز بن حيد الله بن أبي سلمة الماجشون، ثقة على الإمام مالك، أتى عليه حيد الله بن حبيب وكان يفسده على سائر أصحابه ثوى من ٢١٢ / ٨ ٨٢٢ م. انظر المصباح للمصنف ص ١٥٣، ابن خلكان : ولغات الأعيان ١٦٦/٢ - ١٦٧.

(٤٣) هو القاضي المصري أسبق بن القزح تلميذ ابن وهب وابن القاسم وأصيب بن حيد العزيز. وقد كان من رؤساء القضاة المالكي مصر، بل إن البعض نفسه على أبي القاسم نفسه وتولى من ٨٣٩ / ٨ ٨٣٩ م. انظر المصباح للمصنف ص ٩٧، أحكام القبول تحقيق د. محمد علي مكي صحيفة المدة المصرية للدراسات الإسلامية مجلد ٤ العدد ١ - ٢ ص ١١٢ حاشية رقم ٢.

(٤٤) ق. د. ١ : وشوكة.

(٤٥) ساقطة ي. تيج.

(٤٦) ق. تيج : أن.

(٤٧) ق. د. ب : تعرب.

(٤٨) ق. الأصل : فأمر الله كود من القسح الأخرى.

(٤٩) ق. تيج : تنصبا.

فلما رفع (٥٥) إليك أمره : عما زعم القوم أنهم عابوا (٥٦) من رمية ، وحصر
المري كشافهم : حل عمد لذلك * أو كانت رمية لم يقصدها بها (٥٧) ؟

فقالوا ما تلف حل أنها كانت رمية عمدًا أو خطأ ؟ فأمرت بحجسه منذ (٥٨)
شهر ونصف ، أو نحو ذلك . ثم سألت (٥٩) المحبوس النظر في أمره : بما يجب
له وعليه - وهو مكر الرمية المقصوبة إليه - وأحييت أن تعرف : ما يجب
عليه في دم المرأة ، حل ما قاله القوم ، الذين جهلهم ، ولم تعرفهم (٦٠) ،
مع لقمان ولي المرأة ؟

يقول والله نسأله توفيقك : إن القوت (٦١) غنط فيه : فقد قالوا .
هو الشاهد العدل ، وقالوا هو القفيف (٦٢) ، والجماعة غير العدل . وتكون
القسماء (٦٣) بالشاهد العدل ، يقول من قال ذلك ، وشهادة غير العدل (٦٤) ،
والذي كان في حبيه مستتبًا في أمره ، وطالبًا لولي إن كان لها صواب .
فلذا طال حكلا (٦٥) ولم يأت ولي ، وجهل ، فلم تعلم الرمية (٦٦) عمد لها

(٥٥) في د ب : ١٥١ : عابوه ، وفي ج : ولمه .

(٥٦) سائلة في ج .

(٥٧) في الأصل : من واللكور من التسبع الأخرى .

(٥٨) في ج : سأل .

(٥٩) في الأصل : يعرفهم واللكور من التسبع الأخرى .

(٦٠) القوت : شبه القلادة حل حدث بين الأسماء ولا يكون بين ثمة قال الأخرى :
القوت : الهيئة القصيفة غير الكاملة . انظر الموطأ (المناش) ٢ / ٨٧٩ ، كذلك انظر : القوت
في الدم ، واختلاف الأثر له ابن سبيل : ورقة ٣٧٨ .

(٦١) القفيف : ما أصبح من الناس من قبل حتى لم من أعلام حتى لهم كثر يرف والقفه
والطبخ والعماس والقوى والقفيف .

(٦٢) القسماء : جمع لثلاث مأخوذة من القسم وهو الجيب : قال الأخرى : القسماء اسم للأولياء
الذين يمشقون حل استمالة دم المقتول . انظر الموطأ جزء ٢ : حاشي من ٨٧٧ . انطقت الشهادة
في القسماء في أربع مواطن انظر ابن رشد : بداية التمهيد وبجاية المقصد ١٠ / ٣٥٧ - ٣٦١ ،
ابن أبي ربه القبر والقرمات من ٢٤٠ - ٢٤٢ ، السيد سابق الله السنة ١٠ / ١٤٧ - ١٥٢ .

(٦٣) في القسماء : ا طعنا بجهل زيادة من الأصل بالموت في قول من قال من القفيف وأعد
في القوت بأنه الشاهد * وفي القسماء في حلة أخرى زيادة عن الأصل * في قول من قال بالقفيف
وشهادة غير العدل .

(٦٤) في الأصل : خطأ .

(٦٥) في ج : الرمية حل .

أم لا ؟ كان^(٦١) الصواب عندنا أن يؤخذ بقول من أثنى شهادة غير المملول ، وأخذ في القوت بأنه المملول ، فإذا كان القول هكذا ، لم يجب^(٦٢) على هذا شيء إلا أن يتصل من الشهود واحد ، فإن اتصل^(٦٣) فصيل الأمر فيه (على ما)^(٦٤) حكينا ، وإن كانوا ممن لا يرجي لهم تعليل ، ورأينا - استحساناً - إسناده^(٦٥) بالله ما روى هذه القرية ، ولا كان ما قاله الشهود ،

لأن بذلك محمد بن غالب^(٦٦) . وفي قوله إن اتصلت و^(٦٧) القوت (يا)^(٦٨) القيف ، أقسم عليه ، وكانت الدية^(٦٩) على حاله^(٧٠) ، إن قام بذلك ثابت القصب .

والذي أخطر من ذلك أن القوت الشاهد المملول وقال ابن وليد : مثل ذلك كله .

وقال يحيى بن عبد العزيز : بالله ، إلا القوت فإنه عند القيف .

(٦١) في نسخة : كرون .

(٦٢) سألته في : د ب .

(٦٣) في نسخة : اتصل واحد .

(٦٤) في د ب : كما .

(٦٥) في د ب : إسناده .

(٦٦) محمد بن غالب المعروف بابن السلق ، يكنى أبا عبد الله . كانت له دارة عليه مع محمد بن عبد الله بن يحيى ، ومحمد بن أبيه وأصحابهم ، توفي ٢٩٥ هـ - ٩٠٦ م . انظر ابن القريظ : ترجمة ١١٤٨ ، ابن سهل : ترجمة ٤٢٣ ، جلية : القيس : ترجمة ٢٤٩ ،

(٦٧) في د ب : و .

(٦٨) القية . هي المال الذي يجب بسبب الجناية ، وتكون له المنة عليه ، أو ربه . يقال ، رعت القليل ، أي أصطيت به .

(٦٩) الشهادة . هي الجعامة التي يملكون القتل ، وهو القية يتل حقت القليل ، أي أصطيت به ، وحقت عن القاتل أدوية مائة من القية . والمقالة ثم حصة الرجل أي ثراؤه الأكبر أهله - من قبل الأب - الموصرون كالملا . قال الأصمسي . سميت القية مثلاً نسبة بالمعسر لأن الإبل كانت تملأ بلبده وله القليل ثم كثر الاستعانة حتى أنفق القليل على القية ، إلا كانت له غنى .

هذا : للموطأ : جزء ٣ حاشية ص ٨٤٩ .

وقال ابن أبيه : إذا ثبت لها ولي ، كان القول ما قاله أبو عبد الله بن
 طالب ، وإن لم يثبت لها ولي لم يكن فيها (٧٠) شيء ، لأنه لا يكون (٧١) حكمة
 لمن لا ولي له (٧٢) ، وإنما ثبتت بشهادة عدلين ، وبذلك قال ابن القاسم (٧٣)
 والذي ذهب به من الاستظهار باليمين . إن كان أراد يميناً واحدة فإن
 الدعاء لا يستلزم (٧٤) إلا بيمينين يميناً ، كما لا تثبت إلا بيمينين يميناً ، وهذه
 إذا لم يثبت لها ولي لم (٧٥) يكن (٧٦) فيها حكمة ، وإذا سقطت الحكمة سقطت (٧٧)
 ردّها عن طلب بها .

وقال أبو بى سليمان . أصل قول مالك (٧٨) (في القوث) (٧٩) إنه
 القيث ، والقيث غير القاطعة ، وهو الذي وعلاه مالك (٨٠) في كتابه ، وعليه
 جماعة أصحابه ، إلا ما روى ابن القاسم من قوله : القشاهد (٨١) السدل فإن
 ثبت لهذه المرأة ولي ، كان هو المخلع لهذا المرس بينهما ، وإن لم يثبت لها ولي
 فالمسلمون أولياؤها ووارثوها كما يرثون مملوكاً ، يرثون دعماً . لا بد لهذا

(٧٠) ق فح : حسا .

(٧١) ق د ا ، قج : لكون

(٧٢) سلقق : د ب .

(٧٣) هو عبد الرحمن بن القاسم الذي تلمذ للإمام مالك وصاحب الآثار الأكبر على فلكه
 التالفي سواء في الفقه أو للتأليف وصاحبه من مقلديه هو الذي جده بصون في الفتوة الكبرى .
 كان رئيس القضاة بمصر حتى توفى سنة ١٩١ هـ / ٨٠٦ م . انظر ترجمته في تهذيب أئمة دار
 ٢ / ١٢٢ - ٤٤٧ ، التلخيص للقصص ص : ١٢٦ د محمود سكي . أحكام البيوت ص
 ١١٥ حاشية ٢ .

(٧٤) د ب : يستلزم

(٧٥) د الأصل ولم

(٧٦) ق د ا ، قج : لكون .

(٧٧) ق الأصل : سقطت ولا يكون من : د ا ، د ب .

(٧٨) هو الإمام مالك بن أنس . إمام دار الهجرة وصاحب المذهب الذي سبب إليه .
 توفى سنة ١٧٩ هـ . وهو أشهر من أن نذكر له . كتابه « الموطأ » هو أساس المذهب المالكي .

(٧٩) سلقق : د ب .

(٨٠) سلقق : د ا .

(٨١) ق د ا ، قج : بالقشاهد .

المجوس من أن يحلف خمسين يمناً ما رواها حمداً ، ثم تكون دينها على عاتقه ،
فإن أبي من الذين سبى حتى يحلف ، ولا يطل^(٨٦) دم مسلم .

• وقد روى يحيى^(٨٧) عن ابن القاسم في المسلم يقتل المسلم - حمداً - لذي
لا ولي له إلا المستلمون : أيجز للإمام أن يشفو عن القاتل^(٨٨) ؟

قال : لا ينبغي له أن يهدر دم مسلم ، ولكن يستفيد^(٨٩) له كما^(٩٠)
يستفيد لمن لا ولي له إلا المسلمون ، فكل ذلك يستحلف في هذا الخبر .

وقال سعد بن معاذ يمثل^(٩١) قول أبيوب بن سليمان وقال عبيد الله بن يحيى
يمثل قول ابن غالب من الاختلاف في القوت : إنه قال بعض أهل العلم : وهو
ابن القاسم : الشاهد البطل .

وقال غيره : وهو ابن نافع^(٩٢) وغيره من رواية مالك - القوت :
الجماعة خير المدلول .

(٨٦) يطل : يهدر ، ينظر لسائر العرب .

(٨٧) حمداً يحيى بن يحيى القمي ، كان القتل في سنة ٢٣٩ هـ سنة ٨٤٨ م ، الطريق ترجمته
أحمد بن مالك والبيهقي وابن وهب وابن القاسم ، توفي سنة ٢٣٩ هـ / ٨٤٨ م ، الطريق ترجمته
ابن حجر عسقلاني ، ترجمة رقم ١٥٥٤ ، ترتيب المزارك ٢ / ٢٣٤ - ٢٣٥ ، ١ : التمهيد للشيخ
ص ٣٥٠ - ٣٥١ ، وانظر المختار لابن حبان (يستفيد) ، مسود مكتبة بيروت ١٩٧٣)
ص ٨٢ والمخالف رقم ٢٣٤ وما روي فيها من مصادر .

(٨٨) في دم : داء ، القتل .

(٨٩) يستفيد : ينقش .

ومما انفرد القوت : من تودد لأن الجاني يقاد إلى ثوبه اللعنة فيلقونه به إن فادوا . وقد
سماه المصنف انظر لسائر العرب مادة قوت .

(٩٠) في ١٥ : بلا ، تعج ، فكما .

(٩١) في تعج : مثل .

(٩٢) في داء : قول ابن ع .

(٩٣) حمداً عبيد الله بن نافع مولى بني غزوم المعروف بالصانع ، قال عنه أحمد بن حنبل .
كان صاحب رأي ملك ، وملكه أهل المدينة يرأى ملكه . له تفسير الموطأ برواه عنه يحيى بن يحيى
توفي بالمدينة في رمضان سنة ١٨٦ هـ ، انظر ترجمته : ترتيب المزارك جزء ١ / ٣٨٦ - ٣٨٨

لأبي القزوين رأيت الأعداء به وجوت أن يوفقك الله - إن شاء الله -
(عز وجل)^(٩٠) .

فأما الحسين : إذا لم يثبت لما ولي وأعلنت بقول من رأى القوت الشاهد
المعدل ، فالأمر عليه جلياً .

٤ - من حبس في دم ، فشهد له بالطهارة ، والصلابة :

(٩٨٩) شهد فلان (و)^(٩٨) فلان أنه يعرف ابن فضلون^(٩٩) من أهل
الطهارة ، ولزوم^(٩٩) الصلابة ، واستقامة الطريقة ، بعيداً عما نسب^(٩٩) إليه ،
من مفارقة الدم - في صلبه - ملازماً للخير ، ولا حله ، لا يعلق به عند
ما أخيف إليه من الدم ، وأن الذي كان من انتساب ، من (٩٨٩) وشي
به ، إنما كان اختياراً^(٩٩) في ماله ، وفي شهادته ، أنه كلف المرسل به حزم بن
أبي بكر أن^(٩٩) يرد عليه^(٩٩) ما كان لأحد من ماله ، فرد عليه تافهاً يسيراً ،
وحبس سائر ، وشهد فلان وفلان بمثل ذلك .

لهذا - وفكك الله - بطلان المجهوس قدم (و)^(٩٩) الذي يثبت به ابن أبي
العكر ، وما حل ظهرها^(٩٩) ، بما أمرك الأمير به من كشف أمره كشفاً
مستغنياً ، وأن يرفع إليه بمبلغ نظرك . ورأيت الشهادات المرواثة عندك

(٩٠) فديح : بلى .

(٩١) ساقطة : داء ، نبح .

(٩٢) داء : نبح ، ابن .

(٩٣) فديح : نبح .

(٩٤) ساقطة : داء .

(٩٥) فديح : نبح ، يلبس .

(٩٦) اختياراً : سداً . انظر لسان العرب مادة فر . في الأصل والفتح الأخرى : اختياراً .
والله أكبر من هذا .

(٩٧) فديح : داء ، ابن .

(٩٨) فديح : داء ، ابن .

(٩٩) ساقطة : فديح الأخرى .

(١٠٠) فديح : نظرك .

المحسوس المذكور : شهادات ثلثة ، توجب الإطلاق من الحبس ، لأن من قول أهل العلم في الرجل يرى بالدم هل^(١٠١) يحبس ؟

فقالوا : إن كان المرمى^(١٠٢) غير منهم لم يحبس إلا اليوم واليومين ، فإن^(١٠٣) لم يحق عليه شيء أطلق ، وأما المتهم فيحبس^(١٠٤) الشهر ونحوه ، فهذا^(١٠٥) ما قالوا من غير بينة تشهد للمرمى بالطهارة^(١٠٦) ، والاستقامة ، فكيف وقد شهد لهذا بنى الرية عنه ، ويحده بما نسب إليه ، إلى طول ما حبس^(١٠٧) فيه أكثر من سكتين .

فيرى أن إطلاق هذا المحسوس واجب ، وحتى لازم لا يحمل له^(١٠٨) حجه ساحة من سائر - إن شاء الله (عز وجل)^(١٠٩) - ، قال بذلك ابن لبابة ، وأيوب بن سليمان ، وهشام بن وليد .

وقال عبيد الله بن يحيى : إن كان لم يشهد عليه بشهادة ، توجب حجه فإطلاقه واجب ، لا يحمل حجه .

وقال محمد بن خالد يمثل قول أصحابه المتضمنين^(١١٠) في القصرى^(١١١) ، ورأى أنه الحق .

(١٠١) في فتح . قال .

(١٠٢) في د ب غير المرمى .

(١٠٣) في د أ ، فتح ، ورواه .

(١٠٤) مسند في د ب .

(١٠٥) في د أ - وطنا .

(١٠٦) في د أ : في الطهارة .

(١٠٧) في فتح : حبس به .

(١٠٨) مسند في نسخ الأخرى .

(١٠٩) مسند في د أ ، فتح .

(١١٠) في الأصل : التظلم : كالتظلم .

٥ - نحن ابن برية في العهد وعينه بالفتاية^(١١١) :

(98) فهنا - ونحن الله القاضي - : ما شهد به على ابن برية المرى
بالدم المائل^(١١٧) في^(١١٨) فتاوية غريبة ، بزم^(١١٩) للشهود ولم تعرف^(١٢٠)
من الشهود واحدا^(١٢١) ، في سبب الدم ، ولا كانت شهادة يحس^(١٢٢)
بها أهله بدم .

ورأينا شهادة محمد بن كليب ، وما رماه^(١٢٣) به من الغياق^(١٢٤) ،
والفساد ، رأينا هذه الشهادة^(١٢٥) خاصة ، يحس بها حبس المرى هشام حبسا
طويلا مع نظائر الشهادات عليه من^(١٢٦) لم يعرف يكون كالتحليل حتى
تظهر^(١٢٧) له توبة .

ودكرت أن له في المجلس حامين ، وأن جماعة من أهل المجلس ، دكروا
في^(١٢٨) أنه من أهل الصلاة ، والعبادة ، وتلاوة القرآن ، (وأن حاله
حصلت^(١٢٩) عتقهم .

وقد كنا أشرنا عليك أن تسمع هذا من أهل المجلس ، فإذ قد شهدوا
بهذا عندك بجامعهم - وإن لم تكن قاطعة - فإنه يستوجب الإطلاق ، لأنه لم

(١١١) شئت : القصد والإصرار . انظر لسنا قرب ملحة حيث .

في الأصل : فيه .

(١١٢) في الأصل : دب : القاء واللكور من دأ ، فج .

(١١٣) في فج : دأ .

(١١٤) في الأصل : بزم .

(١١٥) في دأ : يعرف .

(١١٦) في دأ ، فج : واحدا .

(١١٧) في الأصل : دب : يجب .

(١١٨) في فج : وما دأ .

(١١٩) في الأصل : وشك الأمرى ، ليللة واللكور من فج .

(١٢٠) في دأ : الشهادة .

(١٢١) في الأصل : من واللكور في الشك الأمرى .

(١٢٢) في الأصل : دب : يظهر واللكور في دأ ، فج .

(١٢٣) سائلة في فج .

(١٢٤) في فج ، دأ : له حافة حصة .

يحيى بن عيسى بن علي بن أبي طالب عليه السلام (١٢٧) ، لأن الشاهد الواحد لا يحكم به على أحد ،
وقد قامت له بيئة نظامرت بالثبوت ، بخلاف التي شهدت بفساده ، ولم
تعرف (١٢٨) منهم أحداً يقولون (١٢٩) إن توبته ظهرت (١٣٠) عنهم ، فإطلاعه
واجب عندما وافقه أهل . قال بذلك ابن أبيه ، ويحيى بن عبد العزيز .

6 - محبوس في دم لم يثبت عليه ما روى به وشهد باستقامته :
(١٣١) فلهذا - وفلك الله - ما كشفتنا عنه من (١٣٢) أمر (١٣٣) المحبوس ،
الذي أمرت الأمير - أبقاه الله - بكتف أمره ، وروعه إليه ، بما يصح
عنه ، وكتابك إلى الأمير - أمره الله - أنه لم يتم حمله أحد بسبب إليه
شيئاً مما روى به ، وأنه شهد حمله رجل ، حمله عنه رجلان ، روى أنه
يعرف هذا المحبوس من أهل الطهارة ، والاستقامة ، وشهدت جماعة لم
تعرفهم بمثل ذلك ، ورد إليك النظر فيه . فوجه الأمير به : أنه إذا لم يتم
حمله فيه (١٣٤) أحد ولا نسب (١٣٥) فيه بسبب (١٣٦) ، وطال أمره ، وشهد له
بالطهارة ، والاستقامة فلا معنى لحبسه ، وإطلاعه من وجه السنة . ولو
نسب (١٣٧) عليه التام ما رماه به ، ثم طال أمره ، ولم يثبت ذلك بشاهد
عقل ، لوجب إطلاقه ، ولم يستقم (١٣٨) حبسه ، بعد كشفه ، والثاني في
أمره ، فإطلاعه واجب - إن شاء الله (عز وجل) (١٣٩) - كاله عبيد الله
(بن يحيى) (١٤٠) ، وابن أبيه ، وأيوب (١٤١) وابن وليد .

(١٢٧) ساقية داء

(١٢٨) قد داء ، يرف .

(١٢٩) قد داء ، وهو لا يقرن .

(١٣٠) قد داء ، طهر .

(١٣١) قد داء ، قد .

(١٣٢) في الأصل والفتح الأخرى : داء ، ولا كور من فج .

(١٣٣) في الأصل والفتح الأخرى : داء ، ولا كور من فج .

(١٣٤) في الأصل والفتح الأخرى : داء ، ولا كور من فج .

(١٣٥) في الأصل والفتح الأخرى : داء ، ولا كور من فج .

(١٣٦) قد داء : داء ، ولا كور من فج .

(١٣٧) ساقية داء ، فج .

(١٣٨) ساقية داء ، الأخرى ولا كور من فج .

(١٣٩) في الأصل : داء ، ولا كور من فج .

7 - «رماه بقتل أخيه وعلق به فيه فرماه الآخر بقتل عماله» :

(984) أنشرم - رحمت الله وإياكم - في حبس الرجل الذي رماه المشتق به ، بقتل أخيه ، ورماه (١٣٨) المشتق (١٣٨) به ، بقتل خاله . فقتل بحبس المرمى بقتل أخيه ، ولا يحبس المرمى بقتل حاله ، فقتل ، وأجلته (١٣٩) في جلب البيت على ما ذكره (١٤٠) فلم يأت (١٤١) بيته ولا شبهة (١٤٢) إلا بما أنشرم به على من القتل (١٤٣) ، والأحباط ، فإن كنت (١٤٤) ترى (١٤٥) إطلاعه فلا كتب (١٤٦) إلى بذلك

فكتب أبو صالح : إذا لم يأت بشيء - أكرم الله المقاضى - فقد أخذ له بحقه في حبسه ، ثم يؤخذ له بحقه في إطلاعه ، إذا لم يأت صاحبه بشيء (١٤٧) وقاله ابن أبيه .

8 - «بجن بشر بن هندوس بطوقه (١٤٨) أباه واتهامه بقتل امرأة» :

(986) لهما وفكك الله ما ذكره من حبسك لرجل يقال له : بشر بن هندوس لشكك أبيه به إليك : أنه خير بار به ، وسبب عليه في ذلك ما حبسه من أجله ، تأدياً له ، وذكرت أنه بعد إذ حبسه قبل لك : إنه كان قتل امرأة ، ولم يفته أحد من أهل العدل ، ولا قم عندك في دعما بسبب من الأسياب ، وإنما كان ما جرى من أمرها خيراً (١٤٩) شاذاً ، ومضى لحبسه نحو عشرة أشهر ، وطلب أبوه إليك في إطلاعه .

(١٣٨) في فتح : رماه الآخر .

(١٣٩) في فتح : رأسه .

(١٤٠) في فتح : ملاك .

(١٤١) في الأصل : د ب . قلت .

(١٤٢) حاشية في د ب .

(١٤٣) في د ب : القتل .

(١٤٤) في فتح : كنت ترون ، فأكبروا .

(١٤٥) حاشية في فتح : وقد أدهيه .

(١٤٦) في فتح : القتل .

(١٤٧) في الأصل : جرد أو لا تترك من فتح ، د ب ، د ب : خير .

وقال : إن في (١١٨) دون هذا الحبس ما يؤديه - إن شاء الله (عز وجل) (١١٩) - ويرجعه إلى الله (١٢٠) به ، وأحييت أن تعرف ما عندنا في ذلك .
فلعلني نقوله : - والله الموفق للصواب - إن إطلاقه واجب وإن في بعض ما سمعته (١٢١) أدنى له إن شاء الله - (عز وجل) (١٢٢) قاله ابن وليد ، وابن لياية ، وأيوب ، وعبيد الله ، وسعد (١٢٣) ، ويحيى بن عبد العزيز .

٩ - وثراهموا في دم بغيرنا فيه (ثم اصطلاحوا في السجن) (١٢٤) وكلواهم أنفسهم :

(385) حفظكم الله وأبقاكم ، بحث إلى صاحب المدينة (١٢٥) بثلاثة نفر وقال : لتنظر بينهم ، فكشفتهم .

فقال أحدهم : إن هذين قتلا ابن حمى .

وقال أحد الاثنين : إن هذا قتل ابن حمى ، فأمرت بهم إلى الحبس حتى أهرق رأيكم .

فلم يأت الليل حتى بثرنا إلى إنا قد اصطلمنا ، وإنا كان شرأ (١٢٦)

(١١٨) في فتح : ثيا .

(١١٩) ساقطة في د : فتح .

(١٢٠) في فتح : القربة .

(١٢١) في الأصل : د : ما سمعته ، وللكرد من فتح : به .

(١٢٢) ساقطة في : د .

(١٢٣) ساقطة في : فتح .

(١٢٤) ساقطة في الأصل والنسخ الأخرى وللكرد من فتح .

(١٢٥) صاحب المدينة : وهي من النقط التي تفرق لأصحابها حتى إصدار الأحكام ، فكان صاحب القبة العليا في إدارة المدينة ومقرتها من كتامة الإدارية والقضائية إلى جانب استعانة سلطة رجال الشرطة في المصنفات الخاصة في الجرائم ودوائها وحقيقة تركيبتها . وفي اختصاصاته وماله : انظر ابن سبيل . ٢٢٠ - ٢٢٢ : ٢٨٥ - ٣٩٠ ، ابن مبرور : ١٦ ، عبد خلوف : صاحب المدينة في الأندلس ص ٥٢ - ٥٩ مجلة سيرة القديسة السليمان : العدد الأول : ١٩٣٩ ، فكتويوت .

(١٢٦) في د : هي .

وقع بيننا . وقد تبادلتنا (١٥٧) واصطلمنا . فكرهت إطلاقهم (١٥٨) حرمة (١٥٩)
من تحفظي ، وتنتهي إلا بعد مشاورتك . فاكثروا إلي - رحمكم الله - رأيكم
في ذلك .

فكتبوا : فهما - (ولن الله القاضي) (١٦٠) - ما ذكرت ، وشاورت
فيه ، والذي حسنت في أمر الثلاثة (١٦١) أن يطلقوا ويحل سيالهم ، إذ قد
تصالحوا وتعاونا (١٦٢) من دعواهم ، ورجعوا إلى أن (١٦٣) ذلك كان (١٦٤)
عن شر وقع بينهم . ولم يكن - لا ادعوه - وجه يظهر ولا سب يدل
ولا سبيل إلى حسبهم بعد هذا - (واحد وثلاثون) (١٦٥) .

قاله أبو ب بن سليمان ، وقال يحيى بن عبد العزيز : إنما يقضي القاضي
بين المدعي والمدعي عليه ، فيكلف المدعي إثبات دعواه ، وينظر بينهم
بحق وعدل .

(١٦٦) فإذا رجع عن دعواه ، وترك إثبات طلبه (١٦٧) ، فليس حل
القضاء (١٦٨) إيجاب الناس حل طلب حقوقهم ولذي أسباب به أبو صالح
صحيح (١٦٩) صواب (من الجواب) (١٧٠) والمخالفة (الصواب) (١٧١) إلا أن

(١٥٧) في فتح ، د ب : تبادلتا وفي الأصل : تبادلتا والصواب ما أثبتنا والمقصود
نصح بعضنا بعضاً بالأعداء بأسباب الخلاف ، أو دعاء بعضنا بعضاً بمن الخصائع والقرائن .

(١٥٨) في فتح ، ب

(١٥٩) في الأصل ، د ب : حرمتهم ولذا كره من د ، فتح .

(١٦٠) في فتح ، د ، ولكنه الله

(١٦١) ساقطة في الأصل ، د ب : وقد تقرر ولا كره من فتح .

(١٦٢) في د ، وقد تقرر

(١٦٣) ساقطة في د .

(١٦٤) ساقطة في فتح

(١٦٥) في فتح : واحد ينتهي لك بالترقيق ، وقد د ، واحد لك بالترقيق .

(١٦٦) في الأصل ، د ، د ب : طلبه ، ولا كره من فتح .

(١٦٧) في فتح ، د القاضي . . .

(١٦٨) ساقطة في فتح ، د .

يكون القاضى استراب (١١٧) أمرهم بشاهد أعلمه بشئ من شأنهم . فلما (١١٨)
إذا (١١٩) لم يكن عنده ما كان من دعواهم ، فلا سيبل عليهم . وقاله ابن لاية ،
وعبد الله (بن يحيى) (١٢٠) ، ويحيى بن عبيد الله ، وأحمد بن يطر (١٢١) ،
وسعد بن معاذ ، وابن وليد .

١٥ - وجلان قتلأ أعتما ، وشهد بذلك عليهما ، وكشف القاضى عن
أمرهما ، فلم يختلف أتهما قتلأا تربية أتهما بها :

(١٢٢) قرأنا - وقلنا الله - الشهادات وما ذكرت (١٢٣) من أئمة بحيث
بالمشهود عليهما ، بعد أن كنت أرسلت من وقت بهم ، فكشف عن أمر
هذه البيعة ، وغيرها في القرى (١٢٤) المجلودة . فأتى (١٢٥) إليك الذين
أرسلتهم لكشف ذلك أنه لم يختلف عليهم ، أن أنويأ عمداً وأحد قتلأا ،
إذا (١٢٦) أتهما بالمكروه ، وألحيت - أسخطك الله - أن تعرف ما يجب
عليك فعله ، بالمشهود عليهما ، فالذى يجب عندنا (١٢٧) ، حسبما بهله
الشهادة ، واستجاء القول بما سب إليهما ، من قتلأا حل المضاء ، والظلم
بغير مكروه لبث عليا ، حسباً طويلاً طرمة القدم ، وما عظم الله من أمره .

(١٢٨) استراب أي تشكك ولزق في أمرهم .

(١٢٩) ساقطة فيج ، ا . د .

(١٣٠) في سج ، إلنا .

(١٣١) ساقطة في الأصل ونسخ الأخرى وللكور من ا . د .

(١٣٢) أحمد بن يطر . من أصل قرطبة يحيى : أبا القاسم وهو : مولد عبد بن يوسف
ابن حنبل : مولد حنبل كان : ساقطة فيج ، علة آ القروط : مشارراً في الاستقام . قرى -
- في القشور - سنة ٥٣٠٣ / ٩١٥ م .

انظر ابن القري : ترجمة ٧٧ : لين سجل ورقة ٥٢٢ .

(١٣٣) ساقطة في الأصل ونسخ الأخرى من نسخ الأخرى

(١٣٤) أي حل إليك للمشهود عليهما .

(١٣٥) في سج : قرى .

(١٣٦) في الأصل : فلتد وللكور من نسخ الأخرى .

(١٣٧) ساقطة في سج .

(١٣٨) في سج : حتى .

فلان ثبت عندك كلهما لما بيننا عدل ، تقطع على معاينة القتل ، أو حتى
سباع صرتها . (إنذ^(١٨٠) طرحت في القدير^(١٨١)) من عرف صرتها ،
أن^(١٨٢) أخرى^(١٨٣) بقتلاتها واستنالاتها جهلاً ، وقام بالدم من يجب أن يقوم به
نظرت عند ذلك بما يوفيك الله إليه^(١٨٤) - إن شاء الله (عز وجل)^(١٨٥) -
بما^(١٨٦) توجه السنة في ذلك .

قال محمد بن وليد ، ومحمد بن غالب ، وابن لبابة ، وأيوب بن سليمان .
قال القاضي^(١٨٧) أبو الأصم^(١٨٨) : في هذا الجواب تفسير^(١٨٩) القدير .

٢١ - روى الشريف بن أحمد ستة رجال^(١٩٠) ، فحسبهم الأمير ،
ثم صرف النظر فيهم إلى القاضي :

(٩٨٦) أعلمنا القاضي - وفقه الله - أن الأمير - أصله الله - صرف
إليه^(١٩١) النظر في ستة رجال (- من حيث^(١٩٢) -) كانوا حبسوا من سب
روى محمد بن يوسف الشريف الحجازي إياهم بدم أخيه عبد الرحمن ، وأمره
أن ينظر بينهم^(١٩٣) بالحق . وأن القاضي أحضر المرميين والرأي ، فكشف
محمد بن يوسف عما رماهم به .

- (١٨٠) في الأصل : د ب : إنذ ولا كور في د ا : فج .
(١٨١) في د ب : د : طرحت في النظر من عرف .
(١٨٢) في د ب : د : د .
(١٨٣) في د ا : أخرى .
(١٨٤) ساقطة في الأصل ولجميع الأخرى ومذكورة في : د ا .
(١٨٥) ساقطة في د ب .
(١٨٦) في د ب : د : د .
(١٨٧) في د ب : د : د .
(١٨٨) ساقطة في الأصل ولجميع الأخرى ومذكورة في : د ا .
(١٨٩) في د ب : د : د : د : د : د : د : د : د : د : د : د : د : د : د : د : د : د : د : D .
(١٩٠) ساقطة في د ب .
(١٩١) ساقطة من الأصل : د ب .
(١٩٢) ساقطة من د ب .
(١٩٣) في د ب : د : د : د : د : د : د : د : د : د : D .

فقال : إن أئمة عبد الرحمن كان ماراً بهم ، فتركى منزلهما البيت
بقريةهم ، بطريق^(١٩٤) . فأصبح مقتولا . وذكر أن الذين قتلوه من هؤلاء
السة ، خطيع واسماعيل وعمر وقرينى ، وقال إنى لا أصرهم بأعيانهم ،
وأمر هؤلاء الأربعة أنهم المسمون بهذه الأسماء إلا خليفاً فإنه^(١٩٥) قال :
إنما يسمى خليفاً . وانصروا أحمس^(١٩٦) من قتل عبد الرحمن بن يوسف أئمة
هذا الراى .

وقال محمد بن يوسف : إن الاثنين من هؤلاء^(١٩٧) السة هما شريف
وسعد الله ، بريتان من (٥٧) دم أئمة .

وقال ذلك بمحضهما ولم يعرفهما بأعيانهما حتى تسبأ له وأنه صبح
عنده أئمة بريتان من دم أئمة^(١٩٨) .

وقال المرميون : حيثما مث عشرين شهراً .

وقال محمد^(١٩٩) : إنما حبسوا له^(٢٠٠) منذ سنة (١٠) مائة بها .

وقال الحمى : استنار^(٢٠١) محمد بن يوسف على ماشقنى ، بعد أن ضربت
وحضر ذلك^(٢٠٢) أهل القرى .

وقال عمر بن أحمد : أخذ لنا عشرة أثوار^(٢٠٣) ، وكشفنا القاضى - وقله
الله - عن وجهه فنظر فى ذلك .

(١٩٤) ساقطة فى نيج ، دى ١٠٠ بطريق ، ولم نطقنا المصادر التى بين أيدينا على تعبد
سكاجا

(١٩٥) ساقطة فى نيج ، دى ١٠٠ .

(١٩٦) فى نيج ، دى ١٠٠ ، دى ١٠٠ ، دى ١٠٠ .

(١٩٧) فى الأصل : دى ١٠٠ ، دى ١٠٠ .

(١٩٨) ساقطة فى الأصل : دى ١٠٠ .

(١٩٩) دى ١٠٠ : دى ١٠٠ .

(٢٠٠) ساقطة فى دى ١٠٠ .

(٢٠١) فى دى ١٠٠ : دى ١٠٠ .

(٢٠٢) فى دى ١٠٠ : دى ١٠٠ .

فألقى يجب في ذلك ، إذ (٢٠٣) لم يأت التمام بدم أعنيه بالجنة ، أو بلوث يجب به الدم مع القسامة ، حتى مضت المدة التي أقر محمد أنهم حبسوا فيها أكثر من سنة .

وقال : المحبسون (٢٠٤) منذ عشرين شهراً فلا معنى لحبسهم (٢٠٥) ، ولا يحمل حبس مري بدم هذه المدة .

إنما قل أهل العلم : إن كان المري بالدم متبهاً حبس الشهر ونحوه ، فإن لم يزل (٢٠٦) عليه بينة (٢٠٧) في دأخل الشهر ، أطلق ، وهؤلاء قد حبسوا أكثر من ذلك ، بما لا يجوز حبسهم له . وفي دون ذلك ما كان فيه استيراه لطلبة الطالب (٢٠٨) .

لماذا لم يحق قبلهم حتى إلى هذه الفتاة ، فلا يحمل حبسهم ، لأن الطالب (٢٠٩) قد قال لا أفرهم بأهليتهم ، وإنما يلقي أنهم أربعة من هؤلاء السنة ، وأبرأ الاثنين منهم ، وهو لا يعرفها حتى سميا (٢١٠) له ، فأبرأهما . فأى شيء أكرم الله القاضي أصح من هذا الطالب ، وفي إطلاق هؤلاء ممن لم (٢١١) يتم عليهم بشبهة (٢١٢) ولا صيب ، يوجب حبساً من ثواب الله (- عز وجل (٢١٣)) ما نسأل الله - تعالى (٢١٤) - أن يوفق الأمير للأخذ به . فإن السجى مقرون بالجلاب الأليم .

لواجب حل القاضي إنهاء ذلك إلى الأمير ، لاستصحاب إدخال الثواب عليه - إن شاء الله - (عز وجل (٢١٥))

(٢٠٣) في الأصل ، د ب : ع .

(٢٠٤) في الأصل : المحبوس - غلب : في د ب : المحبوس ، حبسهم .

(٢٠٥) في نج : ثاب - حنة .

(٢٠٦) في نج ، د ، لم .

(٢٠٧) في الأصل ، د ب : إلا أن .

(٢٠٨) في نج : سميا ، د ، سميا .

(٢٠٩) سابقة من د .

(٢١٠) في النسخ الأخرى : شبة .

(٢١١) سابقة في نج ، د ،

(٢١٢) سابقة في نج ، د ، وفي د ب : عز وجل .

(٢١٣) سابقة في نج ، د ،

قال بذلك ابن لبابة ، وعيد الله ، وأيوب بن سليمان ، ويحيى بن عبد
عبد العزيز ، وابن وليد ، ومحمد بن غالب .

١٥ - مسألة الطبني^(٢١١) الذي أصبح في داره مطعولا :

(387) أصبح^(٢١٢) الخلاج أبو مروان عبد الملك بن زيادة الله (ابن
مضر^(٢١٣)) التيمي الطبني^(٢١٤) مقتولا ، على^(٢١٥) عراشه في داره ، بالربض
الشرقي بمخاضة قرطبة ، بحومة مسجد الأمير ، في أشهر شهر ربيع من سنة
سبع وخمسين وأربعمائة ومث في ابنة سيف^(٢١٦) منلوا بخماره القسلة عليه^(٢١٧)
فجأ بأنه طرقت ليلا ، وقتل . فاستنكر ذلك الوزير أبو الوليد بن جهور^(٢١٨) ،

(٢١١) انظر بحث المذكور محمود مكي من : أسرار بني الطبني القرطبيين ومسرح أبو مروان
الطبني : مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية العدد الثالث ديسمبر ١٩٧٥ لمرور ابن سنان
عبر مسرح أبو مروان ومطباته بتفصيل دافع ليا فله عنه ابن سنان في القصة : ١ - ٢ /
٥٢ - ٥٣ ، بحث د . محمود مكي من : ١١٤ حاشية : ٦٤ .

(٢١٢) في : فج ، وأصبح .

(٢١٣) مسألة في : فج ، د ب : مصر وهو تعريف عما ألقاه ذلك المذكور في : أبو مروان
عبد الملك بن زيادة الله في مضر الطبني .

(٢١٤) من ترجمه أنه من أهل بيت جلفا ورياسة ومن أهل الحديث والأدب إمام في اللغة
شاعر وله رواية وصاح بالأندلس ذكر المشي : أنه رأى بالهبة في آخر حجة حبيبا ورجع إلى
الأندلس ومات بقرطبة ، وكان فرسا على طريقة العرب . انظر القرحة جلود القاص : رقم ٦٢٩ ،
بحث د . محمود مكي حاشية رقم ٥٢ وما ورد فيها من مصادر .

(٢١٥) في : د ، في .

(٢١٦) أي مرتكباً بلباس الخفاف البيضاء على مادة أهل الأندلس .

(٢١٧) مسألة في : فج .

(٢١٨) هو أبو الوليد محمد بن أبي الخزم جهور بن محمد بن جهور الذي ولي الأمور قرطبة
بعد وفاته سنة ١١٣٥ ، وأنتدب لإدارته حتى غلبه ابن مرتين فلكه للخصم بن عبادي سنة ١١٦٢ ،
ثم فرغ من الخزانة أسره إلى جزيرة شلطيخ انظر ابن مطاري البيان للغرب ٢ / ٢٣٢ - ٢٣٣ ،
٢٥٥ - ٢٦١ . وقد اخص ابن سنان للزورج والقة على يد جهور وما أشبهه من أحداث
وكتابت عليه هو : البطنة الكبرى . انظر تقديم المذكور محمود مكي في كتاب القاص (بيروت
١٩٧٢) من : ٨٥ - ٨٦ .

وأمر صاحب الملية محمد بن هشام المعروف بالحفيد^(٢٢٢) بالهوى إلى داره^(٢٢٣) . فنهض إليها ودخلها ، وألقى المقتول ملجأ فيه نيف من ستين ضربة . بسكين . وتبع إلى الدار أثر نزول فيها^(٢٢٤) أو خروج عنها .

فلم ينع على أثر من ذلك ، وألقى ثيابه عناية في بعض أركان الدار ، وسكن أعلامه في غرفة فيها مرو ، ولق سراويل بعض سائه تصح^(٢٢٥) دم واستطعن ، قتلت واحدة منهن عن أخرى : هذه^(٢٢٦) قتلت ، وأحياها نحن .

وقالت : كان حقيقاً بالقتل منذ أهرام .

وكان أبناء ساكنين معه في الدار ، المنظر بمنزلة وهو الأكبر^(٢٢٧) ، وأكبر^(٢٢٨) ضيف الأخصاء قد ضربته ربيع^(٢٢٩) .

فقال هذا الضيف : طرقة لصوص فقطره ثم رجع إلى أن قال : إنما قتله النساء . وأن أخاه الكبير كان واقفاً غطف باب البيت . ولدت موته

(٢٢٢) هو أبو بكر محمد بن هشام بن محمد بن مهدي القيس التتوفى بآب المصطفى القاربي - وهو حفيد أبي جعفر بن مهدي المصطفى الذي كان وزيراً للحكم للشمس ثم هشام الملقب بآب أن سببه المنصور بن أبي طاهر بالأمور . كان مصطباً بالآداب وله سنة ٥٢٩٣ / ١٠٠٢ م وتوفي سنة ٥٤٨١ / ١٠٨٨ م النظر في ترجمته آب يشكر الله : القصة رقم ١٢٢٦ ، آب الأباير المصطب رقم ٥٠٤٠٢ . محمود مكي عايش رقم ٧١ ص ١٤٤ .

(٢٢٣) ساقطة في الأصل والتبع الأخرى والله كورد من تبع .

(٢٢٤) قه ١ د و .

(٢٢٥) فليج : فليج والصواب ما أثبتنا ، وفليج هو رشاشهم .

(٢٢٦) في الأصل : وعلقه والله كورد من التبع الأخرى .

(٢٢٧) الذي هنا أبو طاهر ربيعة الله في أبي مروان عبد الله . النظر د محمود مكي عايش ٧٢١ / ١٤٤٠ م . وفي ترجمته النظر آب الأباير المصطب رقم ٢٥٠ . آب يشكر الله القصة : ص ٢٤٥ (حيث وردت الإشارة إليه عرضاً في ترجمة آب أبي مروان عبد الله المقتول) (٢٢٨) في دب : الآخر .

(٢٢٩) هو المصطفى عبد الرحمن ، وفي الثالث بطرقة : قد ضربته ربيع : أنه أصيب بفرع من القتل .

ووراثته : وأن أبى (٢٧٠) أعقبه (٢٢١) أثنى الناس بالقيام ببلعه مع ابنه المضمون (٢٢٢).

وشاور في ذلك صاحب المدينة : فأتى ابن عتاب (٢٢٣) أنه لا تمل على (٢٢٤) من كان معه في النار من نسائه ولا بناته (٢٢٥) ، إلا أن على كل واحد منهم القسامة ، أنه ما فعله ولا ماله (٢٢٦) عليه ، ولا شاركه فيه ثم يظل بهم . واحجج في ذلك بحالة قصي فيها القاضى أبو بكر (٢٢٧) (بن رواب (٢٢٨)) وقال : في هذا المعنى مسألة تشبهها ، نقلتها (٢٢٩) السنة وبعده إلا أنه (٢٣٠) لم يجر بها عمل . قال : ولا كان قول المرأة عن الأخرى هذه

(٢٢٠) في فتح : ابن .

(٢٢١) اسم أبي مروان هو عبد الحميد (انتهى سنة ٤٣٦ / ١٠٤٤ - ١٠٤٥) أما إنياء فلم يخط لنا المصادر إلا اسم أجدادهم أبو الحسن علي . أما الإين الآخر فلا تعرف عنه فيها . انظر د . محمود مكي : حاشية رقم ١٧ ص : ١٤٤ .

(٢٢٢) في فتح : المضمون .

(٢٢٣) هو القاضي عبد بن عتاب بن حسن ويكنى أبا عبد الله . كان شيخ أهل القنوري في زمانه وعليه حاشي القنوري في ذلك . مع ذلك قلنا قرطبة مراراً فأتى من ذلك واستغنى عنه القاضي أبو الخطاب ابن بشر إلى القنوري سنة ٤٤١ / ١٠٢٣ م . وقد سنة ٢٨٢ / ٩٩٢ م ولحق ٤٦٢ / ١٠٧٠ وتبعه جنتارته القسمة حل الله محمد بن عبد ربه راجلا . انظر ابن سبيل : ورقة ١٢٢ ، ابن بشكوان . القسمة رقم ١١٩٤ ، ترتيب القسمة ٨١٠ / ٢ - ٨١٣ د . محمود مكي : حاشية ص ٧٥ .

(٢٢٤) في طب : مع .

(٢٢٥) في فتح : ١٥٠ ورائيه .

(٢٢٦) في الأصول : ملك ، في فتح : ملك ولا يكون من طب : ١٥٠ وما عليه . أي سائده . انظر البيان العرب : مادة وعلاه

(٢٢٧) سابق في فتح .

(٢٢٨) أبو بكر محمد بن يحيى بن رواب قاضي الخجاعة كان في أوائل الدولة العباسية - له كتاب في القسمة سماه القسامة . وقد سنة ٤٣٩ / ٩٤٦ م ، ولحق سنة ٤٨١ / ٩٩١ م .

انظر في ترجمه ابن القريش : ترجمة ١٣٦٣ ، ابن سبيل : ورقة ٤٢٢ ، ترتيب القسمة ٦٣٠ - ٦٣٣ ، قبلي : المرتبة العليا ص ٧٧ - ٨٢ ، التتبع للقب ص ٢٦٩ ، د . محمود مكي : حاشية ص ٧٦ ص ١٤٥ .

(٢٢٩) في فتح : ١٥٠ ونقلتها .

(٢٣٠) في فتح : أنها .

(هـ - القسامة الجبل)

قتله ، وأعادها نحن . قولاً محتملاً^(٢١١) (أن نفي^(٢١٢)) أنها أمانت بقول
أو فعل ، لم^(٢١٣) يكن عاملاً في قتلها ، ولأنها^(٢١٤) لم تفل هذا إلا بعد
البحث عليين بالشرط ، وغيرهم ، ونزعهم من ذلك .

(قال القاضي^(٢١٥) والمسألة التي هي بها أبو عبد الله بن حنبل بقوله :
« وفي هذا المعنى مسألة تشبهها إلا أنه لم يمر بها عمل » ، هي التي كتبناها قبل
هذا من البشارة ، وذكرها ابن أبيه (محمد بن يحيى^(٢١٦)) في مستنبه . فحين
خرج من دار . فدخل فيها قوم أثر ذلك ، فوجدوا فيها شيئاً يسيل معه
ونحوها ، في كتاب الفروع (لأبي القاسم^(٢١٧)) بن الجلاب^(٢١٨) .

لال^(٢١٩) : وإذا وجد رجل مقتولاً ووجد^(٢٢٠) بقره رجل معه
سيف ، أو في يده شيء من آلة القتل ، أو شيء من دم المقتول ، وعليه آثار

(٢١١) في الأصل : محتملاً ولا يكون من الشيخ الأخرى

(٢١٢) مسألة في الأصل ، د ب والذكر من المسلمين الأميرين .

(٢١٣) في د : ولم .

(٢١٤) في ج : لأنها

(٢١٥) مسألة في الأصل ، د ب : د وأول ذكر من ج .

(٢١٦) مسألة في ج .

وهو الثاني منه ، يروي عن عمر بن أبي ربيعة أن أبا عبد الله وهو ابن أبيه في الشيخ محمد بن
أبيه ، ورواه مرتين بترجمته الحالية رقم ٦٠ . له كتب مؤلفة منها : المصنف ، وكتاب في القراءات
وله أبي ابن حزم على كتابه وأنه ليس إلا . به مطبوع وهي على طائفة الفروع لماتل القرون .
توفي بالإسكندرية ٢٢٠ / ٩١١ هـ . انظر ابن القريظ . رقم ١٢٢٩ ، جنة المخلص .
رقم ١٦٣ ، ترتيب الفروع / ٢٩٨ - ١٠٢ ، بنية القيس : رقم ٢١١ ، التلخيص
للطب من ٢٥١ - ٢٥٢ ، محمود علي : ص ١٢٥ الحالية ٧٧

(٢١٧) مسألة في ج .

(٢١٨) هو أبو القاسم عبد الله بن الحسن البصري المعروف بأبي الجلاب خلفه بالي بكر
الأخري وله كتاب في مسائل الخلاف وكتب الفروع من أشهر كتب الفقه المالكي ولفظه به
القاضي عبد الوهاب توفي بمصر من المطبع سنة ٢٧٨ انظر ترتيب الفروع / ٦٠٥ ، التلخيص
للطب من ١٤٦ .

(٢١٩) في ج : وقال .

(٢٢٠) مسألة في الأصل ، د ب .

القتل ، فلذلك لوث^(٢٥١) بوجوب^(٢٥٢) القسامة^(٢٥٣) لولا أنه ، إلا أن ابن عثاب لما وجد ابن ربيب قد قضى بها شبه مسألة الطبق ، بخلاف هذا ، صار إليه ، واتبع العمل به . ويسوغ أن يحتج له بما في مباح ابن القاسم^(٢٥٤) في رسم تأخير صلاة القشاء ، في امرأة نزل بها رجل فأتى عجماء . فاتهمت به وسأل وليه مالكاً عن ذلك . وقال اتهامها^(٢٥٥) به من وجه لا يستطيع به^(٢٥٦) .

قال^(٢٥٧) مالك : يكشف أمرها ، فإن كانت غير متهمة لم أر أن يحبس يوماً واحداً ، ويحل سبيلها ، قبل له أتهدد^(٢٥٨) : قال : لا أرى ذلك ، إذا كانت غير متهمة .

قال ابن القاسم : فإن كانت متهمة حبست ، ولم يجعل يفسر بحمها ، لعلها يحن^(٢٥٩) عليها شيء ، (فإن لم يوجد شيء^(٢٦٠)) وطال حبسها ، استعملت لحسن يميناً ويحفل^(٢٦١) سبيلها .

وأقضى ابن القطان^(٢٦٢) ، وابن مالك^(٢٦٣) في مسألة ابن^(٢٦٤) الطبق أن لا يته^(٢٦٥) القضيعة الصيام بالدم .

(٢٥١) في اللوث ، والقسامة : انظر حاشية : ٥٥ : ٥٤ .

(٢٥٢) في د ب : يجب .

(٢٥٣) في ج ، أ ، ع : في .

(٢٥٤) في ج : ١٥٥ : ١٥٦ .

(٢٥٥) في ج : د ب : ١٥٤ : ١٥٥ ، وهو الصواب ما ألتفتا والقصود : لا أستطيع القطع به .

(٢٥٦) في ج : فقال .

(٢٥٧) في ج : ١٥٤ : أتهدد .

(٢٥٨) في الأصل : من ، فيج : يمين : ١٥٤ : يمين والمذكور من د ب .

(٢٥٩) معلقة في ج .

(٢٦٠) في د ب : ويحفل .

(٢٦١) حر : أبو عمر أحمد بن محمد بن مخلد بن عمرو بن القطان توفى سنة ٢٩٠ هـ / ١٠٦٧ م .

انظر ابن عبد ربه روضة ٤٢٢ ، قصة ترجمة دهم ١٣٠ ، تهذيب التمارك ٤ / ٨١٣ .

(٢٦٢) حر : محمد بن محمد بن مالك ، يكنى أبا مروان كان حليفاً لقسائي والحدوث .

له مختصر في القتل توفى ٢٩٠ هـ / ١٠٦٧ م . انظر ابن سبيل : روضة ٤٢٢ ، قصة : ترجمة

٦٧٠ ، تهذيب التمارك ٤ / ٨١٣ - ٨١٥ .

(٢٦٣) معلقة في الأصل ، د ب : والمذكور من المستحقين الآخرين .

(٢٦٤) في ج : فلان .

(قال القاضي (٢٦٥) : « وفي هذا نظر لقوله أولا ، طرقة الصومس (٢٦٦) وكلمه .

فجمع الورير أبو الوليد (بن جهور (٢٦٧)) الفقهاء والحكام والناس في مسجد ابن عتاب المعروف بمسجد خانم (٢٦٨) وأرسل في ابن القطان وغيره من المشاورين ، فأنفوا من إيثار ابن عتاب عليهم بجميعهم في مسجد (٢٦٩) عند باب داره ، فصبوا . فقال الورير للرسول : هم (٢٧٠) وما اختاروا ، ونزل الورير في المسجد مع الناس ، وأمر بإحضار ابنه المقتول ، وبني عمهما وقرئت الشورى . وأمر الوزير بالأخذ بحجاب ابن عتاب ، ونفذ القضاء به ، وأسم الاين الأكبر (٢٧١) وأم ولده وأم ولد المقتول في داخل المقصورة ، بالجامع عند منقطع الحق فيه عانانا الله في الدنيا والآخرة

١٩ - شوري كتبني في قتل ابن فطيس ، زوجه رحمة ابنة عبد الرحمن ابن عبد الله بن محلة بن شيد :

(٣٧٥) بسم الله الرحمن الرحيم ، استحضرت الحاجب سراج النبوة أبو عمرو عباد بن المعتمد (٣٧٦) حل الله المأيد بنصر الله أهله الله - الورير صاحب المدينة بقرطة محمد بن يزيد - ولله الله والفقهاء ، سلمهم الله - وشاورهم

(٢٦٥) مسألة في ١٥ .

(٢٦٦) في قيج : الصومس .

(٢٦٧) مسألة في الأصل ، د ب و لا كور من القسطين الأبريين

(٢٦٨) في ١٥ : ابن خانم .

(٢٦٩) في الأصل : د ب : مسجد .

(٢٧٠) في قيج : دهم .

(٢٧١) في نسخ الأعراس : الكبير .

(٢٧٢) سراج النبوة عباد بن محمد المصنف حل القسطنطينية . كان أكبر أبناء المصنف ملكه لثقله عليه إليه أبوه محكم قرطبة بعد طلع بن جهور عباد ولقبه اللبون ، قال ياحي دخل الرابطن الأندلس وعلوا طوك القرواني ، وعلموا قرطبة ثم كلمه في سنبل صفر سنة ١٨٤ هـ (١٠٩١) . انظر عبد الواحد المراكشي السبب من ١٩٠ - ٢٠١ - ٢٠١ .

عنده (٢٧٣) - أقاء الله - الورير صاحب المنيعة ، فبا جرى بين يديه ، وثبت لديه في أمر عطيس بن عيسى بن عطيس ، أتهم ببيع زوجته ، رحمة ابنة عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد بن شبيب ، وأعطهم أن الورير مغيب ابن محمد بن يونس بن عبد الله (٢٧٤) جدهما للألم (٢٧٥) قام عنده ، وحضر مجلس نظره ، وذكر أن حبيته رحمة هذه ، ذبحها زوجها عطيس ابن عيسى (ابن عطيس (٢٧٦) ، وسأله النظر في ذلك .

وثبت عنده أن سراج بن عبد الله (٢٧٧) في أيام توليه (٢٧٨) لأحكام (٢٧٩) القضاء بطرطبة - رحمه الله - قدمه للنظر على رحمة وأغنيا شقيقها عبد الرحمن ابن عبد الرحمن ، قدماً أقامه لما (٢٨٠) ، مقام الوصى - وثبت عنده أيضاً ، توكيل ابنته حنة (٢٨١) له على القيام (٢٨٢) عنها في طلب دم المختولة ابنتها . وأن يوب في ذلك ماها توكيلاً مفوضاً ، أقامته به مقام نفسها . وأن إليه عن قبل وأجاز من الشهداء ، وشهدوا عنده على حين عطيس (ابن عيسى (٢٨٣) (بن عطيس (٢٨٤) في (شهر (٢٨٥)) ومصال سنة التنتين وستين وأربعمائة ، أنهم يعرفونه ساكتاً مع دوجه رحمة ، ابنة (عبد الرحمن بن (٢٨٦)) عبد الله

(٢٧٧) في الحج ، ع .

(٢٧٨) الورير ميث بن محمد بن يونس بن عبد الله يكنى أبا الحسن تولى إمارة لخميلة ١٦٩ هـ بولغ من ٧٦ عاماً .

انظر ترجمته في الفسحة : رقم ١٢٨٥ .

(٢٧٩) في الحج . لأنها .

(٢٨٠) ساقطة في الأصل والنسخ الأخرى والمذكور من الحج .

(٢٨١) هو سراج بن عبد الله بن محمد بن سراج يكنى أبا القاسم تولى القضاء بطرطبة

١٠٥٧ / ٥ - ١٠٥٧ م إلى أنه تولى ، وكان مشاركاً في الأحكام من قبل وتولى سنة ٤٢٦ - ١٠٦٦

وكان عمره ٨٦ عاماً . انظر ابن سبيل القورقاني ٤٢٤ - ٤٢٥ والفسحة ترجمة رقم ١٠١٨ ترجمه

المبارك ٤ / ٨١٥ - ٨١٧

(٢٨٢) في الحج ، توليته

(٢٨٣) في الحج ، أحكام .

(٢٨٤) في الحج ، ١٠٤ . لما به .

(٢٨٥) في الحج ، رحمة .

(٢٨٦) ساقطة في نص .

(٢٨٧) ساقطة في الأصل والمذكور في النسخ الأخرى .

ابن خالد بن شهيد ، في داره بشرى مدينة قرطبة ، «متردين لا يسكن معهما أحد ، لا خادم ولا غيرها ، منذ نحو أربعة أشهر متقدمة لتاريخ شهادتهم المذكورة . وأنهما لم يفلحاهما أحد في عام (٢٨٤) إلى أن دخلوا عليها (٢٨٥) في يوم الجمعة ثلاث عشرة ليلة (٢٨٦) خلت من شهر رمضان في الدار المذكورة . فوجدوها فيها (٢٨٧) مكتوفة مذبوحة . ولم يروا في الدار أرواً لدخول أحد فيها من جهة من جهاتها ولا لتزول من مقف ولا من (٢٨٨) غيره فيها . ويرفون قطياً ملازماً لسكنى هذه الدار و (٢٨٩) القيت فيها مع زوجه رحمة هذه (٢٩٠) ولا يطمونه غاب عن الدار إلى أن وجدوا رحمة فيها مذبوحة . وأنهم يعرفون أن المحيطين (٢٩١) بميراثها (٢٩٢) في علمهم أمها حدة ابنة الوزير ميث (٢٩٣) ابن محمد بن يوسف بن عبد الله ، وأنعمها شقيقها (٢٩٤) عبد الرحمن بن عبد الرحمن الصغير ، وأختها للأُم أمة الرحمن وأمة الشر (٢٩٥) ، ابنتا محمد بن حسين بن أحمد التميمي ، وزوجها فطيس ابن عيسى المتهم بلبسها .

وأعلن فيما ثبت عنه من ذلك إلى فطيس وأعلمه بثبوت عنه ، وعن ثبت ، فقال : إنه لا مدفع عنه فيه (٢٩٦) ، وأنه لم يقتل زوجه (٢٩٧) رحمة ، ولبت عنه قوله هذا بمن قبل ، وأجاز من الشهاد . ولبت عنه أن أولي

(٢٨٤) ق ٢٤ : ١٥٤ : عليهم .

(٢٨٥) ساقطة في د ١ .

(٢٨٦) ساقطة في الأصل ، فيج ، ١٥٠ .

(٢٨٧) ساقطة في الأصل ، وفيج .

(٢٨٨) ساقطة في فيج .

(٢٨٩) ساقطة في فيج ، ١٥٠ .

(٢٩٠) في ١٥٠ : المحيط بميراثه .

(٢٩١) في الأصل ، د ب د ابن حيت .

(٢٩٢) ق الأصل : شقيقا

(٢٩٣) في النسخ الأخرى : القرو .

(٢٩٤) في ١٥٠ : قيا .

(٢٩٥) في فيج : زوجة .

الناس يطلب (٢٩٧) دمه ، والقيام به مع أمها حلة ، وأخيه عبد الرحمن الصغير (ابن عم أبيها (٢٩٨)) لأب ، محمد بن أحمد بن حكيم (٢٩٩) بن شيبه ومحمد ابن هشام بن حكيم (٣٠٠) بن شيبه ، وحضر المجلس بطرد ، وقال فيه (٣٠١) محمد ابن أحمد منهما أنه لا يقسم في ذلك إن وجبت لها القسامة . وذهب محمد بن هشام إلى أن يقسم (٣٠٢) (إذا وجبت وثبت عنه (٣٠٣) ذلك من قولها .

وسأل الوزير صاحب المدينة الفتاه الجواب ، في ذلك كله . وكيف وجه الحكم فيه ، وأظهر إليهم ما ثبت عنه مما تقدم وصفه ، وأقرهم (٣٠٤) بإياه على نصه .

فقالوا : نرى - والله الموفق للصواب - إطالة حبس لطيس بن عيسى موثقاً في الكيل مضيقاً عليه في الحبس ، زماناً طويلاً حسباً يلزمك إليه اجتهادك رجاء أن يقدم (٣٠٥) في خلال ذلك تطلع لكم به (٣٠٦) . لأن طال حبسه ، ولم تنو ريبه (٣٠٧) وظنته وبقي على حالة أمره ، قال بعضهم : فيقسم حينئذ في مقطع الحق بالجامع حسين يمينا ، أنه ما قتلها ، ولا شارك في دمه ، ثم يسرح ويغلى سبيله ، والله تعالى حسيبه . وقال بعضهم : بل يقسم بعد طول الحبس وليها محمد بن هشام ورجل (٣٠٨) أو رجال من عصبها في مقطع الحق بمحضرك ، ومحضرك من المسلمين ، إن كان أنكرها غير بالغ في ذلك ، على حين لطيس .

(٢٩٩) سائلة في حج .

(٣٠٠) في حج . ابن أبي عمير : ابن عم أبيها ابن أبي عمير : ابن عم أبيها

(٣٠١) في حج ، دا . سكر .

(٣٠٢) سائلة في حج .

(٣٠٣) في حج . بن عيسى .

(٣٠٤) في حج . وجب عليه وثبت عنه .

(٣٠٥) في حج ، دا . الرارم .

(٣٠٦) في حج ، دا . بن عيسى بن عيسى

(٣٠٧) في حج . له .

(٣٠٨) في حج : ليلة .

(٣٠٩) سائلة في حج .

ومحصره بالله الذي لا إله إلا هو ، لقد قتلها محمداً (يكرودون ، إيجي
بذلك حسين مرة) (٣٠٧) .

وإن كان أخوها قد بلغ الحلم ، أقسم مع محمد بن هشام على لطيف ،
أنه قتلها ، واقتصر منه ، وإن لم يكن مع محمد بن هشام من يقسم معه من
حسين ، بقى لطيف في السجن (٣٠٨) ، حتى بلغ أخوها . وأقسم هو وأخوها
شبيب (٣٠٩) وقتل - إن شاء الله عز وجل - قال بالقول الأول : عبد الله
ابن محمد بن عباس (٣١٠) ، وعبد الرحمن بن سوار (٣١١) ، وعلي بن محمد (٣١٢)
وقال بالقول الآخر : محمد بن فرج (٣١٣) ، وعبد الله بن محمد (٣١٤) .

(٣٠٧) في ١٥ يكرودون بالله حسين مرة

(٣٠٨) في الحج الحبس

(٣٠٩) ساقط في الأصل والنسخ الأخرى والله كور من حج

(٣١٠) عبد الله بن محمد بن عباس ويرى بآل البيت يكرودون ، أما محصر من ابن عباس كبراً ،
وكان مشاوراً في الأحكام بقرطبة وكان سائياً لفتنه إلى عبد الله بن فرج وسليمان .

توفي سنة ٤٦٢ هـ / ١٠٧٠ م انظر الفسلة ترجمة ٦١٢

(٣١١) عبد الرحمن بن سوار بن أحمد بن سوار توفي قضاء البصرة في قرطبة من أربع
عشرة ليلة غلبت من خلط الأعراس سنة ٤٦٤ هـ حتى وقته لا شيء عترة ليلة التي البصرة من
فلس البصرة وكانت مدة عمله في القضاء أربعة أشهر تقضى بدمج . انظر ترجمته في الفسلة رقم ١

٧١٨ ، ترجمته الفسلة ٤ - ٣٨٦ .

(٣١٢) يظهر أن المقصود هو علي بن عبد الله بن عبد الحمزة بن حنين القنطري القرطبي ،
وذلك سنة ٤١٣ هـ . وكان من أهل العلم والحفظ قرطبي ، وكان مشاوراً في الأحكام بقرطبة صدره
عيسى بن يحيى ، وكان له مجلس بالمسجد الجامع بقرطبة توفي في ٤٨٢ هـ . انظر ترجمته ابن
بشكوال ، الفسلة رقم ٩٠٠ .

(٣١٣) لفتنه أقر عبد الله محمد بن فرج مولد البلاج . حدثت وحدث في القنطري بقرطبة ،
كان عالماً بشتى الفروع غير وطاف لأتاعده بالله لونه لائم . توفي سنة ٤٩٧ هـ

انظر ترجمته ابن سبيل ودفه ١٢٢ ، ابن بشكوال . الفسلة ترجمه رقم ١٣٢٩ ، بنية
المفسر ترجمة ٢٥٦

(٣١٤) المقصود به هو عبد الله بن محمد بن أبيهم ترجم له ابن بشكوال فقال : أنه كان
من قرطبة وذلك ٤١٦ هـ / ١٠٢٥ م ، وكان قد نظر في أحكام النظام بقرطبة فكان من أهل
الصرامة في توليد الحق قاسماً لأهل القابل ، وشهود في الأحكام ، ثم استقضى القضاة على أنه
محمد بن حبان بقرطبة في صفر سنة ٤٦٨ هـ / ١٠٧٥ م فلم يزل يتولى القضاء حتى توفي سنة ٤٨٦ هـ /
١٠٩٢ م ابن بشكوال ، الفسلة رقم ٦٧٢ .

واحج محمد بن فرج لقوله بحديث مالك عن ابن أبي ليلى بن عبد الله بن (390) عبد الرحمن الأنصاري ، أن سهل بن أبي حشمة (314) حدثه أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قضى بالقسامة مع عبد الله بن سهل الأنصاري ، ثم أُلحِقَ يوم قتل بخير ويثي ولاته بالإيمان ثم وداه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من حنقه عاتق من الإبل ، كلنا اختصره ابن حبيب في الفواصحة . ونجاة عن سهل بن أبي حشمة (314) ، أنه أخبره رجال من كبراء قومه : أن عبد الله (ابن سهل (315)) ومحيصة خرجا إلى حجير ، من جهاد (316) أصحابهم فألقى محيصة فأخبر : أن عبد الله بن سهل (314) قتل وطرح في بئر (317) عين أو بئر . فقال أنتم والله تقتلوه .

فقالوا : والله ما قتلناه . فأقبل حتى قدم على قومه . (فذكر لم ذلك (318)) ثم أقبل هو وأخوه حويصة ، وهو (أكبر منه (319)) ، وعبد الرحمن . فلحق محيصة ليُتكلم وهو الذي كان بخير ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أكبر كبير (320) » يريد الس . فتكلم حويصة - ثم تكلم محيصة - فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إما أن يدوا (321) صاحبكم .

(314) في الأصل : حشة ، فج : حيشة .

(315) في الأصل : حشة ، فج : حيشة ، د : حشة .

(316) ساقطة في النسخ والكتابة من القراء ٢ - ٨٧٧ .

(317) جيه : أي بئر حديد .

(318) ساقطة في فج .

(319) في الأصل : د ب : د ب : ق .

قير : المختار هو البئر القريبة للقرى الواقعة لهم وقيل المقبرة التي تكون حول القبور .

(320) في د : د : فذكر ذلك لم .

(321) في فج : أكبرها .

(322) في الأصل : د ب : كبير .

كبير كبير : أي هم الأكبر .

(323) في فج : قرا .

قرا : أي يسفروا للبيعة .

الحديث (٣٦٩) ورواه مالك أيضا (٣٧٠) عن يحيى بن سعيد ، عن بشير بن يسار ، أنه أخبره : أن عبد الله بن سبل الأنصاري (٣٦٩) وعبيدة بن مسعود خرجا إلى غير فخرقا في حوائجها . فقتل عبد الله بن سبل والحديث (٣٧٠) وآل أمر ابن (٣٧٠) فطيس إلى مصالحته بيلة من الذهب أداها وغل عنه .
وقال ابن عبيد : أخبرني ابن الماجشون عن إبراهيم بن محمد بن شهاب عن ابن سلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار عن رجال من الأنصار ، من أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم (٣٧٠) - أمر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية .

٢٤ - سأله ابن نيرة وابنه المقتولين من ثالك منية المصعب ، واحتفال أموالهما لينظر فيها :

(٣٧٥) من الله القاضي (٣٧٥) في القصة والمسلمين في قتاله ودوام أيامه ، أنت والله نسأله حماطتك في كشفك . لأن (٣٧٥) الواجب عليك في جميع

(٣٧٥) والحديث هو : قال عليه الصلاة والسلام : إذا أن يذبح صاحبكم وإذا أن يذبحا حرب ، فكتب إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك . فكتبوا : إنا والله ما فعلنا . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعبيدة وعبيدة وعبد الرحمن . : أنتم هؤلاء وتقتلونهم مسلمكم ؟ قالوا : لا . قال : وأنتم هؤلاء لم يذبحوا ؟ قالوا : ليسوا بمسلمين . فرواه رسول الله صلى الله عليه وسلم من بعده . فبث إليهم مائة ناقة حتى كدحت عليهم فجار . قال سبل : لقد كشفتني مائة ناقة حره . انظر مالك : الموطأ ٣ - ٧٧٧ - ٧٧٨ .

(٣٧٦) مسابقة في ١٥ .

(٣٧٦) المسئلة من الموطأ ٢ / ٧٧٨

(٣٧٨) تقدم عبيدة ذلك هو ، وأما عبيدة ، وعبد الرحمن بن سبل إلى النبي صلى الله عليه وسلم . فكتب عبد الرحمن لينتقم لكانه بن أبيه . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كبركبر فتكلم عبيدة وعبيدة . فذكر أن عبيدة بن سبل . فقال لم رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنتم هؤلاء وتقتلونهم مسلمكم ؟ قالوا : لا . قالوا : يا رسول الله . لم نقتله ولم نضرب . فقال لم رسول الله صلى الله عليه وسلم : فبث لكم يهود حسين يميناً ؟ قالوا : يا رسول الله . كيف تقبل أيمان ترم كلهم ؟ انظر الموطأ ٢ / ٧٧٨ .

(٣٧٩) مسابقة في ٦٤

(٣٨٠) مسابقة من الأصل ، د ب .

(٣٨١) يقول من الله عليه يتكلم انظر لساعة الحرب مائة و مائة .

(٣٨٢) في د ب : أنه ، ١٥ ، في : من .

نظرك على أفضل ما كان عليه سلفك - رحمه الله - أخذاً بالحيلة لنفسك
ولم تنظر له ، فحاطك الله وحاط بك الذي أحبت

وفكك الله معرفته في أمر ابن نيرة المقتول ، وابنه المقتول معه وأنها
في ديوان القضاة على رسم مملكة ، وأن كل (٢٣٣) من كان بمعية العجب موثقاً
لعمارتها ، إنما كان في عبيد مسميين لساقم وأولادهم في الكتاب المدون
للقضاة . وحجرت على العبيد في نكاح الحرائر فلما قتل ابن نيرة وابنه أشكل
عليك أمرها ، ولم يعلم (٢٣٤) أمرها (٢٣٥) من أبناء الحرائر أم من أبناء الإمام .
ودفع رابع أن لابن نيرة مالا وقد تحلف ولداً صغيراً . ولم يزل الله يحوط
بك الصغير والكبير والحاضر والبادي ، فالذي يجب عليك ، اعتقال
ابن نيرة من وجهين . أحدهما : أنه إن كان من أبناء الإمام هو وابنه المقتول
والصغير الباقى . فلما له حكم . وإن كان في نفسه من أبناء الحرائر ، انظر
الحكم إلى غير ذلك . إذ (٢٣٦) ابنه مثله . ولو لم يكن هذا المعنى قائماً لكان
عليك (٢٣٧) انظر (٢٣٨) الصغير في جميع ماله . كما لم تزل تفعل في مال غيره .
فر - وفكك الله - باعتقال ذلك ومعرفة مبلغ المال . ثم تجتمع أهل شوراك (٢٣٩)
فتفصل بما يجتمع عليه قولهم - إن شاء الله عز وجل (٢٤٠) فقد (٢٤١) كان
في أيام القاضي ابن سلمة (٢٤٢) مثل هذه القضية ، من رجل مات منهم ،

(٢٣٣) مسألة في داء الحج .

(٢٣٤) في داء الحج : فلم .

(٢٣٥) في الأصل : داء : ألبها .

(٢٣٦) في داء : إنما كان ، حج : إن كان .

(٢٣٧) في الحج : عليه نظره .

(٢٣٨) في الأصل : فلو ترك .

(٢٣٩) مسألة : في داء الحج .

(٢٤٠) في الأصل : ابن .

(٢٤١) القاضي ابن سلمة هو القنبرين سلمة الكاتب القرطبي . وفي القليل كودة شارة
في أيام الأمير عبد الله بن محمد قبل أن يلى الإمارة . فلما أعتل الإمارة رلاه فقتل الجسامة
والقضاة بقرطبة مائة . وتولى سنة ٣٠٢ (٩٢٤) (انظر في ترجمته : الكندي : القضاة
بقرطبة ١٢٢ - ١٣٦ ، ١٤٤ - ١٤٥ ، ابن القرطبي : تاريخه : رقم ١٤٩٦ وانظر للقاضي
لابن سنان (تحقيق د . سكي) ص ١٩٧ والمخطوطة رقم ٣٧٣ وما ورد فيها من حسنة) .

وَأَنَّ (٢١٧) فِي اسْتِعْمَالِكَ وَفِي مَوَالِيكَ بِالْمَشَاوَرَةِ ، لَا تَعْدَم التَّوْبِقُ ،
وَالْتَمِيدُ . - (إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ) (٢١٧) - قَالَ : مُحَمَّدُ بْنُ خَالِبٍ ،
وَعَبِيدُ اللَّهِ (بْنُ يَحْيَى) (٢١٨) ، وَابْنُ لُبَابَةَ ، وَأَبُو صَالِحٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ وَلِيدٍ .

٢٥ - لَعْنَةُ الْخَمْنِيِّ (٢١٩) عَلَى الْفُلَحِ وَغَنَمِهِ :

(٣٧٤) مِمَّنْ - وَلَقَدْ أَفْعَدَ الشَّهَادَاتِ الَّتِي وَغَمَتْ عَلَى الْفُلَحِ وَغَنَمِهِ وَ
تَدْمِيَةِ الْإِبِلِ فَرَأَيْنَا شَهَادَاتٍ لَيْسَتْ تَقْطَعُ شَيْئًا ، وَلَكِنْ نَبْذُ شَيْئًا ،
تَسْتَأْتِي (٢١٩) بِهِمَا فِي حِسْبِمَا حَتَّى تَسْتَفْضِيَ ثُمَّ (٢١٩) شَهَادَاتٍ لِقَاتِمٍ بِالْبَلَمِ . فَإِنْ
أَحَقَّ بِبَنِي هَذِهِ الشَّهَادَاتِ شَيْئًا ، نَظَرْتُ فِيهِ بِمَا يَظْهَرُ لَكَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ
(عَزَّ وَجَلَّ) (٢١٨) - وَإِنْ (٢١٩) لَمْ يَكُنْ (٢١٩) ضَمِيرُ هَذِهِ الشَّهَادَةِ (٢٢٠) لِزَاهِيهَا
صَحِيفَةً لَيْسَ يَجِبُ بِهَا عَلَيْهِمَا (٢٢٠) شَيْءٌ . فَإِنْ لَمْ يَأْتِ الطَّلَابُ بِشَيْءٍ يَحْتَجُّ بِهِ
مَا قَامَ (٢١٩) مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الشَّهْرِ أَطْلَقْتُهُمَا .

قَالَ بَلْكَزْ أَيْ لُبَابَةَ ، وَأَبُو بَرْزَنْجٍ سَلْيَانُ وَكَانَ حَبِيسَ الْفَاقِصِ لَهَا إِلَى
اسْتِئْذَانِ أَمْرُهَا مِنَ الْوَالِدِ الْمُرِي (٢٢١) عَلَى مَا ذَكَرْنَا وَحَدَّثَنَا (٢٢٢)

(٢١٩) فِي د ١ ، أ ط ك .

(٢١٩) سَلَفَةٌ فِي د ١ ، ت ج .

(٢١٩) زَائِدَةٌ فِي د ١ .

(٢١٩) ي ت ج ، الْإِبِلِ .

(٢١٩) ي ت ج ، يَحْتَجُّ .

(٢١٩) ثُمَّ ، حَرْفٌ مَكْنُونٌ بِإِذْنِهِ ، سَلَفَةٌ فِي النَّصِّ الْآخَرِ .

(٢١٩) سَلَفَةٌ فِي ت ج ، د ١ .

(٢١٩) فِي د ب : لَنْ ، د ١ : تَكُنْ .

(٢٢٠) ي الْأَصْلُ ، د ب ، ت ج : لَعْنَةُ وَالتَّكْوِيرُ فِي د ١ وَالتَّكْلَةُ الْآخَرَى فِي
الْأَصْلِ ، د ١ : عَلَيْهِمَا وَالتَّكْوِيرُ فِي ت ج ، د ب .

(٢٢٠) فِي ت ج ، حَقَّقَ هـ .

(٢٢٠) وَالتَّكْلَةُ فِي ت ج .

(٢٢٠) سَلَفَةٌ فِي د ١ .

16 - شورى في نور استعطه ورثة عن ميثم :

(258) خطابنا به صاحب المظالم^(٣٥٨) أبو بكر (عبيد الله بن محمد)^(٣٥٩)
ابن آدم . يا ماضي وأكابر عدول (المسلمين في عيسى وخطي)^(٣٦٠) .
ومن أبقاهم الله ، وسلمهم ، وأحسن على طاعته عونهم .

قام عندى محمد بن يحيى بن أحمد فذكر أن أباه ، يحيى بن نوح مغتولا ،
وسلب عند قنطه نورا ، كان له . وأنه ألقاه في^(٣٦١) حين قيامه عندى يد
رجل سباه ، وسألني فخطر له (في ذلك)^(٣٦٢) ، فوجب الحق ، فأجبت له
ذلك ، فأظهر لي حقد استراحه ، تاريخه ذو القعدة من سنة أربع وستين
وأربع مائة . تضمن ملك أبيه يحيى القور^(٣٦٣) المنصوت فيه ، وأن شهادته
لا يمسون أنه فوته ، بوجه من وجوه القوت^(٣٦٤) إلى أن ورثه^(٣٦٥) ورثته .
ولأنه رآه من ملك ورثته إلى حين شهادتهم عليه . وأتاني بعض شهادته ،
فشهدوا عندى على نفيه ، وقبل أن يتم ثبوته عندى . أتاني محمد المذكور^(٣٦٦)

(٣٥٨) صاحب المظالم . وهي من المخطوط التي تحولت لصالحها حل إسماعيل الأسكمان . ولم
يكن يقف في نظر المظالم باعتصامى بعد في نوع منى من الملتزمات وإنما كان يرجع إليه أيما كان
يقف على قلبي الجلسان المفضل فيه .

انظر : ابن مولى ورثة ٢ ، القوردي : الأسكمان السلطانية ٧٧ - ٨٢ ، القوردي :
المخطوطات الفرز ٢ - ٢٠٧ - ٢٠٨ ، محمد علاء . صاحب الفرد والمظالم ، بحث بسيطة كلية
الأدب والقراءة بمسألة القوردي العدد ١٤ ، ديسمبر ١٩٧٨ ، القوردي
(٣٥٩) سألني في التبع الأخرى والاسم بياحه حلت في د ١ ، ولكنه في هذه المسألة
عبد الله بن محمد بن آدم ، خير أن تصواب فيه . عبيد الله ، كما ألفتها . وابن آدم المذكور هو
الذي ترجم له ابن بشكوك ، وقد عرفت أنها ترجمته حالية ولم ٣١٤ .

(٣٥٦) سألني في التبع الأخرى ، وفي تبع عدول المسلمين في خلق ، والمذكور في د ١

(٣٥٧) سألني في : تبع

(٣٥٨) سألني في تبع

(٣٥٩) في تبع : القور .

(٣٦٠) في تب : المخطوط

(٣٦١) في تب : تبع ، د ١ : فوته

(٣٦٢) سألني في التبع الأخرى ، والمذكور في د ١ .

لذكر أنه صالح الرجل ^(٢٦٧) الملقى بيده الثور المذكور ^(٢٦٨) ، على شيء ^(٢٦٩) دفعه إليه ^(٢٧٠) ، وأنه قبض الثور المذكور ، وصار بيده لنفسه ولسائر ورثة أبيه معه . ثم قام أحد بن عيشون فقال : إن هذا الثور ملكه ، وماله . وأنه ضاع منه ، وسألني النظر له في ذلك بالواجب ، وأظهر إلى عقد استرحاه تاريخه ، عشر ذى الحجة ، سنة أربع وستين وأربعمائة ^(٢٧١) . نصن ملكه لثور المذكور ، وأما بن أطلعت ^(٢٧٢) على اسمه من شهادته فشهدوا عندى ^(٢٧٣) على نصه ، وعلى عين الثور ، وثبت عندى هذا العقد ، بشهادة من زكى عندى من شهادته . وأما بن محمد بن يحيى وسألني إثبات عقد الاسترحاه الذى كان يشرح ^(٢٧٤) في إثباته ، فأعنت له ذلك ، فأما بن أطلعت ^(٢٧٥) على اسمه من شهادته ، فشهدوا عندى على نصه وعلى عين الثور ، وثبت عندى ما تضمنته بشهادة من زكى ^(٢٧٦) عندى أيضاً منهم ، وكلفته إثبات موت أبيه يحيى وعند ورثته ، فأظهر إلى بذلك عقداً تاريخه ذو القعدة المذكور ، وثبت عندى (شهادته) وأثبت عندى توكيل أبيه خمس إياه على طلب ما يجب لها ^(٢٧٧) طلبه من نفسها ومن ^(٢٧٨) نظرها من سائر بنينا من يحيى المذكور ، في عقد الورثة ^(٢٧٩) بإيعاض أبيهم ^(٢٨٠) يحيى بهم إلیها في كتاب عهده توكيلاً ، أوجب لها ^(٢٨١) التكلم عنهم . تاريخه عقب

(٢٦٢) ساقية في الحج .

(٢٦٤) ساقية في دا ، حج .

(٢٦٥) في دا ، حجر .

(٢٦٦) في حج : له .

(٢٦٧) ساقية في حج .

(٢٦٨) في حج : طست .

(٢٦٩) ساقية في حج .

(٢٧٠) في حج : دا ، شرح .

(٢٧١) في حج : طست .

(٢٧٢) قدوب : يحيى .

(٢٧٣) قدوب : له القليلة ساقية في الأصل والمذكور . من قدوب : حج .

(٢٧٤) قدوب : حج : ثوراته .

(٢٧٥) في القسح الأخرى : إليهم والمذكور في حج .

(٢٧٦) في حج : له .

فوق القعدة ، المؤرخ . وتضمن معرفة شهادته الإحصاء : وثبت عندى بهما وأعلنت إلى محمد بن يحيى ، فبما ثبت عندى لأبن عيشون بعد أن عرفه بشيrote ، ومن ثبت عندى . فقال . إن عنده ما يحل به ما شهد به شهداؤه ، فأجلته في ذلك أجلا قاطعا ، من ثمانية أيام . ثم عاد إلى قبل انصرام هذا الأجل . وقال . إنه لا مدفع منى ^(٣٧٧) عنده ما أجل فيه إلا ما أثبت في عقد الاسترهاء الذى قام به . وثبت ذلك من قوله عندى في مجلس نظرى . وأعلنت أبصا إلى أحد بن عيشون ، فبما ثبت عندى في عقد الاسترهاء الذى قام به محمد بن يحيى . وثبت ذلك من قوله عندى ورويت اصطلاح رأيكم الموفق فيها جرى عندى من ذلك كله . وعاطبتكم بخطابى هذا ، وأدرجت طيه كتاب ^(٣٧٨) كالحمد يشتمل على جميع (ما أثبت عندى كل) ^(٣٧٩) واحد منهم ^(٣٨٠) بعد المقابلة بها تلك النسخ . فتصفوا ذلك بفضلكم ، وجاوبوا عنه ، مولفين ومأجورين ^(٣٨١) والسلام .

فأجاب ^(٣٨٢) محمد بن فرج : يا سبى ^(٣٨٣) وولوى ، ومن أبده الله بظامته ، تصمحت خطابك ، وما (٥٥٩) أدرجت طيه . وإذا ثبت ملك ^(٣٨٤) الرجلين ^(٣٨٥) في شئ واحد ، وكان بيد أحدهما ، ففى به ^(٣٨٦) الذى هو بيده ، وكذلك هذه المسألة ، القضاء بالثور لورثة يحيى بن أحمد واجب . لأن ملكهم أتمم ، وهو بأيديهم ، فانقضى لهم به ، بعد يمن محمد وأمه ، في

(٣٧٧) نسخة في د ب ، فتح ، ١٥٤ .

(٣٧٨) في د ١ : كتاب .

(٣٧٩) في د ١٥ : ما أثبت محمد وكل .

(٣٨٠) د ١٥ : سيما .

(٣٨١) نسخة في فتح .

(٣٨٢) في د ١ . فيلذرب . ومحمد بن فرج المذكور هو مولد محمد بن يحيى البكرى وهو المعروف بابن الخواص للقرطبيين رحم الله من حضره قرطبة . وقد مرث بها ترجمته . انظر حاشية رقم ٣١٤ ، ومارود فيها من مصادر .

(٣٨٣) مذكورة في فتح .

(٣٨٤) في فتح : ما كان لرجلين .

(٣٨٥) نسخة في : ١٥ .

مقطع الحق باؤه الذي لا إله إلا هو ، أن الثور الأبيض الذي يطلبه أحد بن
عيشون ، ملك ليحي بن أحد ، وماله من ماله . لم يعونه بوجه من وجوه
التصويت (٢٨٧) ، في علمهم إلى أن توفي . وورثه (٢٨٨) ورثه ، ولا يخرج عن
ملك (٢٨٩) ورثه (٢٩٠) بوجه من الوجوه كلها . (وإن ملك جميعهم) (٢٩١)
لباق (٢٩٢) عليه إلى حين يميتهم على البيت ، لا يقولون في علمهم في (٢٩٣) هذا
الوجه . وتنقطع (٢٩٤) حجة أحد بن عيشون في الثور . فإن بكل محمد وأمه
عن أبيي ، حلف (أحد) (٢٩٥) بن عيشون ، أن الثور ملكه وماله (ولم
يبعه) (٢٩٦) ، ولا وجه ، ولا يخرج من ملكه بوجه من الوجوه كلها إلى حين
يميت . ويضفى له بمصة المالكن لأخسهم من الثور ، ويبنى الأصاغر (٢٩٧)
فيه على حصصهم ، ملكاً لهم إن شاء الله (عز وجل) (٢٩٨) .

وجاريت (٢٩٩) لنا : سیدی (٣٠٠) وولي ، ومن وصل إليه تسليده ، وهونه
وتأنيده ، ما انتهى إليه نظرك بوجب الحكم (٣٠١) لورثة يحيى بالثور ، ليس
لأن لم يداً لكن لأن يمتهم (٣٠٢) أرغت (٣٠٣) وقتاً ، وبينت ابن عيشون

-
- (٢٨٧) في الحج ، الثور ؛
(٢٨٨) في الفسخ الأخرى ، ولورثه ، وللكور في دا .
(٢٨٩) ملكه ، ساقية في دا ، ساقية في دا ، ورثهم .
(٢٩٠) في دا ، في علمهم وملكهم .
(٢٩١) في دا ، بال .
(٢٩٢) في دا ، ورث .
(٢٩٣) في الفسخ الأخرى ، وتنقطع .
(٢٩٤) ساقية في الحج ، دا .
(٢٩٥) في دا ، لم يزل في يده .
(٢٩٦) الأسنن . في السداد من الثور .
(٢٩٧) ساقية في الحج ، دا .
(٢٩٨) الخشب ما يورد على الفسخ يحيى بن سهل في صاحب الكتاب .
(٢٩٩) في الحج ، يميني .
(٣٠٠) في دا ، القصد .
(٣٠١) في الحج ، يمين .
(٣٠٢) في الأصل : أرغت وللكور من الفسخ الأخرى .

لم تؤرجح^(١٠٣) زماناً . ومن استحق مثل هذا لم ينقض له به حتى يخلف ؛ (في
مقطع الحق أنه ما باع ولا وهب)^(١٠٣) . فيخلف^(١٠٤) محمد بن يحيى في مقطع
الحق بالجامع ، عند المهر بمحضر ابن عيشون ، بالله الذي لا إله إلا هو ،
ما أعلم أنه^(١٠٤) باع هذا الثور المسموت ، الذي ورثناه عنه ، ولأنه وعبه ،
ولا فوته بوجه من وجوه التفتوت ، إلى أن توفى وأورثناه^(١٠٥) . وما فوت^(١٠٥)
نصيب^(١٠٥) منه بوجه^(١٠٥) إلى حين يبقى حله ، وتخلف أمه خمس مثل ذلك
بمحضر ابن عيشون هكذا يخلفان . والرواية (في ذلك)^(١٠٦) كذلك .
ولا يكتمان أن يزيدا في إيمان ، أن الثور كان ملك^(١٠٦) مورثهما^(١٠٦) ،
(ولا ملكهما)^(١٠٦) لأن البينة قد شهدت بذلك^(١٠٦) ، ولعلمت به . (كما
قد قال)^(١٠٦) .

وقال^(١٠٦) بعض الشيوخ في جوابه لبعض القضاة : وقد أنكر مثل هذا
منه ، ولا يجب أن يحكم الحاكم إلا بما لا بد له منه لتسقط^(١٠٦) من هذا وشبهه .
فعل ما جازتلك به^(١٠٦) أدركت الفقهاء المتقدمين ، وبه كانوا يفتون حكام
المسلمين . - عصمتا الله أجمعين - هذا نص كلامه .

(١٠٣) في فتح ، ١٥١ : أحمد .

(١٠٤) ساقية في فتح

(١٠٥) في فتح ، سن يخلف

(١٠٥) في فتح ، ١٥١ : أحمد .

(١٠٦) في فتح ، وأورثه ورثه .

(١٠٧) في د ١ : ولا .

(١٠٨) في التسع الأخرى : لصون ولا كور في فتح .

(١٠٩) ساقية في فتح .

(١١٠) ساقية في فتح .

(١١١) في فتح ، ١٥١ : ملكا لمورثهما .

(١١٢) ساقية في فتح

(١١٣) ساقية في د ب .

(١١٤) ساقية في التسع الأخرى ولا كور في فتح .

(١١٥) في د ١ : قال .

(١١٦) في التسع الأخرى فيسقط ولا كور في فتح .

(١١٧) ساقية في د ١ .

وفي استخلاف المستحق على ما استحق لذلك وأصحابه ثلاث روايات :
إحداها ما ألفت به في هذه المسألة . وبه جرى العمل فانما من قضاها .
فلم يخرج (١١٨) إلى ذكر غيره ، ولقول ليس لأن (١١٩) لم يبدأ ، شرح استجابه ،
ولولا أن شهود ورثة محمد أرغعت وقتاً ، لوجب الحكم لأحد (١٢٠)
البيتين (١٢١) من الفريقين . إذ لا بد عندئذ لواحد منهما ، مع أن رأيتك ،
وقد ذكرت أن قبولك لبيئات (١٢٢) ، إنما كان بتركية ، فبذل (١٢٣) هي
نساويهما في العلة . ومن نكل من وجب عليه الخلف منها رجعت (١٢٤)
بمعه على أحد ، وحلف وأعطى نصيه . واليمين سائلة هي قصار في ذلك .
واقه تعالى بخصك (١٢٥) وبمضى حوكك والسلام (١٢٦) .

قال الشيخ (١٢٧) والروايات التي ذكرت - في جوابي هذا - إحداها في
شهادات المدونة ، أن من ادعى عبداً ، أو غيره في يد رجل ، وشهد له به
بينة ، أنه شيء لا يعلموه باع ولا وهب ، حلف هو ما باع ولا وهب .
ولا أخرجه من (ملكه بوجه) (١٢٨) من الرجوع . ويخلف على البت ،
(وهذا هو) (١٢٩) الذي (١٣٠) جاويز به ، قبل (١٣١) هذا ، وتكررت
المسألة في كتاب السنن الثاني ، وهي في صماح ابن القاسم ، في استحقاق

(١١٨) في فتح ، ١٥ ، ص ١٠٠ .

(١١٩) مذكورة في فتح .

(١٢٠) في فتح . للأحد بيت ، ١٥ : لأحد بيت .

(١٢١) في فتح ، ١٥ ، البيئات .

(١٢٢) في فتح ، ١٥ ، قبل .

(١٢٣) في فتح رجعت .

(١٢٤) في الأصل ، د ب ، بخصك ولا تكور في التسنين الأخرى .

(١٢٥) مذكورة في فتح ، ١٥ .

(١٢٦) مذكورة في فتح .

(١٢٧) في التسخن الأخرى : قد وجه ولا تكور في فتح

(١٢٨) سائلة في فتح

(١٢٩) في د ١ : وسط حلق .

(١٣٠) في د ١ ، في : فوق .

العتية ، في رسم الشريكين . قال مالك : عيسى ^(١٢٧) اشترى سلعة فوجدت مسروقة فأقام الذي اعترفها اليه أنه ^(١٢٨) ما باع ولا وهب ، وحلف على ذلك وأعطيا ، فالذي اعترف ^(١٢٩) في يديه ^(١٣٠) أن يذهب بها إلى بالهيا منه ، ليأخذ ثمنها ، ويضع قيمتها مستحقها ، وأكمل المسألة (و) ^(١٣١) في كتاب الوكالات والبضائع في نوازل عيسى ^(١٣٢) ، بحلف على لئب ما باع ولا وهب وإن كانوا ورثة . حلف من بلغ منهم الحلف ^(١٣٣) أنهم لا يعلمون ^(١٣٤) أصحابهم ، باع ولا وهب . قال ^(١٣٥) ابن أبي رزمة : أجمع كل من علمت من أصحاب مالك على البين ، فما استحق من غير الربيع ^(١٣٦) ، والقمار ، وأنه لا يتم الحكم لمن استحق شيئاً من ذلك ، إلا بعد يمينه . (واستغنى ^(١٣٧) من أدركت من (٢٨٥) مثابعتها المختص بهم ، في القنبا فيس استحق شيئاً من الربيع والقمار ، فكان بعضهم يفتي أنه لا يتم الحكم لمنهقه إلا بعد يمينه). ^(١٣٨)

(١٢٧) في د ١ من .

(١٢٨) في د ١ أنا .

(١٢٩) في د ١ : اعترف .

(١٣٠) في د ١ : حج : ٢٤ .

(١٣١) مسألة في حج

(١٣٢) في حج - محتون والمصواب ما قبله والمقصود عيسى بن دينار الثاني الخليل .
التيه عبد الرحمن بن القاسم ، وتوفي سنة ٢١٢ هـ / ٨٢٧ م ولعل التنازل التي ياتي ابن الخلف
من كتاب عيسى المعروف باسم المعابة انظر ترجمة عيسى في ابن حجر في رقم ٩٧٥ وفيه باع
الذهب من ١٧٨ - ١٧٩ وأبو حيان القليس (مستحق - محمود مكي) ص ٧٨ وفيه باع
رقم ٢٠٣ والمقصود القنبة في هذا الموضع .

(١٣٣) مسألة في الأصل والله كورد في نسخ الأخرى

(١٣٤) في حج : ما .

(١٣٥) ع . أبو عبد الله محمد بن أبي رزمة شيخ جليل من كبار المفتين وعلماء

قضاء القرامطين توفي سنة ٣٦٨ هـ

انظر ابن سبيل دولة ١٢٣ ، ترتيب للمعارك ١ / ٥٧١ .

(١٣٦) الربيع : جمع ربة وهي المتركة وتجمع أيضاً على ربايع . جاء في الحديث : القنبة
في ربة أو حائلة أو ريس . فالمقصود بها هذا التنازل .

(١٣٧) في الأصل : د : واحتفظت

(١٣٨) عبارة مسألة في د ١ .

وكان بعضهم يفتي ألا يمين عليه ، وأثبت فيما سئل عنه بصون أنه كان يرى اختلافه في الربيع والخمار . قال بصون : واليمين التي ألقوا بها في ذلك ليست من قول مالك ولا يأنط بها ككل القضية

قال القاسم^(١١١) أبو الأصم^(١١٠) . قد تأول ابن أبي زمين وغيره ، أن من^(١١٢) قول مالك في المذونة مثل ذلك اليمين^(١١٣) على مستحق الرباع وغيره .

وقال الثوري قال ابن كنانة^(١١٤) : ليس على من أقيم بينة في أرض أو حيوان أو سلمة يمين ، إلا أن يدعي الذي ذلك في يده^(١١٥) عليه أمراً ، أن^(١١٦) يظن بصاحبه^(١١٧) أنه قد قطعه فيحلف ما قطعه ، ويأخذ^(١١٨) حقه وهذه هي^(١١٩) القولة الثالثة^(١٢٠) . أنه لا يمين على من استحق عقاراً أو غيره ، إلا بدعوى . ومن^(١٢١) المستحق منه تعلق بها اليمين ، ولم تبلغ ابن أبي زمين هذه الرواية .

(١١١) في فتح ، فقيح .

(١١٢) مذكورة في د ١ .

(١١٣) ساقطة في د ١ .

(١١٤) ساقطة في د ب .

(١١٥) في فتح كنانة ، وهو حيوان أو حيوان بن حصى بن كنانة في الطبقة الأولى من كلام الإمام مالك . وكان من علماء الدولة . كان الإمام مالك يخصه ويثقل في ضبطه . وهو الذي ألقى فيه في بعض مالك بعد وفاته . وتوفي سنة ١٥٦ هـ / ٨٠٢ م . انظر القاسم ص ١٠٠ ترتيب المصادر ٢٩٢ / ١ - ٢٩٣

(١١٦) في التبيين الأخرى : يمينه .

(١١٧) ساقطة في د ١ .

(١١٨) في د ب : يمينها .

(١١٩) في د ١ ، وكلف .

(١٢٠) ساقطة في فتح

(١٢١) ساقطة في د ب .

(١٢٢) في التبيين الأخرى : من .

وأما قوله بحكم بالتور لورثة يحيى ، ليس لأن لم يداً فالمعنى أن اليد التي تراعى عند تكاليف^(١٥٩) اليتيم ، هي اليد التي لا تعرف كيف كيفيتها ، ولا الوجه الذي به^(١٦٠) صار المسمى به إليها . وأما إذا عرف الوجه الذي به دخل ذلك المتنازع فيه في اليد ، فلا مزية حيث لا صاحبها ، مثل ما في نوازل صحت في كتاب الشهادات ، فليس أتمام بيعة في ميت ، أنه مولاه أمعه فأخذ ميراثه ، ثم شهد لآخر بمثل ذلك . ولم توثق البيعة وقتاً .

قال : إذا كانت البيعتان سواء فالمراث بينهما نصيبان . وفي ولاية لمعونة إذا أحلت ميراث من زعمت أنك وارثه ، وأنه^(١٦١) مولاه^(١٦٢) ثم أتمام رجل بيعة ، أنه مولاه وأتت أم بيعة ، أنه مولاه . وتكاليف البيعتان في العدة . فالأول بيتكما : قاله ابن القاسم ، قال صحت : قلت له ، ولم وقد قال مالك ، إذا تكاليف البيعتان فالأول الذي هو في يديه ؟ قال إنما ذلك في مال يده^(١٦٣) لا يعرف من أين أصله ، فإذا^(١٦٤) عرف^(١٦٥) أصله ، فهو الذي له الأصل . وقد أتمام هذان البيعة باستحقاقهما لهذا المال الذي كان له أصله فهو بينهما .

وفي الشهادات ذكر اليد^(١٦٦) تكاليف البيعتين ، وفي نوازل صحت في آخر كتاب الدعوى^(١٦٧) من هذا المعنى . وفي أول باب كتاب الأحكام لابن

(١٥٩) في د ب : تعالى

(١٥٧) سابقة في ج .

(١٥٨) في ج ، ١٥ ، ١٥ .

(١٥٩) في ج : وإنك مولاه

(١٦٠) في د ١٥٠ .

(١٦١) في ج : فلما يعرف

(١٦٢) في د ١٥٠ : قد سمع .

(١٦٣) سابقة في الأصل ولا كونه في الفسخ الآخر .

حبيب بن مطرف^(١٦٦) . وابن الماجشون وأصبح (عن ذلك فتأمله)^(١٦٧) .
وفي مختصره . في الذي ادعى ميراث الميت ، وأخذه ثم أقام آخر^(١٦٨)
بأخذه^(١٦٩) . فبينة أنه وارثه ، وأقام بحفظ الذي المال بيده ، فبينة^(١٧٠) أنه
وارثه ، وتكافأت البيتان : عن غير ابن القاسم إن المال بيني قلدي هو بيده ،
وأخذه ابن أبي زيد^(١٧١) في التوادع . وعن ابن الماجشون ، وهو بخلاف
المثبوتة . وبوزل يحنون وفي سماع ابن الحسن^(١٧٢) لا ين وهب^(١٧٣)
نحو ذلك .

وكذلك لأشهب^(١٧٤) في التوادع في مسألة لفظ^(١٧٥) . وفي مسائل

(١٦٨) هو ، مطرف بن عبد الله الحلال الذي وهو ابن أخت مالك بن أنس ، ومي أكبر
الأمية ، حسب مالك سبع عشرة سنة وتوفي سنة ٢٢٠ هـ / ٨٢٥ م ، انظر ترتيب المداويك
١ / ٣٥٨ - ٣٦٠ ، القامح للذهب ٣١٥ - ٣١٦ هـ ، محموديكي ص ١٣٣

(١٦٩) في ١٥ مثل ذلك يضاف له .

(١٦٦) مسألة في الأصل ومذكورة في التسع الأخرى .

(١٦٧) مسألة في د ب ، نيج .

(١٦٨) مسألة في نيج ، في د ب . بينة ، في د أ . بينة .

(١٦٩) هو أبو عبد الله بن أبي زيد القيرواني ، له كتاب التوادع وهو صاحب الرسالة
التي تصير من دعائم الفقه المالكي لا في الغرب وحده بل في العالم الإسلامي كله . ولد بالقيروان
سنة ٢١٠ هـ وتوفي بدمشق سنة ٣٨٦ هـ / ٩٩٦ م ، انظر ترتيب المداويك ١ / ١٩٢ - ١٩٧ ،
القامح للذهب ص ١٣٣ - ١٣٨ هـ ، محموديكي ص ٨٨ .

(١٧٠) لأنك أنه يشهد عبد الملك بن الحسن المعروف بـ زونان (توفي سنة ٢٣٢ هـ -

٨١٦ - ٨١٧ م) فهو الذي له سماع عن عبد الله بن وهب . وقد عرفت بنا ترجمته . حاشية ٢٩ .

(١٧١) أبو محمد عبد الله بن وهب القرشي ، أحد أعلام أصحاب مالك المصري . وله
حوالته سنة ١٢٤ هـ وتوفي سنة ١٦٧ هـ . ألف القوط الكبير ومختصره .

انظر ابن قسود ، القامح للذهب ١٣٢ .

(١٧٢) أبو عمرو أشهب بن عبد العزيز بن خالد ، من مشايير أصحاب مالك ، مصري .
ولد بمصر سنة ١٤٠ هـ أو سنة ١٥٠ هـ وتوفي بعد الشافعي بشهر سنة ٢٠٤ هـ / ٨١٩ م ، انظر
ترتيب المداويك ٢ / ١٤٧ - ١٥٣ ، القامح للذهب ٩٩ هـ ، محموديكي ص ١٠٧ .

(١٧٣) المسألة بيني وأختي ، وهو عليه الشخصي في الأثرين ملكه .

حيب^(١٧١) بن نصر^(١٧٢) عن صفوان ، عن استحق دابة بيعة ، وحكم له
فألقى المحكوم عليه لصاحبه وأمر^(١٧٣) له ببيعها منه . وحكم عليه ، ثم أتى هذا
ببائعها منه ، فأقرها ، وأقام شاهدين عدلين ، أن هذه الدابة المحكوم بها
لهذا الرجل الذي باعها من الرابع^(١٧٤) ، اشتراها منه ستة ثلاثين ، (فلنكها^(١٧٥)
سنة ثلاثين)^(١٧٦) وستة إحدى وثلاثين وأربعين وثلاثين ، ثم باعها من هذا
المحكوم عليه آخر ، فلنكها سنة ثلاث وثلاثين ، وكان المحكوم له بها أولا
أقر أنه ملكها من قبل أن يتخلص فيها ، ويعترفها لبيعة^(١٧٧) وعشرين شهرا .
وكانت حكومته في ذي الحجة آخر سنة أربع وثلاثين ومائتين .

قال . بينة الذي^(١٨٠) شهد له بالملك القديم ، أول .

وتصحح الملك القديم الذي شهد له به الشهود (في سنة ثلاثين^(١٨١))
تصحح ملك هؤلاء المحكوم عليهم . وعنده أحكام تنقض وترد إلى من كانت
بيده . أولا المحكوم عليه الذي اعترفت في يده ،^(١٨٢) ولا ينظر إلى الأعدل
من بينة معترفها ، وبينة مثبت شرائها سنة ثلاثين ، وإنما ينظر إلى أعدل
البيتين إذا تكافأت . وكانت في وقت واحد . وأما إذا كانت في وقتين
مختلفين ، فهو لأقدمهم ملكا .

قال القاضي . قوله في وقت واحد معناه . والله أعلم . في تاريخ واحد

(١٧١) في ١ : ابن حبيب .

(١٧٢) حبيب بن نصر بن سهل القتيبي ، صاحب نظام صفوان له كتب معروفة في مسائل
صفوان معلما بالإنصاف . ومولده سنة ٢٠١ هـ / ٨١٦ - ٨١٧ م وتوفي سنة ٢٨٧ هـ / ٩٠٠ م

انظر ترتيب المذكرات ٢ / ٢٤٦ - ٢٤٧ .

(١٧٣) في ١ : أقر .

(١٧٤) في نسخ الأخرى : الرابع .

(١٧٥) ساقطة قد دب

(١٧٦) في ١ : بيعة .

(١٨٠) في ١ : القم

(١٨١) ساقطة في ١ .

(١٨٢) ساقطة في ١ .

إذا شهد على تاريخي حكم^(١٨٣) للأقدم تاريخاً ، كذلك في المدونة وغيرها .
وفي سؤاله^(١٨٤) إنكشال وكذلك (٢٦٤) القصص في الكتاب الذي نقلنا منه ،
فتدبره . وما وجد بأيدي المحققين من^(١٨٥) المال وادعاء رجلان هو من
هذا الأصل . وفي شهادته الواضحة ، تنازع فيما ترجع به اليه بعضها على
بعض ، من كثرة حشد ، وبيان علاقة معديها على علاقة معدي اليه الأخرى .
واختلط قول ابن القاسم في الشاهدين ، فيصمهما أحد المتداعيين ، وفي
الشاهد وإيجبي ، والشاهد أبرز من الشاهدين ، فله في سماع أصح في آخر
كتاب المدحوى : القدر لصاحب الشاهدين ، وكذلك ذكر ابن حبيب في كتاب
الشهادات ، من مطرف وابن الماجشون : ولو كان المنفرد أحسن أهل
زمانه ، وقال أصح في سماعه صاحب الأبرز أحق مع يمينه ، وقاله ابن القاسم
في سماع أبي زيد في كتاب الشهادات . ولو نقلنا هذه المسائل كلها على
مصرحها ، وذكرنا ما يصرح منها بما فيه كمالها وبيانها على ما يصرحنا الآن
لطال الكتاب ، ونخرجنا عن العرض الذي قصده ، وفيها ذكرناه مفتح
فيما أوردناه ، عصمتا لشهادته وطيبنا لقياه .

١٧ - مسألة من تعدى على دار رجل فكسر بابها وغرب ربهما واتهب مالها :

(٢٧٥) شهد عند القاضي شهود أنهم قالوا لعمر بن عبد العزيز : لقد
سأنا^(١٨٦) ما سمعنا من ولدك ، من سيرها^(١٨٧) مجاهدة من أهل الفساد
والشر . منهم . حيد الأقطاع وابن ثامة^(١٨٨) النواصة ، وحارث الخبار ،

(١٨٣) في د ١ : كس

(١٨٤) في د ١ : سؤالا

(١٨٥) في د ١ : عن

(١٨٦) في د ١ : سأنا

(١٨٧) في الأصل : سيرها ولا كسر من الفسخ الأخرى .

(١٨٨) في الأصل : ثامة ولا كسر من الفسخ الأخرى .

وسعد^(٤٨٧) الذي صار^(٤٩٠) في غمطك إلى دار يسكنها عبد^(٤٩١) الله ،
سكارى ، وكسروا الباب ، وهجموا على البقال ، واتهموا ما في الدار ،
وخربوا عبد^(٤٩٢) الله حتى أثنى على الموت .

فقال عبد الملك^(٤٩٣) ومحمد ابنا عمر : نعم ، فعلنا ذلك وفي شهادتهم أنهم
يعرفون القملة بأعيانهم وأسمائهم من أهل القصاد والشر وشرب الخمر^(٤٩٤)
والعبالة^(٤٩٥) . وشارروني ذلك .

فقالوا : ففعلنا ذلك الله الشهادات^(٤٩٦) الواقعة ، فرأينا شهادات توجب
الأدب^(٤٩٧) البليغ^(٤٩٨) ، والحبس الطويل على القملة المسمين ، في هذا الكتاب
المشهود . (٥٠٦) عليهم إن لم يكن عندهم مدفع ، وإن ذكروا مدفعاً ،
حبسوا وكشفوا عن مدفعهم . وم في الحبس فإن مثل هذا شنيع ، يكون
في مجمع وحاصرة فيستحقون^(٤٩٩) الأدب^(٥٠٠) البليغ . ومن شدد عليه شرب
الخمر منهم ، فطليه الحد . وريادة^(٥٠١) الأدب^(٥٠٢) لعظيم ما انتهكوا^(٥٠٣)
وأظهروا^(٥٠٤) ، قاله : عبيد الله بن يحيى^(٥٠٥) ، وابن لبابة ، وابن وليد ،
وسعد بن معاذ . قال القاضي^(٥٠٦) أبو الأصم^(٥٠٧) : سكتوا^(٥٠٨) في جوابهم

(٤٨٩) في فتح : سيد .

(٤٩٠) في د ا : كان .

(٤٩١) في فتح : عبيد الله .

(٤٩٢) في الأصل : عبد الله ولاذكور من الشيخ الأعمري .

(٤٩٣) في فتح : الكسور .

(٤٩٤) في الأصل : البقال ولاذكور في د ا .

(٤٩٥) في د ا . كناية .

(٤٩٦) في د ا . حلة زائلة : البليغ ومن شدد عليه يهرب الخمر منهم فطيه الله به .

(٤٩٧) في فتح : يستحقون .

(٤٩٨) في د ا : فتح : زينة في الأديب .

(٤٩٩) في د ا : ما انتهكوا ، وأظهروا .

(٥٠٠) زائلة في فتح .

(٥٠١) في فتح : الشيخ .

(٥٠٢) سكتوا في الأصل ولاذكور من د ا .

(٥٠٣) في الأصل : مكثوا ولاذكور في الشيخ الأعمري .

فلما عن الحكم على المشهود عليهم ، بجرم ما اتفقوا^(٥٠٤) من القادر على ما شهد به الشهود . وهو من أصول المسألة التي يجب إثباتها .

قال ابن حبيب في كتاب الأحكام من أجمعت : سألت مطرفاً وابن الماجشون عن القوم ، يحدون على منزل الرجل ، فيخبرون عليه ، والناس ينظرون ليقبضوه ويلدعبون بما كان فيه من مال أو حلى أو ثياب أو طعام أو ماشية . غير أن الشهود لا يشهدون على معاينة ما يدعبون به إلا أنهم يشهدون على غارتهم^(٥٠٥) وانتهابهم . قال في مطرف : أرى أن يحلف الممار عليه على ما ادعى^(٥٠٦) بما يشبه أن يكون له ، وإن مثله يملكه بما لا يستنكر^(٥٠٧) ، ويصدق فيه .

وقال في^(٥٠٨) ابن الماجشون : لا أرى أن يعطى بقوله وبمجه ، وإن ادعى ما يشبه حتى يقيم بينة بدعواه . وسألت عن ذلك أصبغ^(٥٠٩) لأخبرني عن ابن القاسم مثل قول ابن الماجشون واحتج بقول مالك فيمن اتهم حرة دنانير محضرة شهود ثم انشظا في حدة ما كان فيها ، ولا يعرفه الشهود . قال مالك : القول قول المتهم مع يمينه .

قال ابن حبيب : وقول مطرف في ذلك أسب إلى وبه أقول ، وقاله ابن كنانة : والنظام أحسن أن^(٥١٠) يحمل^(٥١١) عليه .

قلت لمطرف . فإن أخذ واحد من هؤلاء المخبرين ، أبغض جميع ما أثاروا عليه ، إذا شهد به^(٥١٢) ، أو حلف الممار عليه بما^(٥١٣) يشبه .

(٥٠٤) في الأصل ، د ب : ما اتفقوا .

(٥٠٥) في الأصل ، د ب : عاتتهم وللقكور من د ا ، فج .

(٥٠٦) في نسخة زائدة ما ادعى إذا أسس عليه .

(٥٠٧) في فج ينكر .

(٥٠٨) سابقة في فج .

(٥٠٩) في فج : جميع بن القريج .

(٥١٠) في الأصل ، فج ، د ب : من حلى وللقكور من د ا .

(٥١١) سابقة في الأصل ، د ب وللقكور من د ا ، فج .

(٥١٢) في د ا ، قيا .

فقال لي : نعم ، يصنع ذلك من أخذ منهم لأن بعضهم قوى بعض ، كالقوم يدخلون حوز^(٥١٣) الرجل ، فيسرقون الخشبة التي لم يكن بعضهم يقوى عليها . وثمنا ثلاثة دراهم فكلهم يقطع ، وكل واحد منهم يتسمن جميع ثمنها ، لأن كان له مال ، من قبل أن كانه إنما^(٥١٤) سرقها وحده^(٥١٥) . ولو لم يمسس إلا ما يوبه وهو أقل من ثلاثة دراهم ، ما قطع إذن ، ولكنه أنزل كأنه سرق وحده ذلك ، حين كان بعضهم ، إنما قوى ببعض فكل ذلك المثيرون على الرجل .

قال لي مطرف : وكذلك القصوص والمخاريون القاطعون الطرق^(٥١٦) . من أخذ منهم غرم^(٥١٧) جميع ما أخذ هو وأصحابه . وإن أعتلوا جميعاً ، أو أخذ جميع السراق ، أو المثيرون^(٥١٨) ، وهم أغنياء ، أخذ من كل واحد ما يوبه .

وقال ابن الماجشون وأصبح في ضياع ذلك مثل قول مطرف .

قال لي مطرف^(٥١٩) : وحده هؤلاء المثيرين في الطوبى كحد المخاريين ، إذا أشبهوا السلاح عليه ، وقطعوه مكابرة على وجه اللذة ، كان بأصل ثأره^(٥٢٠) ، أو على وجه العيالة قال لي جميعهم ، في وادي بلد بحيث هل بعض أهله فيغير عليهم ، وينسف أموالهم ظلماً مثل قولهم في المثيرين .

١٥ - مسألة في أهل القسر :

(379) قرأنا - ولئن الله التناهى^(٥٢١) - الشهادات^(٥٢٢) الواقعة عندك ،

(٥١٣) في ١٥ : جر

(٥١٤) مسألة في ١٤

(٥١٥) في ١٤ : كتبها .

(٥١٦) في ١٤ : طرق

(٥١٧) في ١٥ : فمن

(٥١٨) في ١٤ : المثيرون كالمخاريون .

(٥١٩) مسألة في د ب .

(٥٢٠) في ١٤ : كان على ثأره ، وثأره الأصغر ، يثأر ثأره ، وثأره أهله ما يبدى به .

(٥٢١) مسألة في ١٥ : في .

(٥٢٢) في ١٥ : الشهادات .

على أحد وعمر ابنى حطاف بالأذى قناس ، بالسان وليد الشر والرد (٥٢٣)
والفساد ، والبسط (٥٢٤) والتملى على قناس وفهما ما ذكرته (٥٢٥) من
قواك لبعضهم .

ليجب - أكرمك الله - على أحد وعمر الأدب الموجع (٥٢٦) ، والحبس
الطويل . فإن الإخلاص على أهل الشر ، والتمتع لهم ، والأخذ على أيديهم
بما يصلح الله - عز وجل (٥٢٧) - به للعباد والبلاد .

قاله ابن لياة وابن وليد بعد الإحسان في ذلك . وقاله يحيى بن عبد العزيز
وإبن معاذ وعبد الله بن يحيى (ويحيى بن) (٥٢٨) (٥٢٩) عبيد الله ، وأيوب
وعلاء بن وهب وقال : يقال من لم يمنع قناس من الباطل لم يحصلهم على الحق .

١٥ - زعم أن فلاناً ضربه وطح (٥٢٨) طخته وغير ذلك من التهمة :

(٥٣٠) سألتنا - وفلك الله - عن أمر عتيت به من أسود (٥٢٩) لفرجة التي
لذلك الله أمرها ، (وجعلت راعيا) (٥٣٠) عناية منك (ها) (٥٣١) ، واحتالا
بأسبابها ، وذلك أنه يردك من أهل (٥٣١) التلميذات وما يحصلك (٥٣٢) على
الكشف عنه ، وذلك أن الرجل يأتبك بغسه ، يزعم أن فلاناً تولى (٥٣٣)

(٥٢٣) سألته في بيع

(٥٢٤) في بيع ، سلاكرت .

(٥٢٥) في بيع : التجميع

(٥٢٦) سألته في بيع .

(٥٢٧) سألته في الأصل والذكور من دأ ، في .

(٥٢٨) طبع : فسر به أيضا آثار لسان العرب .

(٥٢٩) في بيع ، دأ ، أمر

(٥٣٠) في الأصل : وجعل له راعيا . في بيع : وجعلت راعيا .

والذكور من دأ .

(٥٣١) سألته في بيع

(٥٣٢) حذوكة في دأ

(٥٣٣) في الأصل : دأ ، دأ ، وما حلك والذكور في بيع .

(٥٣٤) سألته في دأ ، في .

ضربه ، وفتح بطنه ، حتى صار بذلك في موقف الموت برحمه ، أو بأنيك (٢٢٢) وله عنه ، يمثل ذلك ويدعو إلى السباع من بيته على ذلك . ويطلب القائم بها حبس المدهي عليه . وقد بأنيك آخر أيضاً (٢٢٣) يدعى حل رجل وبه جراحات خيلطة (٢٢٤) بخوفة ، وآسر عليه جرح سهل قد سال (٢٢٥) دمه وأحييت - (رعى الله منك) (٢٢٦) . أن تعلم ما يلزمك به (٢٢٧) النظر في هذا لتتظر به - إن شاء الله .

فالذي تقول به : أن الزمان قد صد ، وأن هذه الحادثة إنما يسرع (٢٢٨) إليها من لاضية (٢٢٩) عنه ، ولا خشية تمنعه من ركوب الباطل لاستخراج ما بأيدي الناس (يمثل هذا) (٢٣٠) من الاحتيال ، ولكنه مع ذلك بتوسط لم ينظر في حالة تكون خلاصاً لك - إن شاء الله (عز وجل) (٢٣١) - وللدوي الحقوق القائمة عندك - (إن شاء الله) (٢٣٢) .

فإن جارك وعليه جراح بخوفة ، فاحبس المرى عليه (٢٣٣) بالدم حتى يصبح المبروح ، (لو تبيين) (٢٣٤) حالة يجب بها إطلاقه . ومن جارك معاني من الجراح يدعى حل رجل ضرباً مؤلماً ، قد بلغ منه مبلغ الخوف على نفسه بخير سبب ظاهر ، فادح يمثل هذا بالبيئة على دعواه .

(٢٣٥) فيج : أر ياك ، ١٥ : أر ياك .

(٢٣٦) مذكورة في د ب ، فيج .

(٢٣٧) فيج : تقيه .

(٢٣٨) في د ١ : نسا .

(٢٣٩) فيج : وثقه الله

(٢٤٠) فيج : له

(٢٤١) في د ١ : يزج

(٢٤٢) في الأصل : د ب ، ١٥ : راية والذكور في فيج .

(٢٤٣) مذكورة في فيج .

(٢٤٤) في الأصل : د ب ، ١٥ : راية والذكور في فيج .

(٢٤٥) مذكورة في فيج .

(٢٤٦) مذكورة في د ب .

وقال يحيى بن عبيد الله ، قال محمد (بن عبد الله)^(٥٦١) بن عبد الحكم :
مالك يقول : في المرأة تملق بالرجل القاصل المبرد بالغير والعدل وتقول :
أكرهني على نفسي .

قال : الحد عليا . وأنا أعتقد بمثل هذا في التهمة . إذا قصد بدمه رجلا
فاصلا قد حُرف بالغير . (GB) لا يقارب^(٥٦٢) في الدماء فإني أبطل التهمة ،
ولا^(٥٦٣) أقبلها منه .

لأن محمد . وما عندي بينهما فرق ، وصدق - إن شاء الله - (مز
وجيل)^(٥٦٤) .

قال القاصي^(٥٦٥) أبو الأصم^(٥٦٦) : ترك يحيى بن عبيد الله المصبر إلى
قول ابن القاسم وغيره في هذا ، والوقوف عند مقتضى به ، وصار إلى
قول محمد (بن عبد الله)^(٥٦٧) بن عبد الحكم وكثير من مسائله على غير مذهب
مالك وأصحابه ، لأنه تعلقه على (محمد بن إدريس الشافعي)^(٥٦٨) مدة في^(٥٦٩)
حياته أبيه ، وغيره من أصحاب المالكيين ، وإن كان قد رد على الشافعي في كثير

(٥٦١) مسألة في فج ، محمد بن عبد الله بن عبد الحكم : وهو تلميذ المصبر المشهور
أولاً ٢١٤ / ٨٢٩ م وهو تلميذ أبيه بن عبد العزيز ودليس القرعة المالكية عصر بعده
وكان شديد الصب لأبيهم فاضلا له على سائر أصحاب مالك . وقد وضع ثلاثة مختصرات في الفقه
على مذهبه .

الفرز تلميذ المصبر ٢ / ٩٢ - ٧٠٠ م ابن فرعون : الفتيان للكتاب ١٣٤ د . مختصره مكي
أحكام السوء ص ١٠٨ مسألة ٢ .

(٥٦٢) في الأصل ، د : لا يقارب والمذكور في فج

(٥٦٣) في فج : ليست

(٥٦٤) مسألة في فج .

(٥٦٥) في فج . الشيخ

(٥٦٦) مذكورة في د ١ .

(٥٦٧) مذكورة في د ١ .

(٥٦٨) هو الإمام محمد بن إدريس الشافعي صاحب المذهب الذي ينسب إليه أولئك
٢٠١ م وهو أشهر من أن نذكر له . وكتابه الأم هو تفسر الملل الشافعي .

(٥٦٩) مسألة في فج .

من مسأله ، وما أنظر^(٥٧٦) ابن^(٥٧٧) عبيد الله إلا قاطب عنه ما قاله ابن القمام وغيره . فإن كان علمه فكان يجب أن يذكره . ويحتمل قول^(٥٧٨) من رأى الحق في قوله . وأما أن يعرض عن ذكر مشهور الملحق ولا يذكره ، ويحتمل^(٥٧٩) إلى غيره (ملكه تقصير)^(٥٨٠) .

(و) (٥٧٧) في كتاب الثبوت من المخططة . قال ابن القمام : قال مالك : من قال دى^(٥٧٨) عند فلان ، فبعض القسامة ، (قال ابن القمام^(٥٧٩)) : ولم يذكر لنا مالك كان المختول^(٥٨٠) مسخوطاً أو غير مسخوط (وهو^(٥٨١) سواء)^(٥٨٢) . وليس كالمشاهد لأنه لا ينهم والمرأة (و)^(٥٨٣) الرجل في ذلك في المسند وانحطاً . في ذلك القسامة .

قيل^(٥٨٤) . رأيت ابن قال المختول دى عند فلان ، فسمى رجلاً أروع أهل تلك البلاد ، ممن لا ينهم في النماء ، ولا غيرها وليس^(٥٨٥) بمأثور^(٥٨٦) في شيء من الشر . قال : لم أسمع مالكاً يحاشي أحداً من أحد ، وأرى أنه مصلق (كل من ادعى)^(٥٨٧) عليه .

(٥٧٠) في د : أنظر أن .

(٥٧١) ساقطة في ف : د .

(٥٧٢) في ف : د : ر : ك : ث .

(٥٧٣) في ف : د : ر : ك : ث .

(٥٧٤) في الأصل : د : ب : ف : ك : ث : ر : ك : ث : د : ر : ك : ث .

(٥٧٥) ساقطة في د .

(٥٧٦) في الأصل : د : ب : ف : ك : ث : ر : ك : ث : د : ر : ك : ث .

(٥٧٧) مذكور في ف : د .

(٥٧٨) في ف : د : ر : ك : ث : د : ر : ك : ث .

(٥٧٩) في ف : د : ر : ك : ث : د : ر : ك : ث .

(٥٨٠) في ف : د : ر : ك : ث .

(٥٨١) ساقطة في د .

(٥٨٢) في ف : د : ر : ك : ث : د : ر : ك : ث .

(٥٨٣) للأثرين فيما جرى به الاستعمال القائل هو القاصي هو في المشهور علق وليس جازاً هو

التقصير بطلته لئلا ولكنها قد تحصل الاستعمال القاصي لئلا يقال أين الرجل فإنه أي حابه وأوجه فالتقصير أنه ليس متبهماً شيء من كثر .

(٥٨٤) في ف : د : ر : ك : ث : د : ر : ك : ث .

وإن رمى بدمه صيلاً . أقسم وروثه . وأُعتلوا الدنيا من عاقلة الصبي .
وكذلك إن رمى بدمه دنياً ، أو أمة أو عبداً أقسم وروثه واستحقوا دمه ،
وكذلك إن رمى بدمه دنياً ، أو أمة أو عبداً أقسم وروثه . واستحقوا دمه .
فإن (٥٨٨) كان عبداً قُتلوا ، وإن كان حراً قيل لسيد العمد ادفع (٥٨٩) أو ألقه .
وقيل لأهل جزية القدي أحلوا عقل هذا الرجل .

وفي تعبير (ابن مزي) (٥٨٧) قال : رسالته - يريد عيسى بن دينار -
عن صفة الضرب التي إذا ادعاه الرجل ، أنه ضُرب به ، أو قامت به بينة ،
وجبت القسامة .

فقال : الضرب كله ، قلت (٥٨٨) له : أليس (٥٨٩) ذلك المظنة ؟

قال : نعم : قال الله - عز وجل - (٥٩٠) - : فوكره موسى ،
ففضى عليه (٥٩١) :

قلت : فإن (٥٩٢) ادعى أن غلاتاً صر به ، ومن ضربه يموت ، وليس به
أثر ضرب في شيء من جسده قليل ولا كثير .

(٥٨٥) في فتح : وإن .

(٥٨٦) في ١٠ . ادفع اليد والصوراب ما أثبتته . والله لعل أمر من أكل أي أدى الهبة
والقصود بقرنه والفتح انداء الهبة من تسلطه

(٥٨٧) ابن مزي - هو يحيى بن إبراهيم بن مزي القرطبي (لمتوف سنة ٣٥٩ = ٨٧٢)
ورحل إل الشرق هجرى . مصر على ما صحح في الفرج صاحب ابن القاسم ورأس المالكية في مصر به
وقال أئيب بن عبد العزيز ، وابن مزي هو صاحب كتاب شرح الموطأ الذي أثنى عليه ابن حزم
ثناءً مريفاً في رسالته في فضل الأندلس (انظر ترجمة ابن مزي في كتاب ابن الفرغى ولم
١٥٥٨ ورسالة ابن حزم في تلح الطلب لشرى ، تحقيق محمد عبد الحفيظ عبد الحميد ، ١ / ١٦٢ -
١٦٤) . ومن هذا الكتاب نقبه (في تلح القرطاب) يمثل ابن سبيل في هذا التلح

(٥٨٨) في فتح ، ١٥ : قلت .

(٥٨٩) في فتح ومن

(٥٩٠) في فتح ، ١٥ : تعالى .

(٥٩١) سورة القصص ، آية ١٥

(٥٩٢) في فتح .

قال يحمل من ذلك ما^(٩٧) يحمل وتكون فيه القسامة على سنن
قلت : وإن لم تعلم^(٩٨) مازعة بين الملقى ، والملقى عليه^(٩٩) ذلك ،
قيله ؟

قال هو^(٩٧) أعلم^(١٠٠) بما وصل^(١٠١) إليه من ذلك .

قلت فإن^(١٠٢) رى ذلك صالحاً من الناس لأينهم بشى ؟

قال . وإن رى بذلك شير الناس حالاً فربما حلت البلاء وربما كان
الضرر القلى^(١٠٣) يخفى^(١٠٤) أثره ، وهو يكفد^(١٠٥) صاحبه فالقسامة تجب
بقوله^(١٠٦) . وكفى على سنن . ويدى^(١٠٧) ذلك ما تدبر . وأصدق ما يكون
المرء - إن شاء الله (عز وجل)^(١٠٨) - حين يتزل به الموت ، ويحضره
فرأى الدنيا .

قال ابن مريم . وأصبرنى يحيى بن يحيى عن ابن مالم مثله .
وقال أصح . من قال سقاي فلان سقاً ومه أموت ، فأت . أفسم على
قوله ، ووجب القود .

(٩٧) د ١ . من .

(٩٨) د ١ . لم .

(٩٩) ساقطة فى د ١ .

(١٠٠) د ١ . لم .

(١٠١) د ١ . لم .

(١٠٢) د ١ . لم .

(١٠٣) د ١ . لم .

(١٠٤) د ١ . لم .

(١٠٥) د ١ . لم .

(١٠٦) د ١ . لم .

(١٠٧) د ١ . لم .

(١٠٨) د ١ . لم .

(١٠٩) د ١ . لم .

(١١٠) د ١ . لم .

(١١١) د ١ . لم .

وفي العتية في آخر سماع عيسى عن ابن القاسم : لا قسامة في مثل هذا إلا في القريب المشهود عليه ، أو ^(٦٠٥) الأكار البيعة من الجراحات ^(٦٠٦) وأثر الضرب
وفي سماع أبي ^(٦٠٧) زيد عن ابن القاسم : فيمن وكس رجلا برجله ^(٦٠٨)
البطن ^(٦٠٩) ، فكنت ^(٦١٠) أباماً ، فزم أنه يجد من تركضة على فؤاده أمراً
شديداً ، مات .

قال : يبين لئلا أن يخوف ، ويذكر الله . فإن (حمادي ^(٦١١)) و
أصر وقال : والله ما زلت ^(٦١٢) منذ ^(٦١٣) وكفني فلان بشر وما تظني ^(٦١٤)
إلا الركضة . رأيت أن يفسوا ^(٦١٥) معه ويستحقوا دمه . إذا ^(٦١٦) كان
مضطجعاً من يوم ركضه ، حتى مات ، وإن لم يسطمع ، إذا (رؤي
به) ^(٦١٧) صرد ذلك وسبه ، فهو بمنزلة الأسطجاع .

وقال ابن حبيب في كتابه . كُتبت إلى أصبغ بن الصريح ليس قربت
إليه امرأته طعاماً ، فلما أكلته ثقياً أبعاده ، فأبش بالموت مكانه فاشهد ^(٦١٨)
امرأته وخالتها فلانة به . هل يقسم على قوله ؟
وفي قول من قال . سقاني ^(٦١٩) فلان سمّاً من ^(٦٢٠) أموت ، ولا يعلم

(٦٠٥) في فتح : و .

(٦٠٦) في د : الجراح

(٦٠٧) في الأصل : دب : لم

(٦٠٨) في فتح : بضمة الباء ، د : رجلاً قبل

(٦٠٩) في الأصل : دب ، فتح : فكنت والله كور في د .

(٦١٠) مذكورة في فتح

(٦١١) في الأصل : مرأيت والله كور في القسح الأخرى

(٦١٢) في الأصل : دب ، فتح : مر والله كور في د :

(٦١٣) في دب : مكشفي ، فتح : وما تظني

(٦١٤) في الأصل : دب ، فتح : يفسوا والله كور في د .

(٦١٥) في فتح : إن .

(٦١٦) في فتح : ر .

(٦١٧) في فتح : د : فاشهد أن .

(٦١٨) في الأصل : دب : سقاني والله كور في فتح : د .

(٦١٩) في فتح : و .

إلا بقوله . ولا يضاً منه أمعاء . وهل هو (١٢٠) كقول (١٢١) فلان لطفى ومنه أموت أو (١٢٢) فلان صريبي ومنه أموت . ولا أثر ضرب به . فله نزل (١٢٣) هذا بيلدا . فاستشروا (١٢٤) فيه الإمام . ما احتفظنا عليه ؛ فكتب إلى : سم . أرى القسامة لأولياء هذا الرجل . (gBq) في سألتهك إن شاموا . لاشك فيه صدق الذي عاجله من الموت . وإن لم يقتل منه أموت ، (وهو كالصرب أو بلرح سيف . أو بعضا . فيقول : فلان في فيكتي به . وإن لم يقتل منه أموت) (١٢٥) . وقد يكتي بقوله : فلان قطني . وإن لم يكن به أثر فيقسم عليه . ولا يحتاج إلى كشفه ؛ كيف قتله ولا يمنع ذلك من القسامة عن قوله ، إن مات . وكذلك قال مالك : فيمن قال فلان قطني مجرداً ، هكذا لم يصعب ضرباً ، ولا غيره ولا آراء به أنه يقسم بقوله ، وليس عليه أن يكشف عن قوله كيف قتله ولا متى ضربه .

أخبرنا ابن وهب عن مالك ، وقاله جميع أصحاب مالك . لا اختلاف بينهم فيه أن من قال : فلان قطني أو فلان صريبي ، أن القسامة فيه قائمة في العمد ، والخطأ . وساق جوابه ، وفيه طول اختصرته (١٢٦) ، وعنده (١٢٧) آخره .

فالقسامة ثابتة في سألتهك في الذي (١٢٨) أطعمته زوجته الطعام ، فضياً . إذا أثبت (١٢٩) قوله بشاهدين يقسمون عليها ، أو حل غائلها ، لأنه إما يقتل

(١٢٠) في فتح ، ١٥ ، هذا

(١٢١) في فتح الأخرى ؛ كقوله

(١٢٢) في فتح ، ر .

(١٢٣) في فتح ، ١٥ ، لا نزل

(١٢٤) في ديب ، فتح ؛ فاستشارنا ، ١٥ ، واستشارنا

(١٢٥) سألته في ديب

(١٢٦) في ديب ، ١٥ ؛ اختصرته

(١٢٧) في فتح ، ر .

(١٢٨) في ديب ، ١٥

(١٢٩) في ديب ، ١٥ .

بالقسامة واحدة سنة ماضية مجتمع عليها من أهل العلم ، والسلف وفي زمن الصحابة ونضرب الأخرى مائة وتسجن عاماً .

وفي سماع صموئيل وسماع أصبح : لا يثبت قول الميت : دى (١٣٠) عند فلان أو شجى فلان أو صريى فلان ، إلا بشاهدين . فيقسم أوليائه حيث لم إما بشاهد (١٣١) واحد فالقسامة تجب بقوله : دى عند فلان هل ما تقدم ، أو بشاهد (١٣٢) على القتل ، أو على (١٣٣) الجراح (١٣٤) على مذهب المثلثة .

وفي سماع عيسى (١٣٥) حتى يشهد على الجراح (١٣٦) شاهدان ، وفي أول (١٣٧) توارث مضمون القولتان .

٥٥ - في (١٣٨) امرأة رمت رجلاً بأله (١٣٩) القضاة :

(٥٥٦) أثبتا (١٤٠) - رحما اثنوا إياكم - امرأة ، فذكرت أن رجلاً اختطفها (١٤١) والتمصا . ونسبت ذلك إلى رجل شهد حتى جماعة أنه (١٤٢) من حبار الناس ، من أمره (١٤٣) أنه (١٤٤) من أهل الطهارة ، والحالة الحسة . وأهم لا يعلونه (١٤٥) ثبب إليه من هذا شيء وشهد حتى أن (١٤٦)

(١٣٠) في د ب . دى .

(١٣١) في ج ، د ، هـ . فله .

(١٣٢) في ج ، هـ . فله .

(١٣٣) سائلة في ج .

(١٣٤) في د ، هـ . الجرح

(١٣٥) في ج ، د ، هـ . عيسى .

(١٣٦) سائلة في ج

(١٣٧) سائلة في ج

(١٣٨) في السبع الأخرى ، أنه والله كوري في ج .

(١٣٩) في ج ، د ، هـ . اثنتى

(١٤٠) في ج . اثنتى

(١٤١) مذكورة في ج

(١٤٢) في د ب ، أمره الناس .

(١٤٣) سائلة في د ب .

(١٤٤) في ج ، يعرفه .

(١٤٥) في د ، بلى

هذه الحارثية منسوب إليها الرداءة^(٦٩٧) ، فاكثروا إلى بما عندكم في ذلك .

فكتبوا القدي عندنا - أكرمك الله - في هذا أنها إذا رمت بملك رجل ، لا يشه^(٦٩٨) ما^(٦٩٩) رمت^(٧٠٠) به ، ولا يمس^(٧٠١) إليه مع ما شهد به عليها مما يمسب إليها فالحمد عليها واجب الرجل المرمي^(٧٠٢) حد القرية ، ثمانون سوطاً ، قال أبو صالح .

وقال ابن أبيه . وتضرب بإقرارها^(٧٠٣) بالثنا مائة سوط لم يكون عليها مائة وثمانون سوطاً . يريد إن أكلت على دواها ، وإن رجعت عن ذلك ، لم يلزمها إلا الحد^(٧٠٤) .

قال القاضي أبو الأصم^(٧٠٥) : وهذه المسألة إذا ادعت المرأة أن رجلاً^(٧٠٦) استكرهها في الخوة في الخلع ، وكتاب النصف ، وفي الشهادات وعند آخر كتاب السرقة ، وفي سماع^(٧٠٧) أشهب في كتاب النصف ، وفي سماع عيسى في الحدود . وفي^(٧٠٨) أول رسم من سماع يحيى في كتاب الدعوى . وقال (ابن الموزق)^(٧٠٩) : إيجابته^(٧١٠) متعلقة ندى ، أو لا ندى .

(٦٩٧) في الأصل : الرد ، نجح ، ذهب : الرد لم لا يكون في د .

(٦٩٨) في الأصل : ذهب ، نجح : لا يشهده .

(٦٩٩) في د ب : وما .

(٧٠٠) في نجح : يرمته .

(٧٠١) في د ب : نسب .

(٧٠٢) في نجح : القدي رمت به ، د : القدي رمت .

(٧٠٣) في نجح : د : إقرارها .

(٧٠٤) في د : القرية .

(٧٠٥) سألته في الأصل ذهب ، وفي نجح : قال الشيخ والاكور في د .

(٧٠٦) في نجح : د : كذا .

(٧٠٧) في د : كتاب .

(٧٠٨) في نجح : د .

(٧٠٩) محمد بن إبراهيم بن دياح الاسكتوفى المعروف بابن الموزق ثقة بابن الناجفون وابن عبد الحكم وروى عن ابن القاسم ، وأبو جوب ، وكان راجعاً في الفقه والحديث طبعاً في ذلك في آخر أيامه خرج من مصر إلى الشام ومولده سنة ١٨٠ هـ / ٧٩٦ م وتوفي في دمشق سنة ٢٦٩ هـ / ٨٨٣ م انظر القاضي عياض : ترتيب المفاخر ٣ / ٧٢ - ٧٤ ، وذكر ابن سبيل أن تاريخ وفاته ٢٨١ هـ ، قال ابن حبان وفاة ١٦٤ هـ .

(٧١٠) سألته في نجح .

وهي ممن لا يتهم بذلك ، حملت القذف لا الثرثا . قاله ابن القاسم ، وابن وهب ، وقالة مالك . وقال ابن الماجشون (ولا) ^(٦٦٠) يلزمه صدق ، ولا أدب ، ولا تحد هي لا رمت به . وقالة أصح .

وإن كان متهما فلها عليه ^(٦٦١) صدق المثل . قاله ابن الماجشون وأشب .

ولال ابن القاسم : لا صدق لها ، إلا أن يشهد رجلان ، أنه احتملها وعلب ^(٦٦٢) عليها ، فتحلف . وتأخذ صدقتها ، إن ادعت أنه أصابها . ويروجع هو ^(٦٦٣) ضرباً ، وقالة مالك .

وقال ابن حبيب . سألت مطرفاً عن سرق متاعه فاتهم من جيرانه رجلاً ، أو طريفاً لا تعرف ^(٦٦٤) حاله أرى للإمام أن يحبس حتى يسأل عنه ، ويبرئ حاله ؟

فقال ^(٦٦٥) ل ^(٦٦٦) : سم ، أرى ذلك على الإمام ، وأرى ألا يطعن حبه .

قلت له : وإن ^(٦٦٧) كان هذا المتهم مأبوتاً ^(٦٦٨) بالسرقة متهماً بها .

قال : فذلك أطول لحبسه وإن وجد عنه بعض متاعه . وأدهي المتهم أنه اشتراه ، ولا بينة له ، وهو متهم بالسرقة ، فلا سبيل للمدعي (إلى ما في يديه) ^(٦٦٩) . وإن كان غير معروف بذلك ، فلعلى المظان حبه والكشف

(٦٦٠) ينج ، لا

(٦٦١) سائلة ينج .

(٦٦٢) قد دب : وعلب .

(٦٦٣) سائلة ينج .

- (٦٦٤) ينج يرب .

(٦٦٥) ينج ، د ، قال .

(٦٦٦) سائلة ينج ، د ،

(٦٦٧) ينج ، د ، قال .

(٦٦٨) مأبوتاً : متهماً معروفاً .

(٦٦٩) في الأصل : إلا ما يبيح ، وقد دب : أي يبيح والذكر في نج ، د ،

عنه . وإن كان معروفاً بالسرقة ، مأبوتاً في حاله ، حبس أبداً ، حتى يموت في السجن .

قال : وسألت عنه (٦٦٠) ابن الماجشون وابن عبد الحكم وأصمغ ، فقالوا . مثله . وكتب بذلك عمر بن عبد العزيز (٦٦١)

وقال ابن الموار : من ادعى سرقة واتهم بها من هو من أهل التهم ، كشف عنه (٦٦٢) ، واستنصف عليه ، بقدر تهمته وشهرته بذلك . وربما كان فيه القسرب ، وهذا قول العلماء ، وقاله مالك والليث (٦٦٣) .

قال ابن وهب ، قال الليث . من وجد معه متاع مسروق ، وقال اشتريته لأن كان متهماً ، عوقب . وكتب عمر بن عبد العزيز في مثله أن يسجن حتى يموت .

قال (٦٦٤) أشهب : إذا شهد فيه أنه متهم فإنه يسجن (٦٦٥) بقدر ما اتهم فيه ، وعلى قدر حاله ، وغريم (٦٦٦) من يجلد بالسوط مجرداً ، وإن كان التوال خبر عدل ، فلا يُذهب به إليه ، ولا يشهد عليه عتده إلا أن يعرف (٦٦٧)

(٦٦٠) سابقه في فتح ، ١٥٤ .

(٦٦١) عمر بن عبد العزيز بن مروان هو الخليفة الثاني من خلفاء بني أمية ولي بعد سليمان بن عبد الملك سنة ٩٩ هـ / ٧١٧ م ويصغر من أمية التابعين ومن خيار الخلفاء تولى سنة ١٠١ هـ / ٧١٩ م . انظر الفتاوى : التلخيص لفتح الأول ٢ / ١٧ - ٢٤ ، مسود مكتب - أحكام السور ، ص ١٢١ حكاية ٦ .

(٦٦٢) سابقه في فتح ، ١٥٤ .

(٦٦٣) هو الليث بن سعد القتيبي مصري مشهور كان أبوه من التابعين ودرس هو على كثير من فقهاء مصر وسنك والقيظة ، والعمرد صاحب فتاوى خاص إلا أن هذا التلخيص لم يشتر له العلماء طويلاً وكان من تلامذته بمصر ابن القاسم داني وحبب والتلخيص لفتح ١٢٥ هـ . انظر ابن حنبلان ١ - ١٢٧ - ١٢٨ وانظر أحكام السور ص ١٢١ حكاية ٥ .

(٦٦٤) في فتح ، ١٥٤ . وقال .

(٦٦٥) في ١٥٤ ، يمتنع .

(٦٦٦) في فتح ، ١٥٤ . ومنهم .

(٦٦٧) في فتح ، عرف .

أنه لا يأخذ (٦٧٨) بعد (٦٧٩) حتى (٦٧٩) - ابن المراز - وذكره ابن حبيب عن أصبغ

من جهه إلى القرائي رجل ، فقال سرق متاعى ، فإن (٣٧٨) كان موصوفاً بذلك متاعاً ، حشدوا متاعى وأحلف (٦٨٠).

وقال (٦٨١) محمد ، قال أشهب : لا يمين عليه ، وقال (٦٨٢) ابن حبيب عن ابن الماجشون : من شهدت عليه بيعة أنه سارق معروف بالسرقة ، منهم بها ، قد يمين فيها غير مرة ، إلا (٦٨٣) أنه لم تكن (٦٨٤) معه سرقة حين (٦٨٥) شهدوا عليه ، فلا يقطع بذلك لكن (٦٨٦) يطال صبه

(٦٧٨) في فتح ، د ب : يأخذ .

(٦٧٩) في فتح ، إلا يأخذ .

(٦٨٠) في فتح ، رخص .

(٦٨١) في فتح ، د ا : قال .

(٦٨٢) في فتح : قال .

(٦٨٣) في د ب : إلى .

(٦٨٤) في فتح : يمكن .

(٦٨٥) في د ب : حيث .

(٦٨٦) في فتح ، ولا .

مراجع البحث

المصادر :

- ابن الأثير (أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاة البلسي) .
• التكملة لكتاب الصلة بتحقيق كوديرا طبعة مجريط ، ١٨٨٦
- الحلة السراء (جزعان) تحقيق حسين مؤنس طبعة أول
١٩٦٣ مطبعة لجنة التأليف والنشر والترجمة القاهرة .

ابن هشام (أبو الحسن علي الشنبري) :

التخيرة في محاسن أهل الجزيرة .

- القسم الأول (٢ مجلد) المجلد الأول طبعة ١٩٣٩م والمجلد
الثاني طبعة ١٩٤٢م ، القسم الرابع (المجلد الأول) طبعة ١٩٤٥م
مطبعة لجنة التأليف والنشر والترجمة القاهرة .

ابن بشكواد (أبو القاسم خلف بن عبد الملك) :

- كتاب الصلة جزعان نشر دار المصرية للتأليف والترجمة ،
١٩٦٦م ، القاهرة .

ابن حزم (أبو محمد علي بن محمد) .

- جهرة أنساب العرب ، تحقيق عبد السلام هارون ، ١٩٦٩ ،
القاهرة .

ابن حيان (أبو مروان حيان بن خلف بن حسين) .

- المختصر (الجزء الخامس بأمر إمارة عبد الرحمن الأومط
وإمارة محمد بن عبد الرحمن) . تحقيق د محمود علي مكي ،
دار الكتاب العربي ، ١٩٧٣ ، بيروت .
- المختصر (الجزء الخامس بإمارة عبد الله بن محمد) ، نشر
مكتشور أنطونيا ، باريس ١٩٣٧ .

ابن الخطيب (لسان الدين محمد بن عبد الله بن سعيد السبائي)
الإحاطة في أخبار غرناطة ، تحقيق محمد عبد الله حنان جزء ١٠ ،
١٩٥٥ ، القاهرة .

ابن خلكان (أبو العباس همس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر)
وليات الأحياء ، تحقيق د. إحسان عباس ، ٨ أجزاء . دار صادر ،
١٩٧١ ، بيروت .

ابن رشد (أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد ... للقرطبي الأندلسي) :
بداية المجتهد ونهاية المقتصد جردان . مكتبة الانجلبي ، القاهرة ،
بدون تاريخ .

ابن صنوان : محمد :

كتاب آداب المعلمين : تحقيق حسن حسني عبد الوهاب طبعة
جديدة عمراجعة وتطبيق محمد العروسي المطوي ، دار الكتب
الشرقية . تونس ، ١٩٧٢ م .

ابن سهل (القاضى أبو الأصمغ عيسى .) :
الأحكام الكبرى (مخطوط) نسخة مكتبة الزاوية الناصرية
بشمكروت رقم ١١٨٩ . من مخطوطات الأوقاف رقم ٨٣٨ ق .
الخزانة العامة - الرباط .

ابن عبد الرؤوف (أحمد بن عبد الله ...) :
في آداب الحسنة والقيس (ضمن مجموعة ثلاث رسائل في
الحسنة) . تحقيق ليلى بروفيسال ، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي
للأثار الشرقية ، ١٩٥٥ م ، القاهرة .

أبي جلدون (محمد بن أحمد ... التصحيف) :
في القضاء والحسنة (ضمن ثلاث رسائل في الحسنة) . تحقيق ليلى
بروفيسال ، ١٩٥٥ م ، القاهرة .

ابن هشارى المراكشى (أبو القباس أحمد بن محمد) :
 اليك الحرب في أخبار الأندلس والمغرب جزء ٣ . تحقيق ليلى
 بروفسال ، دار الثقافة ، بيروت ، لبنان (طبعة بالأوفست
 عن طبعة باريس ١٩٣٠م) .

ابن عمر (يحيى) :
 أحكام السوق تحقيق د محمود علي مكي ، صحيفة المعهد المصري
 للدراسات الإسلامية مجلد ٤ العدد ١ - ٢ سنة ١٩٥٦م ،
 ملويد .

ابن فرحون (برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد) :
 الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب ، ١٣٥١هـ ، القاهرة .

ابن القرضى (أبو الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي) .
 تاريخ علماء الأندلس ، نشر الدار المصرية للتأليف والترجمة ،
 ١٩٦٦م ، القاهرة .

الباجي (القاضي أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن واثق ...
 الأندلسي) :
 كتاب المتن ، شرح موطأ إمام دار الهجرة مالك ابن أنس
 (٧ أجزاء) ، الطبعة الأولى ، ١٣٣١هـ ، مطبعة السعادة ،
 القاهرة .

الباستط (أبو شيان عمرو بن بحر ..) :
 البيان والبيان . تحقيق عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثالثة ،
 ١٩٦٨م ، مكتبة تلخمي ، القاهرة .

البرسني (عمرو بن شيان بن عباس ...) :
 في الحسية (ضمن مجموعة ثلاث رسائل في الحسية) . تحقيق ليلى
 بروفسال ، مطبعة المعهد العلمي للأثار الشرقية ، ١٩٥٥م ،
 القاهرة .

الحميدى (أبو عبد الله محمد بن نصر بن خنوح بن عبد الله الأزدي) :
جلوة القنيس في ذكر ولاية الأندلس ، الدار المصرية للتأليف ،
والترجمة ، ١٩٦٦م ، القاهرة .

الحشني (أبو عبد الله محمد بن حارث بن أسد القيرواني) :
قصة قرطبة ، ١٩٦٦م ، القاهرة .

حمون (عبد السلام بن سعيد القنوصي القيرواني) :
المدينة الكبرى (١٦ جزءاً) ، طبعة بالأوفست ، دار صادر
بيروت عن طبعة مطبعة السعادة ، القاهرة .

النسي (أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة) :
بنية القنيس في تاريخ رجال أهل الأندلس ، نشر دار الكتاب
العلمي ، ١٩٦٧م ، القاهرة .

الطرطوشي (أبو بكر محمد بن الوليد) :
كتاب الحوادث والبدع . تحقيق محمد الطالبي ، المطبعة الرسمية
لجمهورية التونسية ، ١٩٥٩ ، تونس .

عبد الواحد المراكشي : المسجب في تلخيص أخبار المغرب . تحقيق محمد سعيد
الشرين ، ١٩٦٣م ، القاهرة .

عياض (القاضي أبو الفضل ... بن موسى بن عياض اليحصبي السبيعي) :
ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك .
تحقيق د. أحمد بكير محمود ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ،
١٩٦٧

القيرواني (أبو عبد الله بن أبي زيد .) :
الرسالة - الجزائر ١٩٦٨

مالك بن أنس - الموطأ (جزءان) . تحقيق ، محمد فؤاد عبد الباقي
مشر دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه ١٣٧٠هـ -
١٩٥١م ، القاهرة .

المارودي (أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري) :
الأحكام السلطانية والولايات الدينية . الطبعة الثانية ، مطبعة
الخلي ، ١٩٦٦م ، القاهرة .

الميلدي (أحمد بن سعيد) :
التيسير في أحكام التفسير ، تحقيق موسى قنبال ، ١٩٧٠م ،
الجزائر .

المزني (القاضي النعمان بن محمد) :
كتاب الاختصار ، تحقيق محمد وحيد ميرزا ، ١٩٥٧ ، دمشق .

المزني (أحمد بن محمد ... التلمساني) :
دبح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، تحقيق هبة الدين
عبد الحميد (١٠ أجزاء) ، ١٩٤٩ ، القاهرة .

المقرئ (تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي . .) :
المراخط والاعتبار بذكر الخطوط والآثار ، المعروف بالخطوط
المقرئية . الجزء الثاني طبعة جديدة بالأوقست ، مكتبة الخي ،
بغداد . (من الطبعة المصرية) .

النباهي (أبو الحسن علي بن عبد الله الجلباي المالحق) .
تاريخ قصة الأندلس المسمى بكتاب المرتبة العليا لمن يصح
القضا والفتيا تحقيق ليلى بروفنسال ، ١٩٤٨م ، القاهرة .

النوري (أبو زكريا يحيى الدين بن شرف ...) .
تهذيب الأسماء واللغات ، ط الطبعة المتبرية بالقاهرة في قسمي
وأربعة أجزاء (بدون تاريخ) .

ياقوت (شهاب الدين أبو عبد الله ... بن عبد الله المعروف بالروى) :
معجم البلدان ، ٦ أجزاء ، طهران (طبعة بالأوقست من طبعة
وصفلك ، ليونج ١٨٦٦ - ١٨٧٠م) .
(٨ - اقتصاد الجبال)

المراجع :

أحمد محمد خليفة (دكتور) :

انجازات معاصرة في الفكر الاجتماعي من الجريدة مجلة عالم
الفكر ، العدد الخامس ، ١٩٧٤ ، الكويت .

آدم ميسنستر :

الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري . ترجمة : محمد
عبد الحادي أبو ريدة . (جزءان) ، (الطبعة الثالثة) مطبعة لجنة
التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٥٧م ، القاهرة .

أشباح (يوسف) :

تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين ، ترجمة محمد عبد الله
عنان ، الطبعة الثانية ، ١٩٥٨م ، القاهرة .

الغازي العربي (دكتور) :

كتاب عن الحسبة في بيزطة في القرن العاشر الميلادي . حولة
كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، مجلد ١٩ ، مايو ١٩٣٧م ، القاهرة .

الجنجالي (الحبيب - دكتور) :

المغرب الإسلامي الحياة الاقتصادية والاجتماعية (٣ - ٩/٥١ -
١٠م) . النوار التونسية للنشر ، ١٩٧٨ ، تونس .

حسن حسني عبد الوهاب :

أصل الحسبة بالرقبة ، تحليل كتاب أحكام السوق لإبي برهم ،
حولة الجامعة التونسية ، العدد الرابع ، ١٩٦٧ ، تونس .

خالد الصولي (دكتور) :

تاريخ العرب في آسيا ، جمهورية بنى جهور . الطبعة الأولى ،
١٩٥٩ ، دمشق .

خلاف (محمد عبد الوهاب - دكتور) :

صاحب الرد والمظالم في الأندلس ، مجلة كلية الآداب
والشريعة ، جامعة الكويت ، المجلد ١٠ ، ١٩٧٨م ، الكويت .

- هدمان البوروي (دكتور) :
 الجريدة والميرم ، مجلة عالم الفكر ، المجلد الخامس ، ١٩٧٤ ،
 الكويت .
- غوستاف لوبون (دكتور) .
 حضارة العرب ، ترجمة عادل وعينر ، مطبعة عيسى الحلبي ،
 ١٩٦٩م ، القاهرة .
- عبد جواد رشا (دكتور) :
 ظاهرة العنف في المجتمعات المعاصرة ، مجلة عالم الفكر ، المجلد
 الخامس ، ١٩٧٤ ، الكويت .
- مصطفى الموجي (دكتور) :
 الميرم والمظاهرات الدولية ، مجلة عالم الفكر ، المجلد الخامس ،
 ١٩٧٤ ، الكويت .
- مكي (عمود علي - دكتور) :
 • تاريخ عبد الملك بن حبيب ، صحيفة المعهد المصري للدراسات
 الإسلامية ، ١٩٥٧ ، مدريد .
 • التشيع في الأندلس ، صحيفة المعهد المصري للدراسات
 الإسلامية ، المجلد ٢ ، ١٩٥٤ ، مدريد .
 • أسرة بني الطنبي القرطبيين ومصرع أبي مروان الطنبي ، مجلة
 كلية الآداب والدراسات ، جامعة الكويت ، العدد الثاني ،
 ديسمبر ١٩٧٥ .
- موسى قيسبك :
 الحمية الملاحية في بلاد المغرب العربي ونشأتها وتطورها .
 الطبعة الأولى ، ١٩٧١ ، الجزائر .
- مونس (حسين - دكتور) :
 • عالم الإسلام دراسة في تكوين العالم الإسلامي وخصائصه
 المباحثات الإسلامية ، دار المعارف ، ١٩٧٣ ، القاهرة .
 • النظام الإداري والمالي في أفريقيا والمغرب ، مجلة كلية
 الآداب والدراسات ، جامعة الكويت ، العدد الأول ، يونيو
 ١٩٧٣ ، الكويت .

الفهارس

١ - الأعلام

(١) الأعلام العربية :

- إبراهيم بن أحمد البصري ١٢
 إبراهيم بن سعد بن ثعلب ٧٤
 إبراهيم بن عباس ٤٥
 ابن الأثير ٦٤
 ابن أبي زمنين (أبو عبد الله محمد) ٨٣ : ٨٤
 ابن أبي زيد القيرواني ٤٨ : ٨٦ : ٨٨
 ابن أبي الصكر ٥٢
 ابن أبي ثعلب ٧٣
 ابن بري ٢٠ : ٥٤
 ابن بشكوال ١٠ : ٦٤ : ٦٥ : ٧٢ : ٧٧
 ابن تامة القواسم ٨٨
 ابن حبيب ١٨ : ٢٩ : ٣٠ : ٣٢ : ٤٦ : ٤٧ : ٧٣ : ٧٤ : ٨٨
 ٩٠ : ٩٩ : ١٠٣ : ١٠٥
 ابن حزم ٦٦ : ٩٧
 ابن حنبل (انظر أحمد بن حنبل)
 ابن حبان ٥١ : ٦٣ : ٧٥ : ٨٣
 ابن خلكان ٤٧ : ١٠٤
 ابن البياض (انظر عبد الله محمد بن عباس)
 ابن رشد ٤٨
 ابن سنيون (محمد) ٨ : ١١
 ابن سلمة (انظر : النضر بن سلمة)
 ابن سلمة بن عبد الرحمن ٢٧٠ : ٧٤ : ٧٥

این صیقل (الظفر) ایر الأصم)

۱۱ این شاخه

ابن الصمد (انظر محمد بن غالب) .

ابن الصيرفي ١٢

۹۹ از عالم

أبي عيلون ٥٧

۷۲ . ۶۸ . ۶۷ . ۶۶ . ۶۵ . ۶۴ . ۶۳ . ۶۲ . ۶۱

۶۳ اجرائی حکام کی

ابن غالب (انظر محمد بن غالب)

٥٢ من جدول ٥٢

آیت علیہ السلام

این القرضی: $97 : 83 : 70 : 56 : 40 : 21 : 17 : 11$

این قطعه: $Y_1 + Y_2 + Y_3 + Y_4 + Y_5 + Y_6 + Y_7 + Y_8 + Y_9 + Y_{10}$

٢٥ - ٢٩ - ٣٢ - ٤٧ - ٥٠ - ٥١ - ٦٧

$$A \otimes B = (A \otimes I) + (I \otimes B) = A \otimes I + I \otimes B$$

101 + 103 + 107 + 99 + 97 + 99

٦٨ - ٦٧ - ٦٥ : ١١

॥ ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥

١٠ : ١٩ : ١٦ : ١٤ : ٣٣ : ١٨ : ١٧ (محمد بن عمر)

$$+ 3P + 7 + 2A + 6Y + 2V + 22 + 2T$$
$$1 \cdot 7 + 91 + 97 + 19 + 79$$

١٠٢ : ٩١ : ٩٠ : ٨٨ : ٨٦ : ٧٤ : ٦٧ : ٥٢ من الماشجور

$$1.0 \pm 1.0 \pm 1.0$$

سے مالک ۶۷ : ۶۵

۶۳ س. مرقیہ

٤٠٠ مئیت المائت

9A, 9B 2004

$$A = \begin{pmatrix} 1 & 0 & 0 \\ 0 & 1 & 0 \\ 0 & 0 & 1 \end{pmatrix}, \quad B = \begin{pmatrix} 1 & 0 & 0 \\ 0 & 1 & 0 \\ 0 & 0 & 1 \end{pmatrix}, \quad C = \begin{pmatrix} 1 & 0 & 0 \\ 0 & 1 & 0 \\ 0 & 0 & 1 \end{pmatrix}$$

ابن نافع ۵۱ . ۹۸

ابن نيرة ۲۷ . ۷۱ . ۷۵

ابن ولید (انظر محمد بن ولید)

ابن وهب ۳۲ . ۴۷ . ۵۱ . ۸۶ . ۱۰۰ . ۱۰۲ . ۱۰۳ . ۱۰۴

أبو إسحاق (انظر إبراهيم بن أحمد البصري)

أبو إسحاق بن جعفر ۱۲

أبو بكر الأبهري ۶۶

أبو بكر بن زوب ۲۵ . ۶۵ . ۶۷

أبو بكر بن البرقي ۱۱

أبو بكر عبيد الله بن محمد (انظر عبيد الله بن محمد بن آدم)

أبو الحسن بن الجافق ۱۲

أبو الحسن علي ۶۵

أبو زيد ۸۸ . ۹۹

أبو صالح (انظر أيوب بن سليمان)

أبو الأصمغ عيسى بن سهل ۱ . ۵ . ۹ . ۱۰ . ۱۱ . ۱۵ . ۲۹

۳۰ . ۳۲ . ۳۷ . ۴۴ . ۴۶ . ۴۸ . ۴۹

۵۷ . ۵۹ . ۶۰ . ۶۵ . ۶۷ . ۶۹ . ۷۷

۷۸ . ۸۲ . ۸۳ . ۸۴ . ۸۵ . ۸۹ . ۹۰

۹۱ . ۹۵ . ۱۰۲

أبو عبد الله بن عيسى القيسي ۱۲

أبو عبد الله بن فرج (انظر محمد بن فرج)

أبو عبيد الله (انظر محمد بن ولید)

أبو عمرو أشهب بن عبد العزيز بن داود (انظر أشهب)

أبو عمرو بن البر ۱۱

أبو عمرو جواد بن المختار ۳۶ . ۶۸

أبو القاسم بن الجلاب ۶۶

أبو محمد بن منصور القناقي ۱۲

أبو مروان (عبد الملك بن زيادة الله بن مضر) ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ،

٦٧ - ٦٨

أبو مصر زيادة الله بن عبد الملك ٦٨

أبو المطرف بن بشر ٦٥

أبو المهلب هيثم بن سليمان القيسي ٩

أبو موسى الأشعري ٤٠

أبو الوليد بن جهور ٢٤ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨

أبو يعقوب يوسف بن تاشفين ١٢

أحمد بن أبي جهم المقرئ ٨

أحمد بن أبي ١٨ ، ٤٦

أحمد بن بيطر ٥٩

أحمد بن حنبل ٥٦

أحمد بن سعيد الحليدي ٨

أحمد بن عطف ٣٠ ، ٩٢

أحمد بن عيشون ٢٨ ، ٢٩ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠

أحمد بن محمد بن زياد ٤٤

أحمد بن يحيى ٩٤

أحمد جلولي ٨

الأزهري ٤٨

أسد بن دلفع ولس ١١

إسماعيل ٦١

أشيب ٣٢ ، ٣٣ ، ٤٧ ، ٨٦ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ،

١٠٤ ، ١٠٥

أصبح بن الفرج ٣٠ ، ٣٢ ، ٤٧ ، ٨٨ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٧ ، ٩٨ ،

٩٩ ، ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥

الأصمى ٤٩

أفلح ٣٧ ، ٧٦

أمة الرحمن محمد بن حسين بن أحمد التميمي ٧٠

أمة الفز محمد بن حسين بن أحمد التميمي ٧٠

أيوب بن سليمان (أبو صالح) ١٧ ، ١٨ ، ٣٢ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٥١ ،

٥١ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٠ ،

٦٣ ، ٧٦ ، ٩٢ ، ٩٤

البرغواني ١١

بشر بن هبلوس ٢٢ ، ٥٦

بشر بن يسار ٧٤

الجاحظ ٤٠

جعفر بن عثمان المصمعي ٦٤

الجهني ٢٧ ، ٧٦

حاتم قطرايشي ١١

حاتث التلياز ٨٨

الحارثي ٢٧

حبيب بن نصر ٨٧

حزم بن أبي بكر ٥٢

حسن جني عبد الرحاب ٨ ، ١١

حمد بنت محمد بن يونس ٢٦ ، ٦٩ ، ٧١

الحميدى ٤٤ ، ٤٦ ، ٦٣

حويصة ٧٣ ، ٧٤

خالد بن وهب الصغير ٤٤ ، ٩٢

الغشقي ٧٥

خلطج ٦١

خليل ٦١

ذكوان ٤٧

دايع بن نوار ٨

رجية ابنة عبد الرحمن ٢٦ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠

زونان (عبد الملك بن الحسن) ٤٥ ، ٨٦

صوفى ٢٩ : ٣٢ : ٥٠ : ٨٣ : ٨٤ : ٨٥ : ٨٦ : ٨٧ : ٩٠

سراج بن عبد الله ٩٩

سراج النوبة (انتظر أوبر عمرو عباد بن المختار)

سعد بن معاذ ١٧ : ١٨ : ٤٤ : ٤٦ : ٥١ : ٥٧ : ٥٩ : ٨٩ : ٩٢

٩٤

سعد الله ٦١

سعيد بن حسان ٤٦

سليمان بن عبد الملك ١٠٤

سليمان بن يسار ٧٤

السيد سابق ٤٨

سهل بن أبي حنيفة ٧٣

الشامي ٨٦ : ٩٥

شريف ٦١

شمس ٢٩ : ٧٨ : ٨١

الشمسي ٤٤

عبد الرحمن بن أبي مروان ٦٤

عبد الرحمن بن سبل ٧٤

عبد الرحمن بن سوار ٧٢

عبد الرحمن بن عبد الرحمن ٦٩ : ٧٠ : ٧١

عبد الرحمن بن عبد الله بن عاتق ٢٦

عبد الرحمن الناصر ٤٤

عبد الرحمن بن يوسف ٦١ : ٦٠

عبد العزيز ٦٥

عبد الله (الأمير) ٤٤ : ٤٦ : ٧٥

عبد الله بن سهل الأنصاري ٢٧ : ٢٩ : ٧٣ : ٧٤

عبد الله بن محمد بن هبل ٧٢

عبد الله بن تافع (انتظر ابن تافع)

عبد اللہ بن وہب (انظر ابن وہب)

عبد الملك بن حبيب بن سليمان (انظر ابن حبيب)

عبد الملك بن الحسن (انظر زوتان)

عبد الملك بن زيادة الله الطبري (انظر أبو مروان)

عبد الملك بن عمرو ٢٩ - ٨٩

٦٨ عبد الواحد المراكشي

٦٦ عبد الوهاب

AA عيد الأقطم

عبد الله بن محمد بن آدم ۷۲ : ۷۷

محمد اللہ سے بھی ۱۷، ۱۸، ۲۴، ۲۵، ۲۶، ۲۹، ۳۰، ۳۱، ۳۲، ۳۳

91 . 91 . A9 : V7 . 7E . 0V

میلان بن عیسوی (نظر این کتابت)

لہریف (انظر محمد بن يوسف)

٧٦ علي بن أحمد بن محمد بن الخطيب القرطبي

٦١

٤٠ من الخطبات

١٠٤ : ٨٨ : ٧٧ : ٧٩

۹۲ ± ۳۰

$$1 \cdot 7 \leq 1 \cdot 3 + 99 \leq 99 \leq 99 \leq 99 \leq 13 + 79$$

در حیات و شرف او

طيس بن عيس بن طيس (انظر ابن طيس).

قاصد خاص: ١٠، ٢، ٤، ٦، ٨، ١٢

31 400

١٠٤ : ١٠١ : ٧٧

▲ 臺灣、大陸、香港、澳門、中國人民之關係 ▲

$$+ 4A^2 + 4A^3 + 5A^4 + 5A^5 + 6A^6 + 6A^7 + 7A^8 + 7A^9 + 8A^{10} + 8A^{11} + 9A^{12} + 9A^{13} + 10A^{14} + 10A^{15} + 11A^{16} + 11A^{17} + 12A^{18} + 12A^{19} + 13A^{20} + 13A^{21} + 14A^{22} + 14A^{23} + 15A^{24} + 15A^{25} + 16A^{26} + 16A^{27} + 17A^{28} + 17A^{29} + 18A^{30} + 18A^{31} + 19A^{32} + 19A^{33} + 20A^{34} + 20A^{35} + 21A^{36} + 21A^{37} + 22A^{38} + 22A^{39} + 23A^{40} + 23A^{41} + 24A^{42} + 24A^{43} + 25A^{44} + 25A^{45} + 26A^{46} + 26A^{47} + 27A^{48} + 27A^{49} + 28A^{50} + 28A^{51} + 29A^{52} + 29A^{53} + 30A^{54} + 30A^{55} + 31A^{56} + 31A^{57} + 32A^{58} + 32A^{59} + 33A^{60} + 33A^{61} + 34A^{62} + 34A^{63} + 35A^{64} + 35A^{65} + 36A^{66} + 36A^{67} + 37A^{68} + 37A^{69} + 38A^{70} + 38A^{71} + 39A^{72} + 39A^{73} + 40A^{74} + 40A^{75} + 41A^{76} + 41A^{77} + 42A^{78} + 42A^{79} + 43A^{80} + 43A^{81} + 44A^{82} + 44A^{83} + 45A^{84} + 45A^{85} + 46A^{86} + 46A^{87} + 47A^{88} + 47A^{89} + 48A^{90} + 48A^{91} + 49A^{92} + 49A^{93} + 50A^{94} + 50A^{95} + 51A^{96} + 51A^{97} + 52A^{98} + 52A^{99} + 53A^{100} + 53A^{101} + 54A^{102} + 54A^{103} + 55A^{104} + 55A^{105} + 56A^{106} + 56A^{107} + 57A^{108} + 57A^{109} + 58A^{110} + 58A^{111} + 59A^{112} + 59A^{113} + 60A^{114} + 60A^{115} + 61A^{116} + 61A^{117} + 62A^{118} + 62A^{119} + 63A^{120} + 63A^{121} + 64A^{122} + 64A^{123} + 65A^{124} + 65A^{125} + 66A^{126} + 66A^{127} + 67A^{128} + 67A^{129} + 68A^{130} + 68A^{131} + 69A^{132} + 69A^{133} + 70A^{134} + 70A^{135} + 71A^{136} + 71A^{137} + 72A^{138} + 72A^{139} + 73A^{140} + 73A^{141} + 74A^{142} + 74A^{143} + 75A^{144} + 75A^{145} + 76A^{146} + 76A^{147} + 77A^{148} + 77A^{149} + 78A^{150} + 78A^{151} + 79A^{152} + 79A^{153} + 80A^{154} + 80A^{155} + 81A^{156} + 81A^{157} + 82A^{158} + 82A^{159} + 83A^{160} + 83A^{161} + 84A^{162} + 84A^{163} + 85A^{164} + 85A^{165} + 86A^{166} + 86A^{167} + 87A^{168} + 87A^{169} + 88A^{170} + 88A^{171} + 89A^{172} + 89A^{173} + 90A^{174} + 90A^{175} + 91A^{176} + 91A^{177} + 92A^{178} + 92A^{179} + 93A^{180} + 93A^{181} + 94A^{182} + 94A^{183} + 95A^{184} + 95A^{185} + 96A^{186} + 96A^{187} + 97A^{188} + 97A^{189} + 98A^{190} + 98A^{191} + 99A^{192} + 99A^{193} + 100A^{194} + 100A^{195} + 101A^{196} + 101A^{197} + 102A^{198} + 102A^{199} + 103A^{200} + 103A^{201} + 104A^{202} + 104A^{203} + 105A^{204} + 105A^{205} + 106A^{206} + 106A^{207} + 107A^{208} + 107A^{209} + 108A^{210} + 108A^{211} + 109A^{212} + 109A^{213} + 110A^{214} + 110A^{215} + 111A^{216} + 111A^{217} + 112A^{218} + 112A^{219} + 113A^{220} + 113A^{221} + 114A^{222} + 114A^{223} + 115A^{224} + 115A^{225} + 116A^{226} + 116A^{227} + 117A^{228} + 117A^{229} + 118A^{230} + 118A^{231} + 119A^{232} + 119A^{233} + 120A^{234} + 120A^{235} + 121A^{236} + 121A^{237} + 122A^{238} + 122A^{239} + 123A^{240} + 123A^{241} + 124A^{242} + 124A^{243} + 125A^{244} + 125A^{245} + 126A^{246} + 126A^{247} + 127A^{248} + 127A^{249} + 128A^{250} + 128A^{251} + 129A^{252} + 129A^{253} + 130A^{254} + 130A^{255} + 131A^{256} + 131A^{257} + 132A^{258} + 132A^{259} + 133A^{260} + 133A^{261} + 134A^{262} + 134A^{263} + 135A^{264} + 135A^{265} + 136A^{266} + 136A^{267} + 137A^{268} + 137A^{269} + 138A^{270} + 138A^{271} + 139A^{272} + 139A^{273} + 140A^{274} + 140A^{275} + 141A^{276} + 141A^{277} + 142A^{278} + 142A^{279} + 143A^{280} + 143A^{281} + 144A^{282} + 144A^{283} + 145A^{284} + 145A^{285} + 146A^{286} + 146A^{287} + 147A^{288} + 147A^{289} + 148A^{290} + 148A^{291} + 149A^{292} + 149A^{293} + 150A^{294} + 150A^{295} + 151A^{296} + 151A^{297} + 152A^{298} + 152A^{299} + 153A^{300} + 153A^{301} + 154A^{302} + 154A^{303} + 155A^{304} + 155A^{305} + 156A^{306} + 156A^{307} + 157A^{308} + 157A^{309} + 158A^{310} + 158A^{311} + 159A^{312} + 159A^{313} + 160A^{314} + 160A^{315} + 161A^{316} + 161A^{317} + 162A^{318} + 162A^{319} + 163A^{320} + 163A^{321} + 164A^{322} + 164A^{323} + 165A^{324} + 165A^{325} + 166A^{326} + 166A^{327} + 167A^{328} + 167A^{329} + 168A^{330} + 168A^{331} + 169A^{332} + 169A^{333} + 170A^{334} + 170A^{335} + 171A^{336} + 171A^{337} + 172A^{338} + 172A^{339} + 173A^{340} + 173A^{341} + 174A^{342} + 174A^{343} + 175A^{344} + 175A^{345} + 176A^{346} + 176A^{347} + 177A^{348} + 177A^{349} + 178A^{350} + 178A^{351} + 179A^{352} + 179A^{353} + 180A^{354} + 180A^{355} + 181A^{356} + 181A^{357} + 182A^{358} + 182A^{359} + 183A^{360} + 183A^{361} + 184A^{362} + 184A^{363} + 185A^{364} + 185A^{365} + 186A^{366} + 186A^{367} + 187A^{368} + 187A^{369} + 188A^{370} + 188A^{371} + 189A^{372} + 189A^{373} + 190A^{374} + 190A^{375} + 191A^{376} + 191A^{377} + 192A^{378} + 192A^{379} + 193A^{380} + 193A^{381} + 194A^{382} + 194A^{383} + 195A^{384} + 195A^{385} + 196A^{386} + 196A^{387} + 197A^{388} + 197A^{389} + 198A^{390} + 198A^{391} + 199A^{392} + 199A^{393} + 200A^{394} + 200A^{395} + 201A^{396} + 201A^{397} + 202A^{398} + 202A^{399} + 203A^{400} + 203A^{401} + 204A^{4$$

$\lambda_1, \lambda_2, \lambda_3, \lambda_4, \lambda_5, \lambda_6, \lambda_7, \lambda_8, \lambda_9, \lambda_{10}, \lambda_{11}, \lambda_{12}, \lambda_{13}, \lambda_{14}, \lambda_{15}, \lambda_{16}, \lambda_{17}, \lambda_{18}, \lambda_{19}, \lambda_{20}, \lambda_{21}, \lambda_{22}, \lambda_{23}, \lambda_{24}, \lambda_{25}, \lambda_{26}, \lambda_{27}, \lambda_{28}, \lambda_{29}, \lambda_{30}, \lambda_{31}, \lambda_{32}, \lambda_{33}, \lambda_{34}, \lambda_{35}, \lambda_{36}, \lambda_{37}, \lambda_{38}, \lambda_{39}, \lambda_{40}, \lambda_{41}, \lambda_{42}, \lambda_{43}, \lambda_{44}, \lambda_{45}, \lambda_{46}, \lambda_{47}, \lambda_{48}, \lambda_{49}, \lambda_{50}, \lambda_{51}, \lambda_{52}, \lambda_{53}, \lambda_{54}, \lambda_{55}, \lambda_{56}, \lambda_{57}, \lambda_{58}, \lambda_{59}, \lambda_{60}, \lambda_{61}, \lambda_{62}, \lambda_{63}, \lambda_{64}, \lambda_{65}, \lambda_{66}, \lambda_{67}, \lambda_{68}, \lambda_{69}, \lambda_{70}, \lambda_{71}, \lambda_{72}, \lambda_{73}, \lambda_{74}, \lambda_{75}, \lambda_{76}, \lambda_{77}, \lambda_{78}, \lambda_{79}, \lambda_{80}, \lambda_{81}, \lambda_{82}, \lambda_{83}, \lambda_{84}, \lambda_{85}, \lambda_{86}, \lambda_{87}, \lambda_{88}, \lambda_{89}, \lambda_{90}, \lambda_{91}, \lambda_{92}, \lambda_{93}, \lambda_{94}, \lambda_{95}, \lambda_{96}, \lambda_{97}, \lambda_{98}, \lambda_{99}, \lambda_{100}$

www.elsevier.com/locate/jmb

محمد (رسول الله صلى الله عليه وسلم) ٢٧ : ٤٥ : ٧٣ : ٧٤

محمد إبراهيم الكنتاش ١١

محمد بن إبراهيم بن رباح الأسكندراني (انظر ابن المواز)

محمد بن أحمد ٢٦ : ٧١

محمد بن إدريس (انظر الشافعي)

محمد (الأمير) ٤٦

محمد بن حسين بن أحمد النيسابوري ٧٠

محمد بن خلف ٥٧ : ٧٥ : ٧٧ : ٨٣ : ٨٦ : ١٠٤

محمد الطالبي ٨

محمد بن عبد الله بن الحكم ٩٥ : ١٠٢ : ١٠٤ : ١٠٥

محمد بن عمر بن عبد العزيز ٢٩

محمد بن موسى المظفر ٨ : ١١

محمد بن غالب ١٨ : ٤٦ : ٤٩ : ٥٠ : ٥١ : ٥٣ : ٦٠ : ٦٣ : ٦٤

٧٦ : ٩٤

محمد بن لرج ٢٧ : ٢٩ : ٧٢ : ٧٣ : ٧٩

محمد بن كليب ٥٤

محمد بن يحيى بن عبد الحميد ٩٧

محمد بن هشام ٦٤ : ٧١ : ٧٢

محمد بن وليد ١٧ : ١٨ : ٤٤ : ٤٦ : ٤٩ : ٥٣ : ٥٥ : ٥٧

٥٩ : ٦٠ : ٦٣ : ٧٦ : ٨٩ : ٩٢

محمد بن وهب (انظر ابن وهب)

محمد بن يحيى بن ليابة ٢٨ : ٢٩ : ٦٦ : ٧٧ : ٧٨ : ٧٩ : ٨١

٨٢

محمد بن يحيى البكري ٧٩

محمد بن يزيد ٦٨

محمد بن يوسف الشريف ٢٣ : ٦٠ : ٦١ : ٦٢

محمد بن يوسف بن مطروح ٥٩

محمد بن يوسف ٤٥

٨ . ٤	بجي ب عمر
٩٨ . ٥١ . ٤٦ . ٤٥	بجي ب بجي

(ب) الأعلام الأجنبية .

٤ . ٣	سلفادور ميلا
٤ . ٣	لويس أورتيث
٥ . ٤	ليني برونسال

٢ - الأماكن

٩٧ . ٦٨ . ٦٣ . ٥٧ . ٤٤ . ٧	أسبانيا
٦٦	الاسكتلندية
٦٩ . ٦٨	أشبيلية Sevilla
٣٧ . ٣٥ . ١٥ . ١٢ . ١١ . ٨ . ٧ . ٤ . ٣	الأندلس
٦٣ . ٤٥ . ٤٠ . ٣٩ . ٣٨	
١١	البراجلة
٢١ . ٢٠	بيت المال
٤٦	فيرة Elvira
٦٣ . ٥١	بيروت
١٠	تكمروت
٨	توس
١١	جامع اثريوتة
٨	الخزائر
٦٣	جزيرة شلطبش Saltés
٤٤ . ١١	جيان Jaen
١١ . ١٠	المرأة العامة
٧٤ . ٧٣ . ٢٧	خيبر
٦٨	داخل القصور بالجامع

١١	دار الرثائق
١٠٢	دمشق
٧٥	ديوان القضاة
١١ ، ١٠	الرباط
٧٣	الربيع الشرق
١٠	الزواوية الناصرية
١١ Ceuta	سبتة
٧٢ ، ٦٢ ، ٥٧ ، ٥٤ ، ٣٣	صين
٧٥ Medina Sidona	شلونة
٧٠	شرق مدينة قرطبة
٦١	طرقش
٤٥ ، ١١	طليطلة Toledo
١٢	طنجة
١٢ ، ١١	غرناطة Granada
٩	القاهرة
١١ ، ٢٤ ، ٢٦ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٥٤ ، ٥٩	قرطبة Cordoba
٦٣ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٥ ، ٧٩	
٥٤ ، ٢٠	القنانية
٩ ، ١٢ ، ٥٧ ، ٦٣ ، ٧٧	الكويت
III	مدريد
٢٤ ، ٢٦ ، ٥١ ، ٥٧ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ٦٩	المدينة
٧٠ ، ٧١ ، ١٠٤	
٦٨	مسجد ابن عتاب
٦٣	مسجد الأمير
٤٤ ، ٧٢ ، ٨١	المسجد الجامع
٦٨	مسجد همام
٩ ، ٥٠ ، ٨٦ ، ٩٧ ، ١٠٢ ، ١٠٤	مصر
٧ ، ٨ ، ١١ ، ٨٦	المغرب

١٠٤	مكة
١٢	مكنسة
٧٥ ، ٧٤ ، ٢٧	منية العجب

٣ - المصطلحات الفقهية والألفاظ ذات الدلالة الخاصة

٧٥ ، ٢٧	أبناء الإماء
٧٥	أبناء الحرائر
٢٩	التفان
١٧ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦	الإنهام
٥٨ ، ٢٨ ، ١٧	اليات
٥٨ ، ٢٢	إجبار
٧١ ، ٤٠	إجناد
١٦ ، ١٥ ، ٥	الإجراءات
٣٨ ، ٢٠	الأجرام
٧٩ ، ٢٨	الأجل
٥٦ ، ٤٠ ، ٣٧ ، ٢١	إحاطة (احتياط - الحيلة)
١٦ ، ١٥	الاحتساب
١٥	الأحداث
٢٧	الحرار
٤ ، ٥ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٥ ، ١٦ ، ٣٠ ، ٣١	الأحكام
٣٧ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٤ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٦٩ ، ٧٢ ، ٧٧ ، ٨٧	
١٠٤ ، ٩٠ ، ٨٧	
١٥	الأحوال
٨	الاحتصار
٣٣ ، ٢٣	الإدانة

الادعاء (ح : ادعاءات) ١٥ ، ١٦ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٢٩ ،
٣٠ ، ٣١ ، ٤٥

الإدعاء ٣٠

أرباب السوابق ٣٣

الاستيراد ٦٢ ، ٧٦

استبعاد ١٩

الاستجاء ١٧ ، ٥٩

استجواب ٢٤ ، ٢٥

استحقاق ٨٢ ، ٨٥

استحلاف (مخلف) ١٩ ، ٢٥ ، ٢٩ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٦٧ ، ٨٢

استدلالات (م . استدلال) ١٧ ، ٢٣

استرأب ٢٥ ، ٥٩

الاسترجاء ٢٨ ، ٢٩ ، ٢٧ ، ٧٨ ، ٧٩

استطلاع ٢٣ ، ٢٦ ، ٧٩

استظهار ٥٠

الاستقامة ٢٠ ، ٢١ ، ٥٣ ، ٥٥

استنطق ٦٤

استنار ٣٩

الاستقامة ٢٠ ، ٢١ ، ٥٣ ، ٥٥

استنطق ٦٤

استنار ٣٩

الاستيقاق ٢٣

اضرار ٥٤

اطلاق ٢١ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٢ ، ٧٦ ،

٩٣

الاعتداء ١٨ ، ٢٣ ، ٢٧ ، ٣٠

احتق ٨٥

٧٥ ، ٧٤ ، ٧٧	احتفال
٧٩ ، ٧٠	احقر
٣٦	اغصب
٣٠	الاعلاط
٢٣ ، ٢٢	افراج
١٥	افرار
٦٦ ، ٢٥	الفرع (فرع)
٢٠	أمانة
١٠٣ ، ٦٣ ، ٥١ ، ٤٤ ، ٤٠ ، ٣٨ ، ٣٧ ، ٣١	إمام
٣٩	إمتنان
٨١ ، ٦٣ ، ٤٨ ، ٢٦ ، ٢٣	إنكار (نكر)
٦٣ ، ٤٥	أهل الأندلس
١٠٤ ، ٣٣	أهل التيم
٣٢	أهل قلعة
٣٢	أهل قرى
٩٦ ، ٩٢ ، ٩١ ، ٨٩ ، ٨٨ ، ٣٠ ، ٢٩	أهل قنر
٣٨ ، ٣٧	أهل قنورى
٥٤	أهل الصلاة
١٠١ ، ٣٢ ، ٢١ ، ٢٠	أهل القلعة
٥٦	أهل القمل
١٠١ ، ٥٣ ، ٥١ ، ٤٣	أهل القلم
٩٢ ، ٨٩ ، ٨٨ ، ٣٠ ، ٢٩	أهل الفساد
٥١	أهل المدينة
١٠	أوقات
١٦	إيذاء
٣٩	إيلام
٩٣	المباطل
٨	البدع

الينة (ج : فيئات) ١٨ : ٧١ : ٢٣ : ٣٠ : ٣١ : ٣٢ : ٤٥ :

٤٧ : ٤٨ : ٥٠ : ٥٣ : ٥٥ : ٥٦ : ٥٩ :

٦٠ : ٦٢ : ٨١ : ٨٢ : ٨٣ : ٨٤ : ٨٥ :

٨٦ : ٨٧ : ٨٨ : ٩٢ : ٩٤ : ٩٩ : ١٠٣ :

اليوع ١٥

تأديب ٣٠

تيبان ٨

التبث ٢٣ : ٣٣

التحرى ٣٣

التحفظ ٢١

التحقيق ١٥ : ١٧ : ٢٤ : ٣٧

التخليد ٥٤

التدليق ٥٤

التدنية ٣٠ : ٧٦ : ٩٢ : ٩٥ : ١٠٣ :

الترافى ٥٨

الترامى ١٦

الترجيح ١٩ : ٢٠ : ٢٨ : ٣٧

تركية ٨٢

تشدد ٥٦

التشريع ٨ : ١٦

التصالح ٢٢ : ٥٨

تصجيل ٢٣

التمدى ١٦ : ٢٠ : ٢٩ : ٩٢

التعزيرات ٤٠

تفويت ٨٠ : ٨١

تفويض ٢٨

تقوم ٣٩

التهديد ١٦ : ٢٥

نهمة (ج : نهم) ١٧ - ٢٠ - ٢٥ - ٢٦ - ٣٢ - ٣٣ - ١٠٤

ننازل ٢٢

نوبة ٢١ - ٥٤ - ٥٥

نوريت ٢٧

نوكيل ٢٨ - ٦٩ - ٧٨

نيسر ٨

نار ٩١

الجرح ٣٠ - ٣١ - ٩٣ - ٩٤ - ١٠٠

الجريمة (ج : جرائم) ٩ - ١٦ - ٢٠ - ٣٨ - ٣٩ - ٥٧

جزية ٣١

جسامة ١٦

جلدة ٣٢

جماعة ١٩ - ٢١ - ٢٢ - ٢٩ - ٤٨ - ٥٤ - ٥٥ - ٨٨

جنارة ٦٢ - ٦٣ - ٦٥

الختايات ١٦ - ٣٨

الخطار ٣٨

حاكم (ج : حكام) ٢٤ - ٢٦ - ٦٨ - ٨١

الحبس ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٥ - ٣٠ - ٣٢ - ٣٣

٣٣ - ٤٣ - ٤٥ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩

٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٧١ - ٨٩ - ٩٢ - ١٠٣

حجة ٢٥ - ٢٩ - ٦٥ - ٧٣ - ٨٠ - ٨٢

أحد (ج : أولاد) ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٤٠ - ٨٩ - ٩١ - ٩٥

١٠٢

الحداد ٢٤ - ٢٥ - ٦٣

حريات ٣٩

حق (ج : حقوق) ٢٠ - ٢٢ - ٥٨ - ٦٠ - ٩٣ - ٩٤

الحكم ٢٥ - ٢٧ - ٣٣ - ٣٧ - ٤٦ - ٧١ - ٨٠ - ٨٣ - ٩٠

الحلف (أصناف) ١٥ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤

الحلم	٨٣
حاية	٣٩
الحنث	١٥
حوز	٩١
حيارة	٢٨
الحنن	٧٦ ، ٢٧
عصا	١٩ ، ٤٨ ، ٩٦ ، ٧٢ ، ١٠٠
الدمرى	٢٧ ، ٣٢ ، ٤٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٨١ ، ٨٤ ، ٩٣
دفاع	٢٨ ، ٣٧ ، ٣٩
دليل (ج : أدلة)	١٧ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٨ ، ٢٧ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٧ ، ٢٨
الدم	١٨ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٤٨ ، ٤٧ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٧٦ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠١
السماء	٩٩
التيبة (ج : حيات)	١٩ ، ٣١ ، ٤٩ ، ٩٦ ، ٩٧
قراى	١٧ ، ٤٣ ، ٦٠
الربع (ج : الرباع)	٨٣ ، ٨٤
الرد	٥٠ ، ٧٧ ، ٩٢ ، ٩٥
الردانة	١٠٢
رسم تفسير	٦٧
رسم الشريكين	٨٣
وكفى (وكفة)	٩٩
الرى	١٦ ، ٤٨ ، ٦٠
الرمية (وى ، رمية)	١٩ ، ٢١ ، ٢٣ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٤ ، ٥٥
	٦٠ ، ١٠٢
الرواية	٢٢ ، ٤٥ ، ٦٣ ، ٨١ ، ٨٧ ، ٨٤
روية	٢٠ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٧٦

٤	الزواج
١٠٣ ، ١٠٢ ، ٣٢	الزنا
١٦	السب
٩١	مراقب
٨٣ ، ٣٢	مراقبة
٢٨	سلب
١٧	سد
٦٥ ، ٥٥ ، ٢٥	السنة
٥٦	شاد
٢٨ ، ٢١ ، ٢٠ ، ١٩ ، ١٧ ، ١٦ ، ١٥	الشاهد (ج : شهود)
٥٤ ، ٥٢ ، ٥١ ، ٥٠ ، ٤٩ ، ٤٨ ، ٤٣	
٩٦ ، ٩٠ ، ٨٨ ، ٥٥	
١٧ ، ١٦ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٧ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٧ ، ٤٧	الشيبة (ج : شبهات)
٧٦ ، ٥٦	
٤٧	شع (شجاج)
٥٨	شر
٦٦ ، ٥٧ ، ٢٥	الشريطة (ج : شرط)
٣٨	الشرف
٧٢ ، ٥٩	الشروط
٤٠ ، ٣٩ ، ١٥ ، ٩	الشريعة
٨٣ ، ١٥	الشفعة
٥٤ ، ٥٣ ، ٥٢ ، ٥٠ ، ٣٢ ، ٣٠ ، ٢٣ ، ١٧	الشهادة (ج : الشهادات)
١٠٢ ، ٩١ ، ٨٩ ، ٨٨ ، ٨٥ ، ٨٢ ، ٧٦ ، ٥٩	
٢٧ ، ٢٦ ، ٢٣ ، ٢٢ ، ٢١ ، ٢٠ ، ١٩ ، ١٨ ، ١٧ ، ١١	الشورى
٧٧ ، ٧٥ ، ٦٨ ، ٦٥ ، ٤٤ ، ٣٨ ، ٣٧ ، ٢٨	
٣٢	صفاق
٩٢ ، ٨٨ ، ٦٤ ، ٤٧ ، ٣٨ ، ٣٣ ، ٣٢ ، ٣١ ، ٣٠	ضرب
١٠٠ ، ٩٩ ، ٩٨ ، ٩٧ ، ٩٤ ، ٩٣	

١٠٦	٥٥	٥٢	٥٢	٣٢	٣١	٣٠	الطهارة
٩٧	٤٩	٣١					الصائفة
١٦	١٥						المنقح
٥٩							البناء
٨٩	٨٨	٨٥	٤٠	٣٩	٣٧		المفالة
					٤٧		المناورة
٥١	٥١	٤٩	٤٨	٣٢	٣٣	٣٠	عادل (ج: حنول)
١٠٤	٥٨	٥٦	٥٥	٥٧			
						٩٤	عزرو
						٩٢	حنج
						٣٠	الطلة
						٤٠	الطباب
						٨٤	الطيار
						٧٨	الطقد
						٩١	حنوية
						٥٩	الطوق
						٧٤	(علم) الحنث
١٠١	٩٧	٩٦	٥١	٤٨	٤٧	٣١	حمد
						٩١	العمالة (الميث)
						١٥	عزوب
						١٥	الغالب
						٩١	غرم
						١٠٢	المغضب
						٧٢	الماحل
						٩٥	القوى (ج: خطوى)
						٨٣	القنبا
						٣١	القضاء
						١٠٢	الفرية

لساد ٨٨ : ٥٥ : ٥٤ : ٣٩ : ٢٩ : ٢٠

القلعة ٩٥ : ٦٧ : ٦٥ : ٥٩ : ٦٥ : ٩ : ٧ : ٣

لقبة (ج : قضاة) ٢٩ : ٧٧ : ٢٦ : ٢٢ : ١٩ : ١٨ : ١٧ : ٧ : ٥

٨١ : ٦٨ : ٤٤ : ٣٨ : ٣٠

القائم ٩٢ : ٧٦ : ٥٥

القتل ١٧ : ١٨ : ٢٢ : ٢٤ : ٢٥ : ٣١ : ٣٣ : ٤٥ : ٥٦ : ٦٠

٦١ : ٦٤ : ٦٦ : ٦٧

القتل الخلفاً ٤٠

القتل قصداً ١٦ : ٣١

القتل ١٦ : ٣٢ : ١٠٢ : ١٠٣

قرارات ٣٩

القضاة ١٩ : ٢٥ : ٢٧ : ٣١ : ٣٢ : ٣٨ : ٥٠ : ٦٢ : ٦٥ : ٦٧

٧١ : ٧٣ : ٧٤ : ٩٦ : ٩٧ : ٩٨ : ١٠٠ : ١٠٦

التصاص ٩ : ١٨ : ١٩ : ٣١ : ٣٧

التصديق ٤٠

قضاء ٨ : ١٢ : ١٥ : ٢٥ : ٢٩ : ٣٧ : ٣٨ : ٤٥

قضاء الجماعة ١٢ : ٦٥ : ٧٢ : ٧٥ : ٧٧

القضاء الجنائي (ج : قضايا جنائية) ٥ : ٩ : ١٥ : ١٦ : ٤٠

لقية (ج : قضاياء) ٥ : ٩ : ١٠ : ١٣ : ١٥ : ١٧ : ١٨ : ١٩ : ٢٠

٢١ : ٢٢ : ٢٣ : ٢٤ : ٢٦ : ٢٧ : ٢٨ : ٢٩

٣٠ : ٣٢ : ٣٧ : ٣٨ : ٣٩ : ٤٠ : ٧٥

التمدد ٤٥

لصع ٩٢

لقوام ٢٠

لورد ٥١

لباس ٢٧

لكرام ٢٩

لكرامة ٣٨

الكبد ٩٨

الكرال ١٦

لطح ٧٦ : ٦٤ : ٤٧

لطم (لطة) ١٠٠ : ٩٧ : ٣٦

اللقين ٥٠ : ٤٩ : ٤٨ : ١٩

لقطة ٨٦

القرث ١٩ : ٢٠ : ٢٥ : ٤٧ : ٤٨ : ٤٩ : ٥٠ : ٥١ : ٥٢ : ٦٧

مأبون ٩٦ : ١٠٣ : ١٠٤

المبلغ ٢٣

مناح ٣٢ : ٣٣ : ١٠٤

التميم (ج : منبى) ١٧ : ١٨ : ١٩ : ٢٠ : ٢٣ : ٢٨ : ٣٧ : ٣٩

٤٣ : ٤٤ : ٤٥ : ٦٧ : ١٠٣ : ١٠٤ : ١٠٥

المخلف ١٩ : ٥٠

المحصى ١٨ : ٢٢ : ٣٠ : ٣١ : ٤٢ : ٤٥ : ٤٦ : ٤٧ : ٥٨ : ٩٤

٩٨ : ١٠٣

المدينة (صاحب) ٢٤ : ٢٥ : ٢٦ : ٥٧ : ٦٤ : ٦٥ : ٦٨ : ٦٩ : ٧١

المذهب (المالكي) ٤ : ٣٨ : ٤٥ : ٩٥ : ٩٦ : ١٠١

المرى ٢١ : ٢٤ : ٤٣ : ٤٥ : ٤٨ : ٥٣ : ٥٤ : ٥٦ : ٦١ : ٦٢

٧٦ : ٩٣ : ٩٤

المستشار ٩

المسحوط ٩٦

مشاور ٤٤ : ٥٩ : ٦٩ : ٧٢

مشاورة ٥٨ : ٧٦

المطالية ١٧

المظالم (صاحب) ٢٨ : ٢٩ : ٧٢ : ٧٧ : ٨٧

معاملة (ج : معاملات) ٢٠ : ٣٨

معينة ٢٦

معتق ٤٧

مغبرون ٩٠ : ٩١

المكروه ٥٩

ملك (ملكية) ٢٢ : ٢٨ : ٧٧ : ٧٩ : ٨٠ : ٨٢ : ٨٧

ملك المسلمين ٢٠

منازعة (ج : منازعات) ٣١ : ٧٧ : ٩٨

مواجهة ٢٩

مولى ٨٥

ميطان ٣٩

ميراث ٢٤ : ٤٥ : ٧٠ : ٨٥ : ٨٦

المنكاح ١٦ : ٧٥

نكل ٢٩ : ٨٠

نهب ٢٨

النوازل ٣ : ٤ : ٧ : ١٠ : ١١ : ٢٩ : ١٠٦

الثبة ٣١ : ٤٠

واجب ٢٢

وارث ١٩ : ٢٧ : ٥٠

الواقعة ٢٣ : ٢٤ : ٢٥ : ٢٦

والى ٩١ : ١٠٥

وراث ٢٩ : ٦٥

ورثة ٢٨ : ٢٩ : ٧٧ : ٧٨ : ٧٩ : ٨٠ : ٨٣ : ٨٥ : ٩٧

رشق (وشاية) ٢٠ : ٥٢

وصية (ج : الوصايا) ١٦

الوكالات ٢٩

يمين (ج : ليمان) ١٥ : ١٦ : ١٩ : ٢٠ : ٢٥ : ٢٦ : ٢٩ : ٣٢ : ٣٣

٥٠ : ٥١ : ٥٢ : ٦٧ : ٧١ : ٧٢ : ٧٩ : ٨٠

٨١ : ٨٢ : ٨٣ : ٨٤ : ٨٨ : ٩٠ : ١٠٥

٤ - الطوائف والجماعات

أمة (ج : إماء) ٧٧ ، ٣١ ، ٧٥

الأنصار ٧٤

أهل اللغة ٣٢

بنو جهور ٦٣ ، ٦٨

بنو الظنفر ٦٣

الجلولوى ٢٤ ، ١٠٢

النبوة العامرية ٦٥

النبى ٣١ ، ٩٧

النباة ٩٤

المبيد ٣١ ، ٧٥ ، ٨٢

المرب ٦٣

قاطر قطرق ٩١

القصص ٩١

اللاكية ٤٤ ، ٩٥

المحاربون ٨٨ ، ٩١

المرايطون ١٢ ، ٦٨

المصريون ٨٦

ملوك الطوائف ٦٨

مماليك ٢٧ ، ٧٤

بيوت ٧٣

٥ - الكتب الفقهية

الأم (الشافعى) ٩٥

أحكام السوق (ليحيى بن عمر) ٤٧ ، ٨ ، ٤

الأحكام (لأبن حبيب) ١٨ ، ٣٠ ، ٨٥ ، ٩٠ ، ٩٩

الانجبال (لحمد بن يحيى بن دويب) ٦٥

- آداب المعلمين (محمد بن منصور) ١١، ٨
- آداب القاضي (لأبي المهلب ميم بن سليمان القيسي) ٩
- الانفراج (لأبي القاسم بن الجلاب) ٦٦
- تفسير ابن مزين ٩٧
- التيسير في أحكام التفسير (لمجيد بن) ٨
- جامع جوامع الاختصار والبيان فيما يمرض المسلمين وأباه الصبيان (لأحمد ابن أبي جهم المخرومي) ٨
- التياب المذهب لمعرفة أعيان الملعب (لأبن فرحون) ١٠، ٤٤، ٦٥، ٦٦
- التيبة (أو المستخرجة) لمحمد بن أحمد بن عبد العزيز البجلي ١١، ٨٣، ٩٩
- المراسم من القوامص (لأبي بكر بن القري) ١١
- كتاب الخواص والبدع (للقراطوسي) ٨
- الميسوط (لقرصص) ٧٥
- المختلطة ٩٦
- المكتوبة (لمحنون) ١١، ٢٩، ٥٠، ٦٥، ٧٥، ٧٩، ٨٢، ٨٤، ١٠٢، ٨٥، ٨٦، ٨٨، ١٠٦، ١٠٢
- المستخرجة (انظر التبيية)
- المجاز المغرب (لقوشري) ٤
- المقتنع (لأبن مغيث الطليطل) ٤
- المستحب (لمحمد بن يحيى بن لبابة) ٦٦
- الموطأ (لألك) ٤٩، ٥٠، ٥١، ٧٤، ٨٦، ٩٧
- الخواص (لأبن كنانة) ٨٤
- موازل (لمحنون) ٨٥
- المنشأة (لعميس بن دينار) ٨٣
- الواضحة (لأبن حبيب) ٤٦، ٥٥، ٧٣، ٨٨

محتوى الكتاب

صفحة

٣	تقديم
٧	تمهيد
٧	١ - كتب الأحكام والنوازل وأهميتها ..
١٠	٢ - خطوط الإعلام بنوازل الأحكام أو الأحكام الكبرى ..
١١	٣ - مؤلف الكتاب . القاضي أبو الأصبغ عيسى بن سهل الأندلسي

الفصل الأول : عرض القضايا :

١٧	القضية الأولى
١٨	القضية الثانية
١٩	القضية الثالثة
٢٠	القضية الرابعة ..
٢٠	القضية الخامسة
٢١	القضية السادسة
٢١	القضية السابعة
٢٢	القضية الثامنة ..
٢٢	القضية التاسعة
٢٣	القضية العاشرة
٢٣	القضية الحادية عشرة
٢٤	القضية الثانية عشرة ..
٢٦	القضية الثالثة عشرة ...

- ١٣ - شوري كتبنا في قتل ابن فطيس وزوجه رحمة ابنة
عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد بن شبيب ٦٨
- ١٤ - مسألة ابن نيرة وابنه القنوليين من عمالك متية المعجب
واعقال أموالها لينظر فيها ٧٤
- ١٥ - تدمية الجهنقي على أفلح وخته ٧٦
- ١٦ - شوري في ثور استحقه ورة عن مينهم ٧٧
- ١٧ - مسألة من تعدى على دار رجل فكسر بابها وضرب رجلاً
وانتهب ما فيها ٨٨
- ١٨ - مسألة في أهل الشر ٩١
- ١٩ - زعم أن فلاناً ضربه وفضج بطنه وغير ذلك من التسمية ... ٩٢
- ٢٠ - في امرأة رمت رجلاً بأنه المتضبا ١٠١
- مراجع البحث : ١٠٧
- الفهارس : ١١٧
- ١ - الأعلام ١١٧
- ٢ - الأماكن ١٢٦
- ٣ - المصطلحات الفقهية والألفاظ ذات الدلالة الخاصة ... ١٢٨
- ٤ - الطوائف والجماعات ١٣٩
- ٥ - الكتب الفقهية ١٣٩

تصويبات

الصفحة	السطر	التصحيح	الصواب
١٥	٢	المجرى	المجربين
٢١	١٧	عائد	عائله
١٨	٨ (من أسفل)	عبد الله	عبد الله
٢٦	١٦	حينه	حمده
٢٦	٣ (من أسفل)	إضافة	إضافة
٣٩	٤ (من أسفل)	المسوق	المسيء
٤٤	٢ (من أسفل)	ورقة ٢٢٣ هـ	ورقة ٤٢٣
٥٩	٦	أتهامها	أتهامها
٦١	٨	(37)	(387)
٦٥	٧	تزيدها (٢٠٩)	تزيدها (٢٣٩)
٦٨	١٣	(37٨)	(388)
٧٤	١٨	سبل	أبن سبل
٧٦	٥	(374)	(38٥)
٩١	١٦	١0	١8
٩١	١٧	(379)	(376)
٩٢	١٠	١8	١9

رقم الإيداع ٢١٥٦/٢١٨٠

المطبعة العربية الحديثة

٨ شارع ٢٧ بالقنطرة الصناعية بالقاهرة

تلفون : ٨٧٦٨٠ - ٨٧٦٨١



DOCUMENTOS DE PROCESOS CRIMINALES
EN LA ESPAÑA MUSULMANA

EXTRAIDOS
del
MANUSCRITO DE « AL-AHKAM AL-KUBRA »
del
CADI ABU-L-ASBAG'ISA IBN SAHL
EDICION CRITICA Y ESTUDIO

del
Dr. MUHAMMAD 'ABD AL-WAHHAB KHALLAF
JEFE DEL DEPARTAMENTO DE ESTUDIOS
SOCIALES-INSTITUTO DE PEDAGOGIA
KUWAIT

Revision
Dr. MAHMUD ALI MAKKI
CONSEJERO MUSTAFA KAMEL ISMA'IL

4
3
Bibliothèque Alexandria



0494895

توزيع المركز العربي الدولي للإعلام
١٩٨٠ - بيروت على بقرصين - الفهرسة

الطبعة الأولى ١٩٨٠

PRIMERA EDICION

1980